

بِحُجُوتٍ وَفَتَاوَى
فِي الْأَقْصَايِ السَّلَامِيَّ
الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ

بِحُجُوتٍ وَفَتَاوَى فِي الْأَقْصَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ

المجلد الرابع

تأليف

عبد الله بن سليمان المنيع

عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع

ح دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المنيعة، عبدالله بن سليمان

بحوث وفتاوى في الاقتصاد الإسلامي / عبدالله بن سليمان المنيع.

الرياض، ١٤٣٧هـ

ص: ٣٦٨؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٧ - ٥٧ - ٨١٤٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

٤ - ٦١ - ٨١٤٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ٤)

١- الاقتصاد الإسلامي - بحوث ٢- الفتاوى الشرعية

أ. العنوان

١٤٣٧ / ٨٤٠٠

ديوي: ١٢١، ٣٣٠

رقم الإيداع: ١٤٣٧ / ٨٤٠٠

ردمك: ٧ - ٥٧ - ٨١٤٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

٤ - ٦١ - ٨١٤٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ٤)

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة

الرياض - طريق الملك عبدالله

هاتف: ٤٥٥٥٥٢٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

ص.ب: ٦٤٦٠ الرياض: ١١٤٤٢

الموقع الإلكتروني: www.books-world.co

البريد الإلكتروني: info@books-world.co

مطابع الشبانات الدولية

الرياض - طريق الخرج - مخرج هيت

هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

الموقع الإلكتروني: www.shabanatpress.com

البريد الإلكتروني: info@shabanatpress.com



التصميم والإخراج الفني: وكالة الفن الثامن للدعاية والإعلان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْبَيْتُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ

بحث في الصكوك الإسلامية وشروط صحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسول الله الأمين
سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد.

فلقد منّ الله علينا عباده الله بأن يسر لنا أبواب الرزق والاكْتساب
فقال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(١) وحرّم سبحانه أكل
أموال الناس بالباطل، فقال تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا
تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
مِّنْكُمْ ﴾^(٢) وأغلق عنا أبواب الاكْتساب الآثمة كالربا والقمار
والغش والتدليس والغرر والجهالة وبيوع الاختيارات والبيوع
الوهمية. وفتح الله لعباده الكثير من منتجات الاكْتساب الشرعي
كبيوع الأمانة - المرابحة، المواضعة، التولية - وبيوع المساومة
وعقود الإيجار والمشاركة، وبيوع السلم، وعقود الاستصناع،
وعقود المساقاة والمزارعة والمضاربة، وغير ذلك من منتجات
الاستثمار المباح كالصكوك الإسلامية.

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢) سورة النساء: ٢٩.

وموضوع البحث الصكوك الإسلامية وكيف أنها بدأت ببدء
كان فيه كثير من التجاوزات والأخطاء، حيث اتجه السير بها في
طريق موازٍ للمصرفية التقليدية وامتفق معها من حيث النتيجة.
ثم صار من بعض القائمين عليها تصحيح الاتجاه بها لتكون
منتجاً إسلامياً، فأستعين بالله وأبدأ القول:

الصكوك جمع صك، وهو وثيقة ثبوتية تشهد لحاملها بملكيتها
جزءاً مشاعاً لمحتويات وعاء هذه الصكوك من أصول ونقود
وديون والتزامات ومنافع وخدمات.

والصك في اللغة له معنيان، أحدهما بمعنى الضرب، قال ابن
فارس في معجمه: الصاد والكاف أصل يدل على تلاقي شيئين
بقوة وشدة حتى كأن أحدهما يضرب الآخر. من ذلك قولهم:
صككت الشيء صكاً، وصك الباب أغلقه. اهـ.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾^(١) والمعنى
الآخر هو كتاب الإقرار بالمال أو بغيره، وهي كلمة معربة عن
الفارسية، قال ابن منظور في لسان العرب: والصك الكتاب.

(١) سورة الذاريات: ٢٩.

فارسي معرب. وجمعه آصك وصكوك وصكاك. قال ابن منصور: والصك الذي يكتب للعُهدَة معرب أصله جَكّ ويجمع صكاكًا وصكوكًا. اهـ.

وأما معنى الصك في الاصطلاح الشرعي فقد جاء في معجم الاصطلاحات الاقتصادية والشرعية للدكتور علي جمعة قوله:

الصكوك جمع صك والصك عند أهل الاختصاص من القانونيين والاقتصاديين قريبٌ من معناه اللغوي، حيث يطلق الصك عندهم على الوثيقة التي تتضمن إثباتًا لحق من الحقوق، كما يطلق مصطلح الصك على الكتاب الذي يكتب فيه وقائع الدعوى وما يتعلق بها من الإقرارات وغيرها. اهـ.

والصك من الصكوك الاستثمارية؛ يكاد يكون مقاربًا لمعنى الوحدة الاستثمارية في الصناديق الاستثمارية. فكلاهما وثيقة لإثبات تملك حاملها جزءًا مشاعًا من موجودات صندوق الاستثمار، أو من موجودات وعاء الصكوك. إلا أن الصكوك مهياة اصطلاحًا لتداولها بيعًا وشراءً في أسواق البورصات العالمية. ويقصد منها أن تكون بديلًا شرعيًا عن السندات النقدية المبنية على الاقتراض

الربوي. أما الوحدات الاستثمارية في الصناديق الاستثمارية فليس لها قوة الصكوك من حيث الاصطلاح في التداول العام. وإنما يتم تسهيلها عن طريق الاسترداد بواسطة مدير الصندوق. وهو - أي: الاسترداد - عملية محصورة بين مالك الوحدة ومدير صندوق هذه الوحدات. ولا يظهر لي فارق مؤثر بين الصك والوحدة من حيث إن الصك صالح للتداول العام وإن الوحدة الاستثمارية لا تصلح للتداول، ولكنه الاصطلاح. ولا مشاحة في الاصطلاح.

والباعث لإيجاد هذا النوع من المنتجات الاستثمارية - الصكوك الإسلامية - هو الخروج بها عن التعامل بالسندات الحكومية أو سندات المؤسسات المالية المعتمدة على الاقتراض الربوي والفائدة الدورية لأجل طويل الأمد نسبيًا. يجري في نهاية مدتها إطفاءؤها - سدادها - فهي - أعني الصكوك - بديل شرعي عن السندات.

وأول من أخذ بها - الصكوك الإسلامية - فيما أعلم إحدى دول الخليج، حيث اشترى البنك المركزي من الحكومة مرفقًا عامًا بمبلغ تجاوز المليار دولار، وذلك بتصككه وبيعه صكوكًا على المستثمرين بشرطين: أحدهما أن تقوم الجهة المالكة له بعد الشراء بتأجيله على الحكومة مدة معينة - عشر سنوات، مثلًا - وبأجرة سنوية متغيرة

يحكمها مؤشر مالي معين كمؤشر لايرب مثلاً.

الشرط الثاني: بعد انتهاء مدة العقد يلتزم المالك - حملة الصكوك - بإعادته إلى الحكومة على سبيل بيعه عليها بالثمن الذي اشتراه به منها البنك المركزي.

ثم قام البنك المركزي بعد شرائه هذا المرفق من الحكومة بتصكيكه. وبيع الصكوك على الراغبين في شرائها برأس مال مشتري البنك من الحكومة، علاوةً على رسم إصدار لصالح البنك على كل صك. والأجرة الدورية هي عائد الصكوك يوزع منه على حملة الصكوك عائد دوري وفق مؤشر لايرب. وما زاد عن المؤشر يأخذه المدير بدعوى أنه حافظ لحسن الأداء. ويستمر الأمر حتى يتم إطفائها ببيعها. ويقوم البنك المركزي بإدارة هذه الصكوك نيابة عن حملتها بأجر معين. هذه الصكوك بعد تملكها من قبل ملاكها مهياً لتداولها في الأسواق المالية الخليجية. ثم جرى الأخذ بهذا المنهج في أسواق مالية أخرى في الدول الإسلامية وفي غيرها من أسواق العالم، ويمثل هذه الصيغة وهذا الإجراء.

وقد شكل البنك المركزي بصفته صانع سوق الصكوك الإسلامية هيئةً شرعية كنت أحد أعضائها ومن أعضائها الشيخان

محمد تقي العثماني والدكتور عبدالستار أبو غدة. وبمفاجأة هذه الهيئة هذا المنتج للاستثمار انطلت عليها المآخذ الشرعية على هذا المنتج. فاغترت الهيئة بلمعته وبريقه وسرابه دون التأمل في مآلاته. فأصدرت فتوى بإجازته وانتفاء ما يعترض به على هذا المنتج من الجانب الشرعي. وبعد انتشاره في الأسواق بهذه الصيغة وتوجيه مبالغ كبيرة قيل عن حجمها بأنها تجاوزت ثلاثين مليار دولار، وذلك للاستثمار بها عن طريقه ظهر أنه جاء بصيغة ربوية مظلمة بصيغة مزيفة بدعوى إسلاميتها. كما ظهر أن أصول هذه الصكوك أصول وهمية من حيث تملك حاملي الصكوك لهذه الأصول. وأن حقيقة هذه الأصول لو عاء هذه الصكوك نقود مقترضة بفائدة ربوية هي العائد الدوري وفق المؤشر المالي المعين - مؤشر لاير - مُظلمة بظلال الإجارة الصورية - ولمدة معينة يجري بعد انتهائها إطفائها - سدادها - كما ظهر أن تداول صكوكها أثناء مدة سريانها كتداول السندات النقدية سواء بسواء.

فبعد إعادتي النظر والتأمل وإعادة تصوري لهذا المنتج - الصكوك - وبصيغته التطبيقية ظهر لي أنه منتج ربوي مظلم بصيغة شرعية مزيفة. فأعلنت بصفتي أحد أعضاء

الهيئة الشرعية المجيزة لها أعلنت في أكثر من مجال إعلامي رجوعي عن الإفتاء بصحتها والبراءة من القول بإجازتها كصيغة شرعية للاستثمار.

وفي مؤتمر اقتصادي في البحرين أعلن الشيخ تقي العثماني وهو أحد أعضاء الهيئة الشرعية لهذه الصكوك - أن هذه الصكوك بهذه الصيغة المغلفة للربا صيغة ربوية وأن التعامل بها تعامل بالسندات النقدية بيعاً وشراءً وتداولاً. كما أن التعامل بالصكوك الإسلامية في الأسواق العالمية وفق هذه الصيغة المغلفة للربا تمثل نسبة لا تقل عن ٨٥٪ من كامل الصكوك الإسلامية المتبادلة عالمياً. وسبق الشيخ تقي العثماني - في تعرية هذه الصيغة المغلفة للربا - اقتصادي ياباني أعلن في أكثر من مجال إعلامي نقده لهذه الصيغة، وأنها لا تختلف عن السندات النقدية، وأن عقود البيع والإيجار وإعادة البيع تحقيقاً وتطبيقاً لهذه الصكوك عقود صورية وهمية لا يثبت لواحد منها أي حكم من أحكامها المبنية على الحقيقة في العقود. وقد كان مني سبقاً الاثنان الاقتصادي الياباني والشيخ تقي العثماني في نقد هذه الصكوك الموسومة بالإسلامية زوراً وتغريراً وبإعلان البراءة من إجازتها.

ووجه القول بصورية هذه الصيغة وأنها تطبق لصيغ السندات النقدية من حيث الواقع والنتيجة. وإن اختلفت عنها من حيث الشكل ومن حيث التسمية بمصطلح شرعي عارٍ عن حقيقة هذا المصطلح. وجه ذلك يتضح فيما يلي:

السندُ النقدي وثيقةٌ بإقراض حامله الجهة المصدرة له المبلغ المذكور في السند لمدة معينة يجري دفع عائد دوري لحامله حتى نهاية مدته وسداده - إطفائه - هذا العائد هو فائدة ربوية.

والصك الإسلامي بهذه الصيغة المتقدمة وثيقة بتملك وهميٍّ لحصة مشاعة في أصل من الأصول المباعية على إدارة هذه الصكوك بيعاً صورياً ليس له من أحكام البيع الحقيقي وشروطه أي أثر أو تأثير.

فهذا الأصل لا حقيقة له في عقد الشراء من حيث انتقال ملكيته إلى حملة الصكوك. فهو انتقال صوري. وقيمته في واقعها إقراضٌ من مُصدر الصكوك للجهة التي قدمت هذا الأصل لبيعه بيعاً صورياً. حيث لا تستطيع إدارة هذه الصكوك أن تصرف في هذا الأصل بأي تصرف يتصرف مثله المالك في ملكه. وتأتي الإجارة الملزمة لحملة الصكوك - الجهة المالكة للأصل - والتي باعته بيعاً

صوريًا لِتُشكِّل هذه الإجارة الوهمية وجهًا حقيقيًا للفائدة الربوية الدورية، باعتبارها أجره هذا الأصل تغيريًا وتضليلًا. وتستمر هذه الإجارة الساترة للفائدة الربوية مدة التعاقد الإيجاري لهذا الأصل. وبعد انقضاء مدة الإجارة تأتي مرحلة استعادة الأصل إلى مالكة الحقيقي، وبالقيمة التي دفعها لمصدر الصكوك تنفيذًا للالتزام لبائع الأصل بإعادته له على سبيل الشراء الوهمي. فهذه المرحلة هي المرحلة المشابهة لسداد السندات في منتج السندات الاستشارية بعد انتهاء مدة إقراضها.

وفي الصيغة صورة أخرى لإكمال صورة شبه هذه الصكوك بالسندات النقدية. هذه الصورة هي أن إدارة هذه الصكوك لا تعطي حملة الصكوك عائدهم الإيجاري الدوري إلا وفق مؤشر معين كمؤشر لايبير. وما زاد عن ذلك بعد حسم المصاريف بما في ذلك أجر إدارتها فهو لمدير الصكوك الذي هو الجهة البائعة ثم المستأجرة لإدارة هذه الصكوك ثم المستردة، وذلك بدعوى أنه حافز لأدائه. فالشبه بين هذه الصكوك وبين السندات الربوية يكمن في أن العائد للسندات ثابت مدة بقائها دينًا، والعائد للصكوك عائد ثابت مدة الإجارة الوهمية.

وبهذا نستطيع أن نؤكد بكل قناعة وثقة أن السندات النقدية وما يسمى بالصكوك الإسلامية بالصيغة المذكورة وجهان لعملة واحدة. واختلاف وجه إحداهما عن الأخرى من حيث الشكل لا أثر له في هوية العملة وقيمتها وقوة إبرائها. وللقناعة بهذا الاعتراض والاستنكار فقد صدر من المجلس الشرعي التابع لهيئة المراجعة والمحاسبة بيان للصيغة الشرعية التي يجب أن تكون الصكوك الإسلامية وفقها هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن المجلس الشرعي في اجتماعه التاسع عشر المنعقد بمكة المكرمة بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ٨ سبتمبر ٢٠٠٧ م، وبعد دراسة الورقة المعدة من قبل فضيلة الشيخ محمد تقى العثماني في موضوع الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة التي فوض إليه إعدادها في الاجتماع الثامن عشر المنعقد بالمدينة المنورة، وبعد المناقشات التي دارت حولها، قرر ما يلي:

أولاً: ينبغي إصدارُ الصكوك على أساس مشروعات تجارية أو صناعية جديدة يساهم فيها حملةُ الصكوك، وإن صدرت على أساس مشروع قائم فالواجب أن تمثل الصكوك ملكيةً تامة لحملتها في موجودات حقيقية من شأنها أن تُتملك وتباع، سواء أكانت أعياناً أم منافع أم حقوقاً معنوية.

ويتفرع عن ذلك ما يأتي:

١- إذا كانت الصكوك تمثل إيراداتٍ فقط دون الأصول فلا يجوز إصدارها ولا الدخول فيها ولا تداولها.

٢- إذا كانت الصكوك تمثل أسهم الشركات فلا بد من تسجيلها باسم حملة الصكوك أو من يمثلهم، ولا تكفي ملكية الحق في أرباح الأسهم فقط (Beneficial ownership) لكونها في هذه الحالة لا تمثل إلا الإيرادات.

٣- تسجيل الملكية باسم حملة الصكوك أو من يمثلهم، وفي حالة تعذر ذلك يجب الحصول على سند ضد يعترف به القانون لنقل غنم الموجودات وغرمها إلى حملة الصكوك، أو إلى من يمثلهم.

٤ - لا يجوز أن يشتمل عقد نقل الملكية إلى حملة الصكوك أو من يمثلهم على شرط تأجير العين بعد البيع إلى ناقل الملكية، ولا على شرط وعد المستأجر بشرائها.

٥ - لا يجوز بيع الديون كديون المرابحة، إلا إذا باعت جهة تجارية أو مالية جميع موجوداتها أو موجودات محفظة قائمة لديها سابقاً ولها ذمة مالية، أو باعت حصة شائعة من موجوداتها، فحينئذ تدخل الديون تابعة للأعيان والمنافع؛ فهي غير مقصودة في الأصل، وذلك بضوابط المذكورة في المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

ثانياً: يجب أن توزع عوائد المشروع على حملة الصكوك بالغة ما بلغت بعد حسم المصروفات، بما فيها من أجره المدير أو حصة المضارب في الربح، ولئن كان هناك حافز للمدير فيما أن يكون على أساس الربح المتوقع بحيث إذا زاد الربح الفعلي على الربح المتوقع حسب دراسة الجدوى فيكون له ما زاد، وأما إذا كان هناك توزيع دوري على حملة الصكوك على أساس مؤشر فيجب أن يكون التوزيع تحت الحساب، وخاضعاً للتصفية النهائية عند إطفاء الصكوك.

وما تحقق من الربح الفعلي زائدًا على المؤشر ينبغي أن يحتفظ به كليًا أو جزئيًا ليكون احتياطيًا للتوزيعات الدورية المستقبلية ولدرء الخسائر.

ثالثًا: لا يجوز للمدير سواء أكان مضاربًا أم شريكًا أم وكيلًا بالاستثمار أن يلتزم بتقديم قرض إلى حملة الصكوك عند نقص الربح الفعلي من الربح المتوقع، وله أن يغطي النقص من الاحتياطي المشار إليه أعلاه إن وجد، أو بتمويل شرعي على حساب حملة الصكوك بشرط أن يكون ذلك منصوصًا عليه في نشرة الاكتتاب.

رابعًا: يتعين على الهيئات الشرعية أن لا تكتفي بإصدار فتوى بجواز هيكلة الصكوك، بل يجب أن تدقق العقود وتراقب طرق تطبيقها والتأكد من أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بمتطلبات الشريعة بما فيها الضوابط السابقة.

خامسًا: سبق أن نص المجلس الشرعي في المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة البند ٣ / ١ / ٦ / ٢، وفي المعيار الشرعي رقم (٥) بشأن الضمانات البند

٢ / ٢ / ١، و٢ / ٢ / ٢، أنه لا يجوز للمضارب أو الشريك أو وكيل الاستثمار أن يتعهد بشراء الأصول بقيمتها الاسمية، بل يجب أن يكون الشراء على أساس صافي قيمة الأصول (القيمة السوقية) أو بثمان يتفق عليه عند الشراء. اهـ.

هذا البيان من المجلس صحح المسار الذي يجب أن تسير الصكوك الإسلامية وفقه، إلا ما جاء في (ثانياً) من البيان حيث جاء فيه ما نصه: ولئن كان هناك حافز للمدير فإما أن يكون من أساس الربح المتوقع بحيث إذا زاد الربح الفعلي عن الربح المتوقع حسب دراسة الجدوى فيكون له ما زاد. اهـ وتصحيح الإشكال يكون - في نظري - بالنص التالي: ولئن كان هناك حافز للمدير فإما أن يكون من أساس الربح المتوقع بحيث إذا زاد الربح الفعلي عن الربح المتوقع حسب دراسة الجدوى فيكون للمدير حق حفز على حسن الأداء من ذلك المبلغ الزائد على الربح المتوقع وذلك بنسبة منه وفق ما يقررها مجلس إدارة صندوق حملة الصكوك عند التصفية النهائية للصندوق. على ألا تزيد هذه النسبة الحفزية عن معقول المكافأة، حيث إن كامل الفائض - الربح - بعد التصفية حق محض لحملة الصكوك

وبشرط أن يكون عمل المدير حسن الأداء؛ لأن الربح جميعه حق لحملة الصكوك قل أو كثر.

وسياتي في آخر البحث ذكر وجه هذا الاعتراض.

الفرق بين الصكوك والوحدات في الصناديق الاستثمارية وأسهم الشركات:

الواقع أن هذه الأنواع من المنتجات الاستثمارية - أسهم الشركات، وحدات صناديق الاستثمار، الصكوك الإسلامية - يجمعها قاسم مشترك يتميز فيما يلي:

١- وجود أصول حقيقية للصكوك والوحدات والأسهم. هذه الأصول هي محل الاستثمار.

٢- هذه الأصول وهي موجودات هذه المنتجات الاستثمارية مملوكة لأهلها ملكاً مطلقاً لكل صك أو سهم أو وحدة استثمارية ملكيته المشاعة في الموجودات بقدرها.

٣- السهم أو الصك أو الوحدة وثيقة إثباتٍ لتملك الحصة المشاعة في الموجودات، لا أن الملكية منحصره في شهادة السهم أو الوحدة أو الصك دون الأصول - الموجودات.

- ٤- الربح من عمليات الاستثمار في هذه المنتجات - الشركة، الصندوق الاستشاري، الصكوك - بعد حسم المصاريف ملك لحملتها-ملاكها - وليس لمديري الاستثمار غير أجورهم عليها إلا أن تطيب نفوس مالكي الشهادات الاستشارية بحوافز ومكافآت للعاملين عليها.
- ٥- الالتزام الناتج من النشاط الاستشاري في هذه المنتجات محدود المسؤولية في موجوداتها بقدر ملكية كل واحد منها - السهم، الوحدة، الصك -.
- ٦- اختصاص ملاكها في حال التصفية بصافي تصفيتها كل بحسب ملكيته فيها.
- ٧- لهذه المنتجات إدارة تختص بتدوير نشاطها وفق اختصاص تقرره جمعيتها العامة أو مجلس إدارتها.
- وتجتمع الصكوك مع أسهم الشركات في توزيع عائد دوري على ملاكها، وفي مرونتها للتداول العام في الأسواق المختصة.
- وتختلف أسهم الشركات عن الصكوك في أن الشركات غير محددة بزمان، فهي باقية مدة صلاحيتها للبقاء، أما الصكوك فهي محددة بمدة معينة تجري في نهايتها تصفيتها.

وتنفرد الوحدات الاستشارية في صنادق الاستثمار عن الأسهم والصكوك بمبدأ الاسترداد دون التداول العام. وبعدم توزيع عائد دوري - في الغالب - حيث إن العائد يضم إلى رأس المال لزيادة قيمة الوحدة الاستشارية نتيجةً لنائها وإفصاحاً عملياً عن نشاطها، ولا يكون ذلك إلا بتقويم دوري لقيمة هذه الوحدات، وليكون في ذلك التقويم تيسير الدخل والخروج. وهذا الإجراء في الغالب يكون في الصنادق الاستشارية المفتوحة غير المغلقة والمؤجلة بوقت معين، أما الصناديق المغلقة فالغالب أن مدير الصندوق لا يقوم بتقسيم رأس مال الصناديق إلى وحدات، وإنما يعتبر كل مشترك رب مال يجري تنضيض مشاركته في الوقت المتفق عليه أو عند نهاية مدة الصندوق. وقد يكون في نشرة الصندوق تحييراً كل مشترك في أخذ ما يقابل العائد على سبيل محاسبته عند التصفية النهائية أو في إبقائه لاستشاره له مع أصله.

ولا يفوتني قبل ختام هذا البحث أن أذكر رأبي في الاعتراض على أخذ مدير ادارة صندوق الصكوك ومثل ذلك مديري صناديق الاستثمار ما زاد عن الربح المتوقع بدعوى أنه حافزٌ حُسن أداء.

التجت مجموعة من فقهاء المصرفية الإسلامية إلى جواز أن يقوم مدير الصندوق الاستشاري أو مدير و الصكوك الإسلامية بتقدير نسبة معينة من الأرباح تكون حقاً للمالكي الصكوك، أو الوحدات. وفي حال وجود زيادة على هذه النسبة تكون هذه الزيادة حقاً للمدير علاوة على أجرته المقررة له. وذلك مكافأة له على حسن الأداء. وقال القائلون بأخذ هذه الزيادة في تعليل أخذها: إن مدير الصندوق لا يأخذ أجرته التي يستحقها عمله. وإنما يأخذ أجرًا رمزيًا طمعاً في نسبة الحافز؛ وهو بذلك يجتهد لتحصيل هذا الحافز وتكثيره. والذي يظهر لي أن هذا الإجراء نتيجة التأثير بر واسب الفائدة الربوية التي هي موازية للعائد الثابت لكل صك في حال تجاوز الربح المؤشر المصطلح على التقيد به في العائد.

ووجه الاعتراض على هذا أن مدير صندوق الوحدات الاستشارية أو الصكوك أجيرٌ بأجرة جرى الاتفاق على تقديرها وتعيينها والرضا بها. وهي من المصاريف على الصندوق. وما يحصل للصندوق من صافي العوائد فقد حصلت من تقلب رأس مال الصندوق في الصفقات والنشاطات الاستشارية نتيجة المال والعمل، أما العمل فقد كان من مدير الاستثمار وقد تقرر

له أجر لقاء هذا العمل تم صرفه له، وقيد ضمن المصاريف على نشاط الاستثمار وأما المال فهو مال ذوي الأموال في هذا الاستثمار فهو حقهم.

فبأي حق يكون لمدير الصندوق ما زاد عن نسبة معينة من العائد والحال أنه أجيرٌ أخذ أجرته؟ والقول بأن هذه الأجرة قليلة، فقد رضي بها. وله حق طلب الأجرة التي يرتضيها إذا كانت غير كافية.

والقول بأن هذا اتفاق بين مدير الصندوق وأرباب المال قولٌ يحتاج إلى حقيقة، فالواقع أن هذا ليس اتفاقاً وإنما هو تنظيم قبل وجود حملة الصكوك. هذا التنظيم يجب أن يكون تنظيمًا عادلاً يعطي كل ذي حق حقه. والقول بأن النشرة في قوة الاتفاق غير ظاهر. حيث إن مثل هذه النشرة في قوة الاتفاقية التعسفية المبنية على الإذعان أو شبهه. والعدل يقتضي أن تكون اتفاقية عادلة مبنية على الوضوح والشفافية والبعد عن التغرير بالآخرين، وتقرير حق كل طرف بما يقتضيه العدل والاستحقاق.

وبناءً على هذا فأرى أن من إصلاح إجراءات العمل بالصكوك لتكون صكوكاً إسلامية صدقاً وعدلاً وحقا التخلي

عن اشتراط أن يكون للمدير ما زاد عن نسبة معينة في صافي الربح. فصافي الربح حق لأرباب الأموال، وليس للمدير حق فيه إلا ما كان في نطاق المعقول، كجزء من صافي الأرباح مكافأة له على حسن الأداء إن كان حسن الأداء وبطيب نفس من أهله - حملة الصكوك - بعد حصول مقتضاه. ثم إن حسن الأداء لا يعرف إلا بعد العمل فقد يكون أداؤه ممتازاً أو جيداً أو متوسط الأداء أو أنه سيئ الأداء. والمكافأة يجب أن تكون على قدر حسن الأداء، فعلى توجه الاستحقاق يجب أن يكون على قدر الأداء. وإذا كان مدير الصندوق يرى أن أجره على عمله قليل فله الحق أن يطلب الأجر الذي يكافئ عمله. أما أن تكون المسألة مبنية على تغيير أرباب الأموال من حيث دعوى أن أجره الإدارة قليلة جداً بينما نصيب الأسد يأخذه المدير من الخلف بدعوى أن ذلك مكافأة له على حسن الأداء. فهذا تغيير بأصحاب الأموال، وظلم لهم ومجازاة للمصرفية التقليدية بثبات العائد كالسندات النقدية وهذا مما لا يجوز أن ينسب إلى المنتجات الاستثمارية الإسلامية.

ثم إن القول بتقدير عائد شبه ثابت للصكوك وأخذ مديري صناديقها ما زاد عن المؤشر بدعوى الحفز لحسن الأداء هذا القول

والإجراء بموجبه يفقد الصكوك في الأسواق المالية عنصر التأثير بالسعر ارتفاعاً وانخفاضاً، وبالتالي تفقد الصكوك ميزة عرضها في الأسواق والتشوف لشرائها طمعاً في ارتفاع أسعار أصولها ومن ثم ارتفاع سعر وحداتها وزيادة عائده.

وأختم حديثي عن الصكوك وتصحيح وضعها والإشادة بها كوسيلة استثمارية بديلة عن السندات المعتمدة على العوائد الربوية فالصكوك الإسلامية يجب أن تكون مهيأة لارتفاع عائدها. وألا يكون عائدها خاضعاً لمؤشر مالي كالسندات إننا حين نحميها من مشابهة السندات فسيكون لها بهذا التوجيه مزيد تفضيل على السندات وبديل صادق عنها - أعني السندات - حيث إن واقع السندات وثائق على ديون لا تزيد ولا تنقص. وعلى عائد محدود بمؤشر مالي الغالب فيه الثبات لمدة طويلة. وهذا يعني ضعف الحافز للاستثمار فيها - أعني السندات - فضلاً عما فيها من الإثم والكسب الحرام. فإذا أصدرت الصكوك بمنهج إسلامي صحيح فإن الاستثمار فيها بديل محقق المصلحة والغبطة والبعْد عن الاستثمارات المحرمة والإثم في ذلك.

هذا ما تيسر إيرادُه، والحمد لله رب العالمين، والله المستعان.



الْبَيْتُ السَّائِسُ وَالْعُسْرُونَ

في الفائض الاستثماري للصكوك الاستثمارية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسول الله الأمين
سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فلقد منّ الله علينا عباده الله بأن يسر لنا أبواب الرزق والاكْتساب
فقال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(١) وحرّم سبحانه أكل
أموال الناس بالباطل، فقال تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا
تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
مِّنْكُمْ ﴾^(٢) وأغلق عنا أبواب الاكْتساب الآثمة كالربا والقمار
والغش والتدليس والغرر والجهالة وبيوع الاختيارات والبيوع
الوهمية. وفتح الله لعباده الكثير من منتجات الاكْتساب الشرعي
كبيوع الأمانة - المرابحة، المواضعة، التولية - وبيوع المساومة
وعقود الإيجار والمشاركة، وبيوع السلم، وعقود الاستصناع،
وعقود المساقاة والمزارعة والمضاربة، وغير ذلك من منتجات
الاستثمار المباح كالصكوك الإسلامية.

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢) سورة النساء: ٢٩.

وموضوعُ البحثِ الفائضُ الاستشاري بعد تصفية الصكوك وتطلع المصدر أو المدير لهذا الفائض فأستعين بالله وأبدأ القول فأقول: الصكوك جمع صك وهو وثيقة ثبوتية تشهد لحاملها بملكيته جزءاً مشاعاً لمحتويات وعاء هذه الصكوك من أصول ونقود والتزامات ومنافع وخدمات.

والصك في اللغة له معنيان: أحدهما بمعنى الضرب، قال ابن فارس في معجمه: الصاد والكاف أصل يدل على تلاقي شيئين بقوة وشدة حتى كأن أحدهما يضرب الآخر. من ذلك قولهم: صككت الشيء صكا أغلقتة. اهـ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾^(١).

والمعنى الآخر هو كتاب الإقرار بالمال أو بغيره. وهي كلمة معربة عن الفارسية، قال ابن منظور في لسان العرب: والصك الكتاب. فارسي معرب، وجمعه أصك وصكوك وصكاك. قال ابن منظور: والصك الذي يكتب للعهد معرب أصله جك ويجمع صكاكا وصكوكا. اهـ.

(١) سورة الذاريات: ٢٩

ومعناه في الاصطلاح الشرعي وثيقة إثباتية للملكية حصة مشاعة في أصول معينة من أعيان أو منافع أو منها معاً قابلة للاستثمار وللتداول بيعاً وشراءً وتداولاً. وهو مستند توثيق إثبات من جهته المختصة بإصداره.

وكان مبعث إيجاد هذه الصكوك كصيغ استثمارية هو البحث عن صيغ تكون بديلاً عن السندات النقدية المعتمدة على الفائدة الربوية. وقد استبشر بها القائمون على المصارف الإسلامية، وتسبقوا في تطبيقها. إلا أن التطبيق كان مشوباً بكثير من التجاوزات والجنوح عن الأحكام والقواعد الشرعية وحقائق العقود إلى ما يشبه السندات الربوية ويتفق معها من حيث النتيجة. فكانت صكوكاً في الظاهر وسندات من حيث الحقيقة والواقع. حيث إن تملك حَمَلَةِ الصكوك للأصول والموجودات تملك صوري لا يخرج العين المملوكة عن ملكية بائعها على حملة الصكوك. فالبائع يبيعها على حملة الصكوك بثمن معين ثم يشترط استئجارها مدة معينة بأجرة مبنية على مؤشر مالي كمؤشر لاير، ثم يستعيد بائعها على سبيل شرائها بعد انقضاء مدة الإجارة برأس مالها. وفي حال وجود فائض

يزيد عن رأس مالها بعد التصفية فيأخذه البائع - المصدر -
أو مدير الصكوك بدعوى أنه حافزٌ له على حسن أدائه.
وهذا التطبيق جعل هذه الصكوك من حيث النتيجة متفقةً
مع السندات النقدية، فهي بهذا لا تخرج عن أن تكون صيغةً
ربويةً مُظَلَّلَةً بصيغة مزيفة بدعوى إسلاميتها. فلئن كانت هذه
الصكوك معتمدةً على أصول مملوكة من حيث الظاهر لحملة
الصكوك، إلا أن حقيقة هذه الأصول نقود مقرضة بفائدة
ربوية هي العائد الدوري وفق مؤشر مالي فهي منتج ربوي
مظلل بظلال الإجارة، ولمدة معينة تشبه مدة القرض. يجري
بعد انتهاء المدة تصفيتها. وفي حال وجود فائض على العائد على
رأس المال فليس لحملة الصكوك منه شيء، وإنما يعود للمصدر
أو مدير إدارة الصكوك ويسمى بالحافز تضليلاً.

وكان هذا التطبيق الخاطيء مشاراً انتقاد وسخرية وهمز ولمز
للمصرفية الإسلامية، فسارع المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة
والمراجعة في إصدار بيان أوضح فيه المنهج السليم لتطبيق
الصكوك تطبيقاً ينبعث من الأحكام والمبادئ والقواعد الشرعية
وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم
وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن المجلس الشرعي في اجتماعه التاسع عشر المنعقد
بمكة المكرمة بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ٨
سبتمبر ٢٠٠٧م، وبعد دراسة الورقة المعدة من قبل فضيلة الشيخ
محمد تقي العثماني في موضوع الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة
التي فوض إليه إعدادها في الاجتماع الثامن عشر المنعقد بالمدينة
المنورة، وبعد المناقشات التي دارت حولها، قرر ما يلي:

أولاً: ينبغي إصدار الصكوك على أساس مشروعات تجارية
أو صناعية جديدة يساهم فيها حملة الصكوك، وإن صدرت
على أساس مشروع قائم فالواجب أن تمثل الصكوك ملكية تامة
لحملتها في موجودات حقيقية من شأنها أن تُملك وتباع، سواء
أكانت أعياناً أم منافع أم حقوقاً معنوية.

ويتفرع عن ذلك ما يأتي:

إذا كانت الصكوك تمثل إيراداتٍ فقط دون الأصول فلا يجوز إصدارها ولا الدخول فيها ولا تداولها.

إذا كانت الصكوك تمثل أسهم الشركات فلا بد من تسجيلها باسم حملة الصكوك أو من يمثلهم، ولا تكفي ملكية الحق في أرباح الأسهم فقط (Beneficial ownership) لكونها في هذه الحالة لا تمثل إلا الإيرادات.

تسجل الملكية باسم حملة الصكوك أو من يمثلهم، وفي حالة تعذر ذلك يجب الحصول على سندٍ ضدَّ يعترف به القانون لنقل غنم الموجودات وغرمها إلى حملة الصكوك أو من يمثلهم.

لا يجوز أن يشتمل عقد نقل الملكية إلى حملة الصكوك أو من يمثلهم على شرط تأجير العين بعد البيع إلى ناقل الملكية، ولا على شرط وعد المستأجر بشرائها.

لا يجوز بيع الديون كديون المرابحة إلا إذا باعت جهةٌ تجارية أو مالية جميع موجوداتها أو موجوداتٍ محفوظة قائمةً لديها سابقاً ولها ذمة مالية، أو باعت حصةً شائعةً من موجوداتها، فحينئذ تدخل الديونُ تابعةً للأعيان والمنافع، فهي غير مقصودة في

الأصل وذلك بضوابط مذكورة في المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

ثانياً: يجب أن توزع عوائد المشروع على حملة الصكوك بالغة ما بلغت بعد حسم المصروفات، بما فيها أجرة المدير أو حصة المضارب في الربح، ولئن كان هناك حافز للمدير فيما أن يكون على أساس الربح المتوقع، بحيث إذا زاد الربح الفعلي على الربح المتوقع حسب دراسة الجدوى فيكون له ما زاد، وأما إذا كان هناك توزيع دوري على حملة الصكوك على أساس مؤشر فيجب أن يكون التوزيع تحت الحساب وخاضعاً للتصفية النهائية عند إطفاء الصكوك. وما تحقق من ربح فعلي زائداً على المؤشر ينبغي أن يحتفظ به كلياً أو جزئياً ليكون احتياطياً للتوزيعات الدورية المستقبلية ولدرء الخسائر.

ثالثاً: لا يجوز للمدير سواء أكان مضارباً أم شريكاً أم وكيلًا بالاستثمار أن يلتزم بتقديم قرض إلى حملة الصكوك عند نقص الربح الفعلي من الربح المتوقع، وله أن يغطي النقص من الاحتياطي المشار إليه أعلاه إن وجد، أو بتمويل شرعي على حساب حملة الصكوك، بشرط أن يكون منصوفاً عليه في نشرة الاكتتاب.

رابعاً: يتعين على الهيئات الشرعية أن لا تكتفي بإصدار فتوى بجواز هيكله الصكوك، بل يجب أن تدقق العقود وتراقب طرق تطبيقها والتأكد من أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بمتطلبات الشريعة بما فيها الضوابط السابقة.

خامساً: سبق أن نص المجلس الشرعي في المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة البند ٣ / ١ / ٦ / ٢، وفي المعيار الشرعي رقم (٥) بشأن الضمانات البند ٢ / ٢ / ١، و ٢ / ٢ / ٢، أنه لا يجوز للمضارب أو الشريك أو وكيل الاستثمار أن يتعهدَ بشراء الأصول بقيمتها الاسمية، بل يجب أن يكون الشراء على أساس صافي قيمة الأصول (القيمة السوقية) أو بثمان يتفق عليه عند الشراء. اهـ.

هذا البيان من المجلس وضح المسار الذي يجب أن تسير الصكوك الإسلامية وفقه، إلا ما جاء في (ثانياً) من البيان حيث جاء ما نصه: ولئن كان هناك حافز للمدير فإما أن يكون من أساس الربح المتوقع، بحيث إذا زاد الربح الفعلي عن الربح المتوقع حسب دراسة الجدوى فيكون له ما زاد. اهـ. وأقترح أن تكون الصيغة بهذا النص:

ولئن كان هناك حافز للمدير فيما أن يكون من أساس الربح المتوقع، بحيث إذا زاد الربح الفعلي عن الربح المتوقع حسب دراسة الجدوى فيكون للمدير حق حفز على حسن الأداء من ذلك المبلغ الزائد على الربح المتوقع، وذلك بنسبة منه يقررها مجلس إدارة صندوق حملة الصكوك عند التصفية النهائية للصندوق. على ألا تزيد هذه النسبة عن معقول المكافأة، وبشرط أن يكون عمل المدير حسن الأداء مستحق التقدير. وسيأتي في آخر البحث ذكر وجه هذا الاعتراض.

الفرق بين الصكوك والوحدات في الصناديق الاستثمارية وأسهم الشركات:

الواقع أن هذه الأنواع من المنتجات الاستثمارية - أسهم الشركات، وحدات صناديق الاستثمار، الصكوك الإسلامية - يجمعها قاسم مشترك يتضح فيما يلي:

١ - وجود أصول حقيقية للصكوك والوحدات والأسهم. هذه الأصول هي محل الاستثمار وهي مملوكة لأهلها مطلقاً لكل صك أو سهم أو وحدة استثمارية ملكية مشاعة في الموجودات بقدرها.

- ٢- السهم أو الصك أو الوحدة وثيقة إثبات لتملك حصة مشاعة في الموجودات من أعيان ومنافع وحقوق.
 - ٣- الربح من عمليات الاستثمار في هذه المنتجات - الشركة الصندوق، الصكوك - بعد حسم المصاريف ملك لحملتها.
 - ٤- الالتزام الناتج من النشاط الاستثماري في هذه المنتجات محدود المسؤولية في موجوداتها وبقدر ملكية كل واحد منها.
 - ٥- اختصاص ملاكها في حال التصفية بصافي تصفيتها كل حسب ملكيته فيها.
 - ٦- لهذه المنتجات إدارة تختص بتدوير نشاطها وفق اختصاص تقررته جمعيتها العامة أو مجلس إدارتها وبأجرة دورية يجري التعاقد عليها.
- وتجتمع الصكوك مع أسهم الشركات في توزيع عائد دوري على ملاكها وفي مرونتها للتداول العام في الأسواق المختصة.
- وتختلف أسهم الشركات عن الصكوك في أن الشركة غير محددة بزمان فهي باقية مدة صلاحيتها للبقاء. أما الصكوك فهي محددة بمدة معينة تجري في نهايتها تصفيتها.

وتنفرد الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار عن الأسهم والصكوك بمبدأ الاسترداد دون التداول العام.

وبعدم توزيع عائد دوري - في الغالب - حيث إن العائد يضم إلى رأس المال، لزيادة قيمة الوحدة الاستثمارية نتيجة لنمائها. ويتم التقييم الدوري للوحدات لغرض الكشف عن النماء وتيسيراً للدخول في الصندوق والخروج منه.

وهذا الإجراء في الغالب يكون في الصناديق الاستثمارية المفتوحة غير المحددة بوقت معين. أما الصناديق المغلقة فالغالب أن مدير الصندوق لا يقوم بتقسيم رأس مال الصندوق إلى وحدات، وإنما يعتبر كلَّ مشترك ربَّ مال يجري تنضيضُ اشتراكه عند نهاية مدة الصندوق مع أرباب المال المشتركين معه في الصندوق. وقد يكون في نشرة الصندوق تخيير كل مشترك في أخذ ما يقابل العائد على سبيل محاسبته عند التصفية النهائية أو في إبقائه لاستثماره له مع أصله.

وموضوع البحث النظر في أخذ مدير إدارة صندوق الصكوك ومثل ذلك مديرو صناديق الاستثمار ما زاد على الربح المتوقع بدعوى أنه حافز حُسن أداء.

اتجهت مجموعة من فقهاء المصرفية الإسلامية إلى جواز أن يقوم مدير الصندوق الاستشاري أو مدير الصكوك الإسلامية بتقدير نسبة معينة من الأرباح تكون حقاً للمالكي الصكوك أو الوحدات. وفي حال وجود زيادة على هذه النسبة تكون هذه الزيادة حقاً للمدير علاوة على أجرته المقررة له، وذلك مكافأة له على حسن الأداء، ولأن مدير الصندوق لا يأخذ أجرته التي استحقها على عمله. وإنما يأخذ أجرًا رمزيًا طمعاً في نسبة الحافز. وهو بذلك يجتهد لتحصيل هذا الحافز وتكثيره. والذي يظهر لي أن هذا الإجراء من رواسب التأثير بنظام الفائدة الربوية التي هي موازية للعائد الثابت لكل صك في حال تجاوز الربح المؤشر المصطلح على التقيد به في العائد.

ووجه الاعتراض على هذا: أن مدير صندوق الوحدات الاستشارية أو مدير الصكوك أجير بأجرة جرى الاتفاق على تقديرها وتعينها والرضا بها، وهي من المصاريف على الصندوق. وما يحصل للصندوق من صافي العوائد فقد حصلت من تقليب رأس مال الصندوق في الصفقات والنشاطات الاستشارية.

فبأي حق يكون لمدير الصندوق ما زاد عن نسبة معينة من العائد
والحال أنه أجيراً أخذ أجرته.

والقول بأن هذه الأجرة قليلة فالرد عليها أنه رضي بها، وله
حق طلب الأجرة التي يرتضيها إذا كانت غير كافية.

والقول بأن هذا اتفاق بين مدير الصندوق وأرباب المال قول
يحتاج إلى قناعة. فالواقع أن هذا ليس اتفاقاً وإنما هو تنظيم قبل
وجود من يُطبّق عليه من حملة الصكوك. هذا التنظيم يجب أن
يكون تنظيمًا عادلاً يعطي كل ذي حق حقه.

والقول بأن النشرة في قوة الاتفاق غير ظاهر. حيث إن مثل
هذه النشرة في قوة الاتفاقية التعسفية والمبنية على الإذعان أو
شبهه، والعدل يقتضي أن تكون اتفاقية عادلة مبنية على الوضوح
والشفافية، والبعد عن التغرير بالآخرين، وتقرير حق كل طرف
بما يقتضيه العدل ووجه الاستحقاق.

وبناء على هذا فأرى أن من إصلاح إجراءات العمل بالصكوك
لتكون صكوكاً إسلامية صدقاً وعدلاً التخلي عن اشتراط أن
يكون للمدير ما زاد عن نسبة معينة من صافي الربح. فصافي

الربح حق لأرباب الأموال، وليس للمدير حق فيه إلا ما كان في نطاق المعقول كجزء من صافي الربح إن كان حسن الأداء حقيقية وبطيب نفس من أهله - حملة الصكوك - بعد حصول مقتضاه، ثم إن حسن الأداء لا يعرف إلا بعد العمل فقد يكون أدائه ممتازاً أو جيداً أو متوسط الأداء أو أنه سيء الأداء.

وإذا كان مدير الصندوق يرى أن أجره على عمله قليل فله الحق أن يطلب الأجر الذي يكافئ عمله.

أما أن تكون المسألة مبنية على تغيير أرباب الأموال من حيث دعوى أن أجره الإدارة قليلة جداً بينما نصيب الأسد يأخذه المدير من الخلف، بدعوى أن ذلك مكافأة له على حسن أدائه. فهذا تغيير بأصحاب الأموال، وظلم لهم ومجاعة للمصرفية التقليدية بثبات العائد، وهذا لا يجوز أن ينسب إلى المنتجات الاستشارية الإسلامية.

ثم إن القول بتقدير عائد شبه ثابت للصكوك وأخذ مديري صناديقها ما زاد عن المؤشر بدعوى الحفز لحسن الأداء. هذا القول والعمل به يفقد الصكوك في الأسواق المالية عنصر التأثير بالسعر ارتفاعاً وانخفاضاً، وبالتالي تفقد الصكوك ميزة عرضها

في الأسواق والتشوف لشرائها طمعاً في ارتفاع أسعار أصولها،
ومن ثم ارتفاع سعر وحداتها وزيادة عائدته.

وأختم حديثي عن الصكوك وتصحيح وضعها ثم
الإشادة بها كوسيلة استثمارية بديلة عن السندات المعتمدة
على العوائد الربوية.

أختم حديثي بمقارنة اقتصادية بين السندات الربوية
والصكوك الإسلامية، من حيث إن الصكوك الإسلامية وثائق
تملك أجزاء مشاعة من موجودات منقولة أو ثابتة أو جامعة
بينهما هذه الموجودات هي ممتلكات حملة الصكوك وهي مهياة
لا ارتفاع قيمتها وارتفاع عائدتها، حيث إنها ليست خاضعة
لمؤشر مالي محدد العائد أو القيمة كالسندات، ولهذا سيكون لها
مزيد من تفضيلها على السندات التي هي في واقعها وثائق على
ديون لا تزيد ولا تنقص. وعلى عائد محدود بمؤشر مالي الغالب
فيه الثبات لمدة طويلة. وهذا يعني ضعف الحافز للاستثمار فيها -
أعني السندات - فضلاً عما فيها من الإثم والكسب الحرام. فإذا
صدرت الصكوك بمنهج إسلامي صحيح فإن الاستثمار فيها

بديل شرعي محقق المصلحة والغبطة والبعد عن الاستثمارات المحرمة والإثم في ذلك.

وأختصر رأبي في سلامة تطبيق الصكوك وبعدها عن السندات باتباع ما يلي:

أولاً: أن تقوم جهة استشارية، كأحد المصارف، بدراسة جدوى مشروع استثماري، وفي حالة القناعة به يقوم المصرف بطرحه للاكتتاب على سبيل التصكيك، بعد شرائه موجودات هذا المشروع، ويكون للمصرف حق رسم على كل مشترك في مقابل مجهوده في إصدار هذا المنتج ودراسة جدواه الاقتصادية.

ثانياً: أن تنقطع صلة البائع على المصرف بما باعه حيث تصبح هذه الموجودات المشتراة ملكاً تاماً لحملة الصكوك لا علاقة لبائعيها بعد بيعها.

ثالثاً: إذا كانت موجودات حملة الصكوك مما يحتاج إلى إدارة تشغيلية يختص تشغيلها في الغالب ببائعيها، فيجوز أن يتعاقد معه على إدارتها إدارة تشغيلية، وبأجر يجري الاتفاق عليه بينه وبين إدارة حملة الصكوك، ويسمى مدير التشغيل. ويجب ألا يكون له أي

اختصاص فيما يتعلق بحقوق حملة الصكوك فيما يملكون، إلا فيما يتعلق بإدارته التشغيلية إن كانت. وباستحقاق الأجرة على ذلك.

رابعاً: ضرورة أن يكون لهذه الصكوك إدارة تقوم بإدارة موجوداتها واستثمارها، وفتح حساب لها، وتقرير ما تقتضيه مصلحة حملة الصكوك من توزيع عائد دوري شبه ثابت إن أمكن، وتجنّب ما زاد من صافي العوائد إلى احتياطي مملوك لحملة الصكوك، يحتاط به على إثبات العائد الدوري لحملة الصكوك، ويكون لمدير إدارة موجودات الصكوك أجر مجز لعمله. وليس له الحق في الفائض - الربح - إلا ما ارتضاه حملة الصكوك بقرار من جمعيتهم العامة كجزء من الفائض مكافأة له في حال حسن الأداء.

خامساً: يجب أن يكون لحملة الصكوك جمعية عمومية تُصدر قراراتها بتنظيم إدارتها، ومنح مديرها الصلاحيات المنظمة لنشاطها الاستشاري، وضبطه وتسجيله، وتحديد العائد الدوري لحملة الصكوك، وإيجاد احتياطي لتثبيت العوائد الدورية إلى آخر ما يقتضيه التنظيم الإداري لها.

سادسا: عند التصفية تباع الأصول المملوكة لحملة الصكوك
بسعر سوقها؛ لتضم أثمانها إلى الوعاء المالي للصكوك، ثم يجري
توزيعه على حملة الصكوك كل بقدر حصته فيه، ولا حق لأحد
في صافي التصفية غير أهلها حملة الصكوك، فلا يحق لمدير ولا
مصدر ولا وكيل إلا ما ارتضاه أهل الحق - حملة الصكوك - مما
يسمى بحافز حسن الأداء.

هذا ما ظهر لي في الموضوع، والله المستعان



الْبَيْتُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

الإيجار مع الوعد بالتمليك ما له وما عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

فلقد اتصل بي مجموعة من إخواني وأخواتي عن طريق الرسائل والهاتف واللقاء المباشر، كلهم يسأل عن حكم ما يسمى بالإيجار المنتهي بالتمليك، حيث إن كثيراً من المؤسسات التجارية تزاوّل هذا التعامل مع عملائها، حيث يقومون بتأجير سلع مختلفة - سيارات، أراضٍ، منازل، معدات ثقيلة، مواد مختلفة - ويبرمون مع عملائهم عقود تأجير، تجمع بين خصائص التأجير وأحكامه وبين خصائص البيع وأحكامه، وقد أوجد هذا الخلط كثيراً من اللبس والغموض في حقيقة هذا النوع من التعامل، هل هو بيع أم تأجير؟ وما حكم التعامل به؟ وإجابة مني عن هذا التساؤل أقول بعد الاستعانة بالله واللجوء إليه تعالى في طلب التوفيق والسداد:

أولاً: أرى أن تسمية هذا النوع من التعامل بالإيجار المنتهي بالتمليك تسمية خاطئة وبالتالي فهي غير صحيحة؛ فالإيجار

لا ينتهي بالتملك، وإنما ينتهي بانتهاء مدته، أو فسخه، أو انفساخه. ثم يأتي دور التملك بعد انتهاء مدة الإجارة.

والتسمية الصحيحة لهذا النوع من التعامل هي: الإيجار مع الوعد بالتملك.

فمالك السلعة له حق تأجيرها بما شاء وبما يتفق عليه مع المستأجر من مقدار الأجرة، ومدة الإجارة، ومحل الإيجار. وبعد تمام عقد تأجيره وتسليمه العين المؤجرة، تعتبر العين المؤجرة في يد المستأجر أمانة لا يتعلق بذمته ضمان هذه العين المؤجرة في حال تلفها كلياً أو جزئياً إلا إذا كان نتيجة تقصير منه أو اعتداء أو إهمال، فاذا كان التلف نتيجة تقصير أو إهمال من المستأجر تعين عليه ضمان ذلك التلف.

فإذا حصل التعاقد بين مؤجر ومستأجر على استئجار عينٍ محلّ للإيجار، وحصل مع هذا العقد وعد من المؤجر للمستأجر بتمليكه إياها ببيع أو هبة، فعلى القول المختار والصادر به قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة بأن الوعد ملزم قضاءً وديانةً فعلى المؤجر أن يفى بوعدته بتمليك المستأجر العين المؤجرة، بعد تمام

مدة الإجارة سواءً كان بيعاً أم هبة، وفي حال نكول المؤجر عن الوفاء بوعدته فللمستأجر الحق في مطالبة المؤجر بالتعويض عن ضرره اللاحق به من نكول المؤجر عن الوفاء بالوعد.

هذه الإجارة صحيحة ولا يؤثر على صحتها أن الأجرة الدورية - سنوية، شهرية، أسبوعية - قد تكون زائدة عن أجرة المثل، حيث إن رضا المستأجر بارتفاع مقدار الأجرة عن أجرة المثل في مقابلة وعده بتملكه العين المؤجرة هبة أو بيعاً مخففاً. كما لا يؤثر على صحتها أن العقد صاحبه وعدٌ بالتملك، فهذا الوعد ليس له أثر في صحة الإجارة، فليس الوعد عقداً. وجميع خصائص الإجارة مكتمل من حيث وجود المؤجر والمستأجر، والعين المؤجرة وصلاحياتها للتأجير، ومقدار الأجرة، ومدة الإجارة، وإمكان الانتفاع بالعين المؤجرة مدة الإجارة، واعتبار العين المؤجرة أمانة في يد المستأجر، عليه ضمانها في حال التعدي أو التفريط أو التقصير أو الإهمال.

وبهذا يتضح أن الإيجار مع الوعد بالتملك بعد انتهاء مدة الإيجار صحيح ما دام عقد الإيجار منطبقة عليه أحكام الإجارة وخصائصها من حيث المؤجر والمستأجر والعين

المؤجرة وصلاحياتها للانتفاع بها مع بقاء عينها، وإباحة تأجيرها، ومعرفة مدة الإجارة ومعرفة مقدار الأجرة الدورية - سنوية، شهرية، أسبوعية - ولا يؤثر على صحتها حصول الوعد من المؤجر للمستأجر بتمليكه إياها بيعاً أو هبة، حسبما يجري الاتفاق عليه بين الطرفين المؤجر والمستأجر، ولو كان الوعد مصاحباً للعقد فليس الوعد عقداً حتى يقال بوجود عقدين في: عقد آخر، ذلك أن حقيقة كل عقد أن يكون مشتملاً على إزام والتزام لكلا طرفي العقد، وليس في الوعد غير التزام أحد طرفي الوعد، وأما الطرف الآخر فليس عليه التزام بهذا الوعد. ولكن نظراً إلى أن ممارسي عقود التأجير مع الوعد بالتمليك من شركات أو أفراد أو مؤسسات تجارية قد يضمنون هذه العقود شروطاً تبعدها عن خصائص الإجارة وأحكامها، بحيث لا تكون هذه العقود المشتملة على هذه الشروط عقود بيع ولا عقود إجارة. وإنما هي عقود مُهَجَّنة لا تظهر لنا وجهة القول بصحتها وقد تظهر لنا قوة القول بطلانها أو صحتها مع بطلان الشروط، هذه الشروط أهمها ما يلي:

١- مطالبة المستأجر بدفعة مقدمة يعتبرها المؤجر حقاً له على المستأجر وذلك عند العقد. والملاحظة على هذا الشرط أن هذه الدفعة ليست أجرة مقدمة ولا ضماناً لسداد الأجرة وقت استحقاقها في حال تعثر السداد. وإنما هي دفعة مقدمة للمؤجر يأخذها على اعتبارها جزءاً من حقه، فبأي حق يجوز للمؤجر أخذ هذه الدفعة إلا أن تكون الإجارة. بيعاً مغلفاً باسم الإجارة، فإذا كانت بيعاً فيجب أن تأخذ أحكام البيع وخصائصه وأن يخلع منها لباس الإجارة أما إذا كانت هذه الدفعة المقدمة جزءاً من الإجارة فلا ملاحظة على أخذها.

٢- إلزام المستأجر بالتأمين على العين المؤجرة. والملاحظة على هذا الشرط أن التأمين لمصلحة المؤجر على العين التي يملكها - المؤجر - والعين المؤجرة بيد المستأجر أمانة عنده يستوفي منها المنفعة التي وقعت الإجارة عليها مع المحافظة على العين ثم ردها للمؤجر بعد انتهاء الإجارة لتأتي مرحلة الوفاء بالوعد بالتمليك.

فبأي حق يُلزم المستأجر بالتأمين على العين التي هي بيده على سبيل الإجارة والأمانة؟ فهي مملوكة للمؤجر فله غنمها

وعليه غرمها. فهذا شرط باطل. فإذا حصل التأمين على هذه العين المؤجرة فأقساط التأمين على المؤجر. وإذا حصل التعويض فهو حق للمؤجر، حيث إن العين المؤجرة ملكه له غنمها وعليه غرمها.

٣- إلزام المستأجر بالصيانة الأساسية للعين التي استأجرها وفي حال تلفها يلزمه ضمانها، سواء أكان هذا التلف بسبب من المستأجر على سبيل التقصير والإهمال أو التعدي من المستأجر، أم كان بدون سبب. وهذا شرط باطل؛ لأن العين المستأجرة في يد المستأجر على سبيل الأمانة، فإذا تلفت بدون تعد أو تقصير أو إهمال فلا ضمان عليه، وإنما الضمان يتعلق بذمته في حال تلفها بتقصيره أو إهماله أو تعديه.

٤- إلزام المستأجر بدفع دفعة أخيرة هي ثمن السلعة بعد استيفاء مدة الإجارة. هذا الشرط غير صحيح؛ لأن ثمن السلعة بعد انتهاء الإجارة لا يستحق لمالك السلعة إلا بعد حصول عقد البيع وتمليك المستأجر إياها بموجبه. فمطالبة المستأجر الموعود بالتمليك وهو المستأجر بدفعة على حساب الشراء قبل وقته في غير محله فذمة المستأجر بريئة من حق لم يتعلق بذمته سببه.

هذه الشروط المضمنة عقد الإيجار لا أعلم أن أحداً من أهل العلم أجازها على اعتبارها أحكاماً تتعلق بالإجارة. ولكن اختلف العلماء رحمهم الله في بطلان العقد لبطلانها. أو أن العقد صحيح وهي باطلة بدليل قول رسول الله ﷺ في حديث بريرة حينما أرادت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا شراءها من أهلها وإعتاقها، فاشترطوا لهم الولاء فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها: «اشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق» فذكر ﷺ بطلان الشرط وإن رضيه الطرفان، وصحة العقد. ولعل القول بصحة عقد الإجارة وبطلان هذه الشروط هو القول الصحيح إن شاء الله. ويبقى لنا في هذه المسألة حكم الاتفاق بين طرفي العقد على زيادة مبلغ الأجرة عن أجره المثل، هل يؤثر ذلك على صحة الإجارة؟ والجواب عن هذا إن العقد صحيح إذا انتفت عنه الشروط السابق ذكرها ولم يوجد في العقد من الشروط ما يتنافى معه ومع مقتضاه، ورضا المستأجر بدفع أجره أكثر من أجره المثل هو في مقابلة وعده بتمليكه العين التي استأجرها إما هبة أو بيعاً مخفضاً ثمه.

ولو حصل على العين المؤجرة مدة الإجارة تلف بدون سبب من المستأجر من تقصير أو تعد أو إهمال في حفظها، وضاع حقه في الوفاء بالوعد بالتملك، فضياع هذا الحق عليه

يعطيه حق مطالبة المؤجر بالتعويض عن الضرر اللاحق به. لقاء عدم تحقق ما وُعد به، وكذلك مطالبة المؤجر برد ما زاد عن أجره المثل إن كان، حيث إن بذله ذلك كان في مقابلة وعده بالتمليك فتعذر فله حق التعويض عن ذلك باسترداد ما زاد عن أجره المثل. أما إذا كان تلف العين المؤجرة بسبب تعدد المستأجر أو تقصيره أو إهماله في حفظها فعليه ضمانها للمالكها المؤجر، وعلى المؤجر دفع ما زاد عن أجره المثل للمستأجر؛ لفوات حقه في التملك الموعود به بتلف العين، على أن هذا يحتاج إلى اجتهاد قضائي في تقدير حق كل من الطرفين المستأجر والمؤجر؛ لأن التلف يحتمل أن يكون في أول مدة الإجارة أو في وسطها أو في نهايتها، وفي حال وجود التلف في نهاية المدة فقد يُظلم المؤجر في حال الحكم عليه برد ما زاد عن أجره المثل، ويحكم له بقيمة العين وقت تلفها، والحال أن غالب عمر العين المؤجرة خلالها قد استهلك في مدة الإجارة، وعليه فإن هذه المسألة خاضعة للقضاء.

وقد اعترض على القول بجواز عقد الإجارة مع الوعد بالتمليك بثلاثة أمور:

أحدها: القول بأنه عقد جمع بين عقدين على عين واحدة غير مستقر عليها أحدهما. وهما البيع والإجارة فهما مختلفان في الحكم. فالبيع تنتقل به العين بمنافعها إلى المشتري، وحينئذ لا يصح عقد الإجارة على المبيع؛ لأنه صار ملكاً للمشتري والإجارة توجب انتقال منافع العين فقط دون رقبتهما إلى المستأجر. والعين مضمونة على المستأجر إلا أن يحصل منه تعدد أو تفريط.

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بعدم التسليم بأنه عقد جمع بين عقدين على عين واحدة، فليس بيعاً وإنما هو إيجار مستوفٍ كامل خصائص الإجارة من مؤجر ومستأجر وعين مؤجرة وأجرة معينة ومدة محددة وعلى عين يمكن استيفاء المنفعة منها مع بقائها.

ولا يخفى أن البيع يقتضي انتقال ملكية العين المبيعة إلى مشتريها، فليس للبائع بعد بيعه إياها أي تعلق بها. وإنما حقه في ثمنها اللازم تعيينه، وتعيين مقداره. فإن تلفت فمن ضمان مشتريها. وإن زاد ثمنها أو نأؤها فلمصلحة المشتري وإن نقصت فعليه.

وهذا الحكم ليس من خصائص الإجارة مع الوعد بالتمليك، حيث إن الإجارة مع الوعد بالتمليك عقد إجارة على عين مملوكة لمؤجرها بيد مستأجرها على سبيل الاستئجار المضمون في حالة التعدي أو التفريط أو الإهمال فقط مدة الإيجار. ثم إن القول بأن الإيجار مع الوعد بالتمليك اشتمل على عقدين عقد إيجار وعقد وعد بالتمليك ليس صحيحًا؛ فالوعد ليس عقدًا وإنما هو التزام من طرف لطرف آخر، ليس على هذا الطرف الآخر أي التزام، فإن شاء طالب بإنفاذ الوعد وإن شاء ترك. ولا يخفى أن العقد يقتضي التزام طرفيه بمقتضاه، وليس هذا من شأن الوعود.

والشروط المشترطة في العقد على المستأجر من تقديم دفعة مقدمة وليست من الأجرة ودفعة أخيرة وتأمين على العين المؤجرة من قبل المستأجر وضمانه إياها مطلقاً هذه شروط باطلة، لا أثر على صحة العقد باشتراطها ولا على صحة العقد بطلانها، ولا يخفى أن الإجارة بيع منافع.

والشروط في العقود منها ما يبطل العقد بطلانها كاشتراط أحدهما على الآخر عقدًا آخر كسلف أو قرض أو إجارة أو شركة أو نحو ذلك. فهذا الشرط باطل ويبطل به العقد وهو من

قبيل بيعتين في بيعة، ومنها ما ينافي مقتضى العقد كاشتراط إلا
خسارة أو متى نفق المبيع وإلا رده أو لا يبيع ولا يهب ونحو ذلك
فهذا الشرط باطل وقد اختلف أهل العلم في تصحيح العقد مع
بطلان الشرط.

ومثل هذه الشروط، كالشروط التي يشترطها ممارسو عقود
الإيجار مع الوعد بالتمليك من اشتراط ضمان العين المؤجرة،
وتقديم دفعة أولى ودفعة أخيرة والتأمين من قبل المستأجر على
العين المؤجرة، فهي شروط باطلة و العقد صحيح.

الثاني: إن الأجرة تقدر سنويًا أو شهريًا بمقدار مقسط مستوفى
به قيمة المعقود عليه يُعده البائع أجرة من أجل أن يتوثق بحقه،
بحيث لا يمكن للمشتري بيعه. مثال ذلك: إذا كانت قيمة العين
التي وقع عليها العقد خمسين ألف ريال، وأجرتها شهريًا ألف
ريال حسب المعتاد، جعلت الأجرة ألفين وهي في الحقيقة قسط
من الثمن حتى تبلغ القيمة المقدرة، فإن أعسر بالقسط الأخير
مثلا سحبت منه العين باعتبار أنها مؤجرة ولا يرد عليه ما أخذ
منه، بناءً على أنه استوفى المنفعة ولا يخفى ما في هذا من الظلم
والالتجاء إلى الاستدانة.

ويمكن مناقشة هذا الإيراد بأن الأجرة السنوية أو الشهرية أو الأسبوعية أو اليومية يخضع مقدارها على ما يتفق عليه طرفاها المؤجر والمستأجر. ولا نعلم أحداً من أهل العلم قيد الأجرة بمبلغ معين. بل الأمر في ذلك راجع إلى ما يتفق عليه الطرفان قل ذلك أو أكثر، إذا كان كل واحد منهما مؤهلاً تأهيلاً شرعياً للتصرف ونفاذه. وما ذكره أهل العلم من الرجوع إلى أجرة المثل فإن ذلك في حالات بطلان عقد الإجارة بعد نفاذه. والتفصيل في ذلك المذكور في مصادره الفقهية.

وسواء في ذلك أكانت الأجرة الدورية لكامل المدة تساوي قيمة العين المؤجرة أم تزيد عنها أم تنقص. فليس لذلك علاقة بالعين محل العقد، فليست مبيعة، وإنها هي عين مؤجرة تخضع لكامل أحكام الإجارة.

وأما القول بأن البائع - المؤجر - يعتبر مبلغ قيمة العين هو ثمن بيعها وإن كان بصيغة الإجارة وذلك من أجل أن يتوثق بحقه، بحيث لا يمكن للمشتري بيعه. فهذا قول لا يتفق مع واقع التعامل فالعين مملوكة للمؤجر، وهي بيد المستأجر أمانة، مكنه منها لاستيفائه منفعتها التي جرت الإجارة عليها. فلو تلفت العين وهي في يد المستأجر بدون تعدد أو تفريط فهي

من ضمان المؤجر وليس على المستأجر ضمان ذلك. ولو بطلت الإجارة بأي سبب من أسباب بطلانها رجعت العين المؤجرة إلى مالکها المؤجر. وانفسخت الإجارة فيما بقي من المدة. فهل هذه خصائص البيع أو خصائص الإيجار؟

والمثال الذي جاء في الإيراد لا يؤيد القول بأن العملية بيع. سواء أكان مجموع الإيجارات مساوياً لقيمة العين أم زائداً أم ناقصاً. فلا علاقة بهذا الاتفاق في ذلك. والقول بأنه في حال إعسار المستأجر عن أجرة المدة الأخيرة تسحب منه العين المؤجرة عليه. هذا هو العدل لأن العين المؤجرة بيد المستأجر على سبيل الإجارة لا على سبيل البيع الناقل للملكية، وهذا هو الحكم الشرعي في حال انفساخ عقد الإيجار، ثم رجوع العين المؤجرة إلى مالکها المؤجر. وأما القول بأن مبلغ الإيجار زائد عن أجرة المثل فهذه الزيادة إن كانت فهي في مقابلة الوعد بالتمليك. وفي حال انفساخ عقد الإجارة بأمر خارج عن إرادة الطرفين، أو بسبب من المؤجر نفسه فللمستأجر حق المطالبة بما زاد عن أجرة المثل لكامل ما دفعه من أجرة، لفوات غرضه في دفع أجرة زائدة عن أجرة المثل وهو وعده بالتمليك الذي فات إنفاذه.

الأمر الثالث: إن هذا العقد وأمثاله أدى إلى تساهل الفقراء في الديون حتى أصبحت ذمم كثير منهم مشغولة منهكة، وربما يؤدي إلى إفلاس بعض الدائنين لضياح حقوقهم في ذمم الفقراء. الإجابة عن هذا الإيراد بأن هذا جانب سلوكي لا علاقة للعقود الشرعية بأثره تحليلاً أو تحريماً، فليس للجوانب السلوكية آثار على صحة العقود أو بطلانها، إلا إن كانت صادرة ممن لا أهلية له في التصرف من قاصر أو محجور عليه لحظه أو لحظ غيره.

وأما العقلاء ذوو الأهلية الشرعية في التصرف فلا يجوز الحجر على تصرفاتهم في بيع أو شراء أو تأجير أو هبة أو وقف، أو غير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية. ولا أن يقال في حق تصرفاتهم بأنها باطلة وعقودها غير صحيحة؛ لأنها صدرت ممن لا حاجة له بذلك أو لما في ذلك من تعريض الذمة للتحمل والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾.

ولو كان هذا التوجيه على سبيل النصيحة لكان متجهاً لكن لا أثر له على العقود من حيث التصحيح أو الإبطال أو الإباحة.

وهناك من صحح هذه العقود على اعتبارها عقود بيع لا عقود
إجارة وأن العين محل العقد رهن لبائعها من مشتريها في ثمنها،
وهذا القول غير صحيح لما يلي:

أولاً: إن العقد عقد صريح بأنه عقد إيجار وليس عقد بيع، ولا
يجوز صرف اللفظ الصريح عن مدلوله إلى غيره.

ثانياً: لو كان بيعاً لكانت العين محل العقد مملوكة للمشتري
بعد العقد، ولكانت جميع أحكام البيع ثابتة بموجب هذا العقد
للطرف الآخر. وليس الأمر كذلك فالعين لا تزال ملكيتها
للمؤجر وجميع أحكام التملك ثابتة له بموجب أصل الملكية
وانتفاء أسباب انتقالها عن يده.

ثالثاً: لو كان بيعاً وطراً ما يؤثر على صحة العقد رجعت العين
إلى مالكيها الأول، باعتبار أن البيع غير صحيح، وتعين على البائع
دفع ما قبضه من ثمن إلى المشتري. وليس الأمر كذلك وإنما
الأمر أن يقوم المؤجر بسحب العين التي أجرها وذلك من يد
مستأجرها في حال انفساخ عقد الإيجار لأي سبب من أسباب
فسخه؛ لأن العين المؤجرة لا تزال في ملكيته، ولو افترض بأن
العين المؤجرة قد زاد ثمنها، أو حصل لها نهاء متصل أو منفصل

فإن هذه الزيادة لمصلحة مالکها المؤجر وليس للمستأجر حق في المطالبة بذلك.

وإذا نكل المؤجر عن الوفاء بوعدہ تمليك المستأجر العين المؤجرة بهبة أو سعر مخفض، فليس للمستأجر غير حقه في المطالبة برد الزيادة على أجرة المثل لفوات غرضه في دفعها، وكذلك المطالبة بالتعويض عن الضرر اللاحق به لقاء عدم الوفاء بوعدوه ويمكننا توضيح ذلك في المثال الآتي:

زيد أجر بكرًا منزلاً مدة أربعين شهرًا، أجرة كل شهر ثلاثة آلاف ريال، ووعدہ تمليكه إياه بقيمة مخفضة بعد انتهاء مدة الإجارة. وكانت قيمة مثل هذا المنزل مائة وعشرين ألف ريال، وبعد انقضاء المدة ارتفعت قيمة هذا المنزل إلى أربع مائة ألف ريال، فنكل المؤجر عن الوفاء بوعدہ بالتمليك، فللمستأجر حق المطالبة بما زاد في الأجرة؛ لعدم الوفاء بالوعد، فلو كانت المسألة بيعًا حقيقيًا كما يقال لما كان للمؤجر خيار في الوفاء بالوعد من عدمه وفي الالتزام بالضرر الناتج في حال عدم الوفاء بالوعد، حيث إن هذه النتيجة تعطي القناعة بأن العقد عقد إيجار وليس عقد بيع. والله أعلم.



الْبَحِيُّ السَّامِنُ وَالْعَسْرُونَ

الديون المتعثرة وعلاجها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله محمد وعلى آله
وأصحابه وبعد:

فالواقع أن الديون المتعثرة تعتبر أكبر عائق من عوائق قدرة
المصارف الإسلامية على الدخول في الأسواق المالية والوصول والجول
بمختلف أنواع طرق الاستثمار. فلئن كان للمصارف الربوية حرية
في التصرف يجعلها أكثر قدرة على مواجهة الديون المتعثرة، حيث
تزاول مع أصحابها القاعدة الربوية أتربي أم تقضي؟ فليس للمصارف
الإسلامية حق الأخذ بهذا النهج مسلكاً، ولا يجوز لها أن تتخذ إليه
طريقاً، ولكن يجب ألا يكون تقيدها بأحكام الإسلام في التعاملات
التجارية عائقاً لها في الاستثمار؛ فرسول الله ﷺ يقول:

«مطل الغني ظلم» ويقول: «أيُّ الواجد يُجَلُّ عقوبته وعرضه». .
فإذا ثبت مطل الغني وَلَيْتَهُ صار مستحقاً لإيقاع العقوبة عليه
بجلده وحبسه وبيع ما يملكه لسداد ما عليه من دين وعقوبته
بالتغريم المالي.

وقد عرض بعض المهتمين بالدراسات الإسلامية الاقتصادية

مجموعة من الأفكار لمعالجة مشاكل الديون المتعثرة يحسن بنا استعراضها، والنظر في صلاحها علاجاً لهذه الديون أو الاستعاضة عنها بغيرها، ومنها ما يلي:

أولاً: اشتراط حلول جميع الأقساط عند التخلف عن أداء قسط منها.

وهذا يمكن التسليم به واعتباره حافزاً للوفاء بالسداد، إذا وجدت الجهة التنفيذية، ولم يكن للمماطل مجال في الإفلات من التنفيذ بأي وسيلة من وسائله. وتضمن العقد هذا الشرط من أسباب التقليل من حجم الديون المتعثرة وإخافة المدينين بسوء عاقبة مطلهم، مع أن أثره ضعيف في حال ضعف الوازع السلطاني، أو تهاون الجهة المختصة في تحصيل الحقوق.

ثانياً: التوثيق للديون بالكفالة والرهن ونحوهما.

لا شك أن توثيق الديون بالكفالة والرهن يعتبر من أقوى الأسباب لمعالجة الديون المتعثرة. فالكفيل غارم، والرهن توثقة دين بعين. فمتى حصل المطل من المدين فالرهن مهياً لبيعه والوفاء من ثمنه. وهذا من أقوى الأسباب لمعالجة تعثر سداد الديون. ولكن ليست كل الديون موثقة برهون. وأما الكفالة،

فالكفيل قد يكون ذا ملاءة بهاله واعتباره، وقد يكون من جنس المدين في المماثلة، فيبقى الإشكال في تعثر الدين قائماً. فيرجع في ذلك إلى المطالبة بتوقيع العقوبة على الكفيل كرجوعنا إلى المطالبة بتوقيعها على المدين نفسه، حيث إن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة، وللمكفول له مطالبة أيهما شاء - المدين أو الكفيل - ففي هذه الحال لا يزال الإشكال في تعثر سداد الدين قائماً.

ثالثاً: معالجة المديونية المتعثرة بالمشاركة في ملكية السلع المباعة للعميل.

لا شك أن الدخول مع العميل في استيفاء ما عليه من دين متعثرٍ بشراء ما اشتراه من المنشأة المالية صاحبة الدين المتعثر، إما شراءً لكامل السلع التي باعها عليه، أو شراء بعضها لا شك أن هذا مسلك إيجابي في سبيل الحصول على الدين المتعثر أو على بعضه ولا يعتبر إعادةً مثل هذا الشراء من بيوع العينة. لأن بيوع العينة خاصة بما إذا باع التاجر سلعة على أحد الناس بثمان مؤجل، ثم استعادها بالشراء من هذا الرجل بثمان حال أقل من ثمن بيعها عليه، ولم تتغير السلعة، ولم يتغير سعرها، وكان شراؤه إياها بطريق المواطأة على عودة السلعة إليه. أما إذا لم يكن اتفاق

بينهما على بيعها بثمان مؤجل ثم شرائها منه بثمان حال أقل من ثمن بيعها عليه. فإذا استعاد الدائن سلعته من المدين بشرائها منه بثمان يجري الاتفاق على تعيينه وخصمه من الدين الذي عليه. أو استعاد بعض السلعة بحيث يكون الدائن شريكاً للمدين في ملكية هذه السلعة، فهذا مسلك سليم لا ملاحظة عليه. ولكنه ليس حلاً شاملاً للإشكال.

رابعاً: معالجة المديونية المتعثرة بشراء المعدات المباعة على العميل المدين ثم إيجارها عليه مع الوعد بالتملك.

هذا المسلك يتفق مع المسلك الثالث المتقدم في كثير من عناصر الأخذ به، حتى تمام استعادة الشراء ثم يأتي الإجراء المغاير والمتمثل في التأجير مع الوعد بالتملك. وهذه الخطوة الأخيرة تذكرنا بقلب الدين على المدين. حيث إن التأجير مع الوعد بالتملك ينتهي بنتيجة بيع روعي في الأخذ به التغلب على تعثر سداد الدين. وعليه فقد لا يظهر جواز الأخذ بهذا المسلك في علاج تعثر الدين لا سيما إذا كان التعثر نتيجة إعسار؛ لأن قلب الدين على المدين تحيُّل على الربا، وإمكان الدخول للأخذ بمبدأ: أتربي أم تقضي؟ وذلك بطريق مغلف كالتحويل على الربا في معاملات التورق المنتهية ببيع العينة.

خامساً: الاتفاق مع العميل على دفع زيادة تصرف في وجوه الخير في حال المماطلة في السداد.

وهذا القول محل نظر وتأمل واجتهاد، فقد يقال بجوازه لانتفاء المحذور من الأخذ به إذا كان هذا التعويض المشترك في العقد سيصرف في وجوه البر، ولن يستفيد منه الدائن حيث يعتبر عنصر ضغط على المدين في الوفاء بالسداد في وقته.

وإن قيل بمنعه فالقول بذلك له وجه من النظر، حيث إن اشتراطه يعني التراضي ضمناً على التأخير بزيادة، كتراضي الدائن والمدين على التأجيل بربا. ولعل القول بمنع ذلك أصوب؛ لأن المدين سيدفع زيادة ربوية يقتضيها العقد المتمثل في تراضي طرفيه بذلك، ولا نستطيع القول بجواز ذلك وتبرير الجواز بأن هذه الزيادة ستصرف على جهات بر وإحسان.

يتضح الحكم بعدم جواز ذلك من المثال التالي:

رجل قدم لبنك ربوي وديعة من المال لغرض استثمارها استثماراً ربوياً على أن تكون عوائد هذه الوديعة لجهة بر كمدرسة أو مسجد أو مستشفى أو غير ذلك، فهل نجد أحداً من أهل العلم يجيز هذا التصرف؟

قد يقال بأن مجموعة من الفتاوى الصادرة من جهات متعددة أباحت صرف العوائد البنكية في أعمال بر. نقول نعم: ونحن نفتي بذلك، إلا أن الأمر يختلف، فقصد الاستثمار بطريق ربوي لصالح وجوه البر لا نعتقد أن أحدًا من أهل العلم المعتبر قولهم يجيز هذا. وأما من كان له في أحد البنوك وديعة لم يكن غرضه من إيداعها الاستثمار الربوي، وإنما غرضه حفظها أو ترصُّد فرصة تجارية لصرفها فيها، أو نحو ذلك من أنواع الاحتياج المشروع. ثم قرر البنك الربوي لها فائدة إن لم يأخذها صاحب الوديعة صرفها البنك الربوي في وجوه يراها وجوه بر، وقد تكون كنيسة أو جمعية تبشير أو نحو ذلك مما يضر بالمسلمين، فهذه الفوائد الربوية هي التي صدرت الفتاوى بأخذها من البنوك الربوية وصرفها في وجوه البر المعتبرة شرعًا.

سادسا: اشتراط دفع تعويض للبنك في حال الماطلة دون تحديد مقداره، والاكتفاء بوضع أساس له.

الواقع أن اشتراط دفع تعويض للبنك في حال الماطلة لا يخلو من الريبة ولا يبعد عن مبدأ: أتربي أم تقضي؟ لأن قبول مثل هذا الشرط من طرفيه - الدائن والمدين - يعني اتفاقهما على الزيادة

في حال التأخير. وهذا لا يخرج عن صور ربا الجاهلية أتربي أم تقضي؟ ولا يعتبر ذلك عقوبة مطل؛ لأن عقوبة المطل لا يلحظ فيها رضا المعاقب. والبديل عن هذا - في رأيي - أن يشتمل العقد على الأخذ بمبدأ العقوبة التعزيرية بأنواعها المعتمدة من جلد وحبس وبيع ما للمدين من مال في حال المطل مع الغني، وأن من العقوبة التعزيرية الغرامة المالية للدائن المتضرر من مطل حقه مع القدرة على السداد. ولا بأس أن يشتمل العقد على النص على العقوبة المالية في حال المطل، ويكون أمرٌ تحديدها الرجوع إلى التحكيم في تقدير هذه العقوبة التعزيرية. وأن يعتبر حكم الجهة المُحكِّمة حكماً قطعياً يرجع في تنفيذه إلى الجهات المختصة بالحقوق المدنية والجزائية.

هذه المعالجة للديون المتعثرة خاصة فيما إذا كان تعثر سدادها ناتجاً عن مطل المدينين في السداد مع القدرة على السداد. أما إذا تعثر السداد نتيجة الإعسار، فإن الحكم في ذلك قوله تعالى:

﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ فيجب إنظار المعسر حتى تيسر له القدرة على السداد. والله المستعان.



الْبَحْثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

بحث في المشاركة المتناقصة

بسم الحمد لله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده محمد
وعلى آله وصحبه وبعد:

فهذه ورقة بحث في مسألة المشاركة المتناقضة ومدى جدوى
اعتبارها منتجاً من المنتجات الشرعية للمصرفيات الإسلامية
أعدتها استجابة لأمانة شركة شورى لتكون ضمن أوراق
بحوث ندوتها المنعقدة في مدينة الكويت.

أرجو أن تكون وافية بالمقصود. والله المستعان

المشاركة المتناقصة

يقصد بالمشاركة المتناقصة أن يتشارك طرفان في أصل من الأصول العينية كأن يشترك البنك مع عميله في ملكية وحدة عقارية. فيملك العميل من هذا العقار ١٠٪ من كامله ويملك البنك الباقي ٩٠٪ ويعدُّ البنك عميله وعداً ملزماً بتمليكه كامل حصته على فترات متتابة كأن يبيعه من حصته في العقار كل عام ١٠٪ وذلك لمدة تسع سنوات ويجري بين الطرفين الاتفاق على تقدير الثمن إما برأس المال زائداً هامشاً ربحياً يخضع لمؤشر معين وقت بيع كل حصة. أو أن يكون بثمن معين المقدار وقت الوعد. أو أن يكون الثمن قيمته السوقية وقت البيع، وهكذا تستمر المبايعة حتى يستكمل العميل ملكيته كامل العقار.

وأثناء مدة المشاركة بين البنك وعميله يقوم الطرفان بتأجيره على طرف ثالث ولكلٍّ من الطرفين حصته من الإيجار من مبلغ الإيجار حسب حصة كل واحد منهما من التملك. ويمكن للعميل أن يستأجر حصة البنك من العقار المشترك بينهما مدة المشاركة المتناقصة، وذلك بما يتفقان عليه من الأجرة. وتتناقص

الأجرة بقدر التدرج في تملك العميل . وفي حال استئجار العميل حصة البنك من العقار يكون العقار رهناً للبنك فيما يتعلق بحصته من العقار، هذا تصوير إجمالي لنوع هذه المشاركة وأيلولتها إلى تملك العميل بطريق المبيعة المتتالية لحصة البنك في تملك العقار، وهذه المشاركة والتعامل بها تعتمد على عقود ووعود يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: عقد مشاركة بين البنك وعميله في أصل من الأصول العينية كالعقارات مثلاً. حيث يتفق الطرفان على المشاركة، والغالب أن تكون حصة البنك هي الغالبة، فيشتري الطرفان وحدة عقارية يكون الهدف من شرائها التدرج في تملكها من قبل العميل على سبيل بيع البنك حصته على عميله على فترات متعاقبة. يكون للبنك في التملك الحصة الكبرى وللعميل الحصة الصغرى ثم يكون التدرج في تملك العميل لكامل العقار على سبيل بيع البنك حصته في الشراكة في هذا العقار.

ثانياً: يصدر البنك للعميل وعداً ملزماً ببيعه حصصاً من ملكيته في العقار على فترات متعاقبة. وقد يصدر الوعد للبنك من العميل بالشراء المتتابع. فإذا صدر الوعد من أحد الطرفين

للآخر فلا يلزم الموعد المطالبة بالوفاء بالوعد وإنما يلزم الواعد الوفاء بالوعد في حال مطالبة الموعد بإنفاذ الوعد. وفي حال التخلف عن الوفاء بالوعد - فيلزم الواعد تعويض الموعد عما يلحقه من الضرر لقاء إخلاف الوعد.

وقد صدر من مجمع الفقه التابع لمنظمة الدول الإسلامية قرار بصحة الوعد والإلزام به وكان ذلك مستنداً إلى مجموعة عمومات نصوص من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ ومن أقوال وأعمال أصحاب رسول الله ﷺ لاسيما الخلفاء الراشدين منهم. وكذلك من مجموعة من فقهاء التابعين وتابعيهم من أهل القرون المفضلة ومن مجموعة فقهاء من المتقدمين والمتأخرين. وفي مجلة مجمع الفقه الإسلامي كثير من البحوث المتعلقة بذلك، وقد يكون الوعد متبادلاً بين البنك وشريكه العميل بحيث يعطي البنك عميله وعداً ببيعه حصته في الشراكة على سبيل المبايعة المتتابعة، ويعطي العميل البنك وعداً بشرائه، يُعدُّ بعض فقهاءنا المعاصرين هذين الوعدين مواعدة، وقد أصدر مجمع الفقه قراراً بعدم جواز المواعدة بحجة أنها في حكم البيع حينما يلزم كل واحد من المتواعدين الوفاء بوعده. ولكن يظهر لي ما

ظهر للإمام الشافعي وللإمام ابن حزم رحمهما الله أن المواعدة ليست بيعاً وإنما هي وعد بالبيع فإذا نكث أحدهما عن الوفاء بوعده ترتب عليه تعويض مَنْ وعده عن الضرر اللاحق به نتيجة التخلف عن الوفاء بالوعد. حيث لا يتصور في المواعدة إجماع الطرفين على المطالبة بالوفاء بالوعد مطالبة تتعلق بها الالتزام من الطرفين، فإما أن يطالب أحدهما الآخر بالشراء تنفيذاً لوعده بالشراء فيكون المُطالَبُ واعدًا والطالِبُ موعودًا. وإما أن يطلب أحدهما الآخر بالبيع تنفيذاً لوعده بالبيع فيكون المطالِبُ موعودًا والمطالَبُ واعدًا.

وبهذا يتضح أن كلَّ وعد مما يسمى بالمواعدة يعتبر وعداً مستقلاً لا علاقة له بالوعد الآخر. حيث إن تنفيذ أحدهما لا يعتبر تنفيذاً للآخر من حيث المطالبة.

ثالثاً: يقوم الطرفان أو أحدهما كالبنك مثلاً بتأجير هذا الأصل المشترك بينهما على أحدهما أو على طرف ثالث ولكل واحد منهما نصيبه من الأجرة بقدر حصته في المشاركة.

رابعاً: عند المطالبة بإنفاذ الوعد ببيع حصة من المشاركة للطرف الثاني فيصدر بينهما عقد مبايعة لتلك الحصة يجري فيه استكمال شروط البيع وأركانه ومقتضياته، وهكذا يستمر صدور عقود المبايعة المتتابعة حتى يتم استكمال تملك الطرف الآخر لكامل الأصل المشترك.

خامساً: يمكن للعميل أن يشتري الحصة التي يريدها من حصة تملك البنك وتكون حصة هذا العميل في المشاركة رهناً للبنك له في المبلغ المدين به عميله. وهذا متجه وله - البنك - حق بيع حصة العميل للوفاء له بدينه عليه في حال العجز عن السداد.

سادساً: إذا أعطى العميل وعداً بمشاركة البنك في أصل عيني كالعقار مثلاً وتم الاتفاق بينهما على صيغة معينة من المشاركة وقام البنك بتنفيذ هذه المشاركة بشراء هذا الأصل ثم نكل العميل عن تنفيذ وعده بالمشاركة فللبنك مطالبة العميل بما يترتب على البنك من ضرر. وله خصم هذا التعويض من مبلغ هامش الجدية وذلك ببيع هذا الأصل. فما نقص من ثمن شرائه فله حق اقتطاعه من هامش الجدية. وإن باعه البنك بأكثر من

ثمن شرائه أو بقدره تعين عليه - أي البنك - إعادة كامل هامش الجدية إلى العميل لعدم تضرره من إخلاف العميل وعده. سابعاً: للبنك أن يطلب من العميل قبل إنفاذ المشاركة بينهما مبلغ ضمان للتعويض عما يلحق من ضرر لقاء النكول عن الوعد بالمشاركة.

هذا المبلغ يسمى هامش الجدية وهو مبلغ ضمان وأمانة للعميل عند البنك. وعلى البنك أن يرجعه للعميل في حال انتهاء الحاجة منه. وله خصم ما يترتب عليه من ضرر لقاء تسبب العميل في إلحاق ضرر يتعلق بتعامله هذا مع البنك وذلك من مبلغ هامش الجدية.

ولا يخفى أن تميز المنتجات الإسلامية ومنها المشاركة المتناقصة يكمن في شفافية عقود هذه المنتجات ووضوح الإلزام والالتزام بها، وأنها مبنية على الحقائق والبعد عن أسباب الخلاف والنزاع، ومن ذلك سلامتها من الجهالة والغرر والغبن والغش والخداع. وأسباب المخاصمة. ولا شك أن بناء العقود على توقعات وأوهام ومن ذلك بتعليقه بمؤشرات تتغير في

بعض الأحيان بما يتحقق به الضرر على أطراف العقود. لا شك أن بناء العقود على مثل ذلك مما تبرأ المصرفية الإسلامية من الوقوع فيه. وهذا أكبر صفة وتميز للمصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية. وأنقى لها عن الغرر والغبن والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل، فضلا عما في الوضوح والشفافية من توقع تكاثر فرص النماء والصفقات الربحة حينما تكون الإيرادات الاقتصادية مبنية على الثقة وشرف التعامل وصدق القول والعمل في الإيجاب والقبول والتنفيذ.

وعليه فيجب أن تكون الشراكة المبنية على التدرج في التملك - الشراكة المتناقصة - مشمولة بعقود ووعود وحالات واضحة يتضح منها الحق والواجب، والإلزام والالتزام، وقت العقود وخلال تنفيذها ونهاية آجالها. مما تقدم نستطيع الإجابة عن السؤالين الواردين من إدارة الندوة. أحدهما: هل يجوز الاتفاق بين الطرفين عند توقيع اتفاقية المشاركة المتناقصة على تحديد الأجرة الشهرية على العميل والالتزام بها خلال فترة انتقال حصة المصرف إليه؟ والجواب عن السؤال أن الحصة التي باعها المصرف من حصته على عميله باعها عليه بموجب عقد يشمل

على جميع شروط صحة العقود وأركانها منتفيا عنه ما يتنافى مع صحة العقد.

ويجوز أن يكون الثمن معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً. وبناء على هذا فإن هذه الحصة من حصة الشريك الممول - البنك - قد انتقلت ملكيتها إلى شريكه العميل وتعلقت قيمتها بذمة العميل للبنك. وهكذا تتابع صفقات البيع على العميل حتى يتحرر كامل الأصل المشترك إلى أفراد العميل بملكيته. وتعلق ذمة العميل بكامل قيمة حصة الجزء المملوك قبل البيع للشريك الممول - البنك -.

وخلاصة الإجابة عن هذا السؤال جواز بل تُعَيَّن أن يكون ثمن كل جزء من أجزاء حصة الشريك الممول معلوماً نوعه ومقداره ووقت سداده وفترات السداد إن كان الثمن مقسطاً. وإذا كان البيع المتتابع في الشراكة المتناقصة مبنياً على الوعد الملزم فيجب أن يكون بين الشريكين معيار واضح لتعيين ثمن الشراء وطريقة دفعه كأن يكون الثمن رأس مال الأصل زائداً ربحاً يخضع مقداره لمؤشر يجري تعيينه عند إبرام عقد البيع ويحدد بين حدين أقصى وأدنى.

أو أن تكون قيمة كل جزء يجري تملكه عن طريق البيع رأس مال الأصل زائداً ربحاً معيناً بنسبة من رأس المال. أو أن تكون قيمته القيمة السوقية. وطرذاً للاختلاف والتنازع في تحديد الثمن عند بيع كل حصة من حصة الشريك الممول على العميل تنفيذاً للتدرج في التملك طرداً لذلك فينبغي أن يجري الاتفاق على تحديد الثمن مع الوعد بالبيع المتتابع وبالصيغة والطريقة التي يجري الاتفاق عليها وينبغي - محافظةً على حقوق الطرفين - أن يصدر من كل واحد منهما وعد بالبيع من الشريك الممول وبالشراء من العميل يلزم كل واحد منهما ولكل واحد منهما إنفاذه - مقتضيات الوعد في حال إنفاذ الوعد أو النكول عن الإنفاذ. وأن ينص في عقد المشاركة بينهما على الوعد في تملك الشريك العميل وعلى شروط إنفاذ الوعد والآثار المترتبة على إخلال الوعد من أي طرف منهما وما للآخر من حقوق تجاه النكول أو الإخلال بمقتضيات الوعد وتنفيذه أو عدم تنفيذه.

السؤال الثاني:

هل يجوز الاتفاق بين الطرفين عند توقيع الاتفاقية على تحديد ثمن حصة المصرف الممول من الأصل التي ستتقل تدريجياً إلى العميل في الآجال المتفق عليها من خلال مدة المشاركة المتناقصة؟
والجواب عن هذا السؤال يتضح من الإجابة عن السؤال الأول وذلك فيما يتعلق بثمن حصة الشريك البنك في حال بيعها على العميل بيعاً متتابعاً تنفيذاً لاتفاقية المشاركة المتناقصة.

وقد يورد على تنفيذ المشاركة المتناقصة بأن التنفيذ مبني على الوعد الملزم والوعد عقد فهو في قوة البيع فكيف يكون الوعد والتمسك بمتطلباته ومقتضياته، والحال أن حصة الشريك الممول - البنك - لا تزال مملوكة للبنك وفي حال تحول الوعد إلى مواعدة فإن المواعدة غير جائزة حسب قرار مجمع الفقه الدولي.

والجواب عن الإيراد الأول بأن الوعد غير عقد، حيث إن العقد يشتمل على الإلزام والالتزام. والحق لكل من طرفيه والواجب على كل واحد منهما، حيث إن العقود مقاطع الحقوق،

وأما الوعد فليس عقداً وإنما التزام طرف لطرف آخر. ولا يلزم الطرف الموعد المطالبة بتنفيذ الوعد وإنما هو حق له متى طلبه صار له حق تحقيقه وتنفيذه.

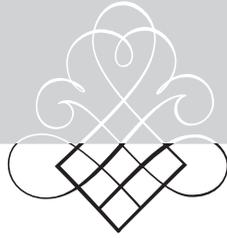
فليس على الموعد التزام وإنما له حق مطالبته الواعد بالوفاء. وفي حال إخلاف الواعد الودع فإن للموعد مطالبة الواعد بالتعويض عما يناله من الضرر لقاء إخلاف الوعد. بمعنى أن للموعد مطالبة الواعد بتنفيذ الوعد أو بدفع التعويض عن الضرر اللاحق به لقاء النكول عن الوفاء بالوعد. وبهذا يتضح الفرق الجوهرى بين الوعد والعقد وأن أحدهما ليس الآخر ولا شبيهاً به.

وأما القول بأن المشاركة المتناقصة قد ينبنى تنفيذها على المواعدة وهي ممنوعة حسب قرار مجمع الفقه الدولى. فإن الجواب عن ذلك بأن ما يصدر من المجمع فى أى مسألة اختلف فى حكمها أهل العلم لا يرفع الخلاف فيها. فليس لقرارات المجمع قوة الإجماع. والمواعدة مما اختلف أهل العلم فى حكمها من حيث الجواز والمنع فقد أجازها الإمام الشافعى بل أجازها رحمه الله

فيما تحتاج صحته إلى قبض عوضى العقد كالمصارفة. وأجازها كذلك الإمام ابن حزم في المصارفة.

ووجه جوازها أن المطالبة بتنفيذها لا تتصور من كلا طرفي المواعدة. فأحدهما واعد والآخر موعود وطلب التنفيذ. لا يكون إلا من الموعود. فإذا وعد أحد الأطراف طرفاً آخر أن يبيعه سلعة ووعد الطرف الآخر الطرف الأول أن يشتري منه هذه السلعة فلدينا وعد من كل واحد منهما مستقل عن الآخر ولا يترتب على أحدهما في حال المطالبة بتنفيذه أي شيء يتعلق بمقتضيات الوعد الآخر. فمن أجاز الوعد والإلزام به لزمه إجازة المواعدة لاستقلال كل واحد من الوعدين عن الآخر. فهذا وعد بالبيع والتزم به في حال المطالبة به. وهذا وعد بالشراء في حال المطالبة به. وتسمية هذه العلاقة التواعدية بالمواعدة تسمية تحتاج إلى نظر في صحة التسمية لانفصال كل من الوعدين عن الآخر. والله أعلم.

وتوزيع العائد الإيجاري على الشريكين خلال فترة المشاركة في حال استأجر هذا الأصل المُشْتَرَكَ طرفٌ ثالثٌ يكون لكل واحد من الشريكين نصيبه من الأجرة طبقاً لنسبة مشاركته لهذا الأصل المؤجر، وإذا استأجره أحد طرفي المشاركة فعلى الشريك المستأجر دفع حصة شريكه من الأجرة الدورية - سنوية أو شهرية - لشريكه هذا ما تيسر إirاده والله المستعان.



فتاوى
في الاقتصاد الإسلامي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد
الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه مجموعة فتاوى في الاقتصاد المالي الإسلامي فيما يتعلق
بالكسب والإنفاق والتصرف والتعامل، أحبت ختم هذه
البحوث بها، أرجو أن تكون صواباً فإن كانت فهذا من فضل
الله وسداده، وإن كانت دون ذلك فهي مجهود بشري اجتهادي
معرض للخطأ والنسيان أرجو الله ربي مغفرة خطئي والمثوبة على
الاجتهاد. والله أعلم.

س ١: انتشر لدى المصارف الإسلامية في جنوب شرق آسيا فتوى بجواز بيع الدين بأقل منه - خصم الكمبيالة - فهل هذه الفتوى صحيحة؟ وإذا كانت هذه الفتوى غير صحيحة؟ وهي تحقق مصالح كثيرة فهل يوجد بديل عنها يجمع بين الجواز الشرعي وتحقيق مثل هذه المصالح؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن بيع الدين لا يجوز لطرف ثالث، حيث إن بيعه من طرف ثالث يعتبر مصارفة يشترط لصحتها التماثل في حال اتحاد العوضين جنسًا، و التقابض في مجلس العقد، وفي حال اختلاف العوضين جنسًا فيشترط لصحتها الحلول والتقابض في مجلس العقد. وليس هذا من صور: (ضع وتعجل). حيث إن مسألة (ضع وتعجل) لا تعتبر بيعًا، وإنما هي صلح بين الدائن والمدين يضع الدائن بعض حقه ليقوم المدين بتعجيل سداد باقيه. فالفتوى بجواز بيع الدين من طرف ثالث فتوى غير صحيحة، ولا أعرف أحدًا من أهل العلم ذوى الاعتبار أجازها.

ويمكن أن نجد بديلاً عنها من حيث انتقالها إلى حال تنتفي عنها صورة المصارفة، وتتحول إلى مسألة ضع وتعجل. وذلك

بأن يقوم المدين بأخذ تمويل من المصرف بقدر دينه. بشرائه منه سلعة ثم يقوم المدين بتحويل بائع هذه السلعة وهو المصرف الإسلامي على المدين بمبلغ هذا الدين فتنتقل علاقة المديونية بين المدين والدائن إلى علاقة المصرف الإسلامي بالمدين الأول، حيث إن الحوالة تعني انتقال الحق من ذمة إلى ذمة فيكون المصرف دائناً للمدين الأول بعد تحول الدين إلى ذمة المصرف. وفي هذه الحال يجوز للمصرف تعجيل دينه بحط بعضه وسداد باقيه على طريقة ضع وتعجل، ويكون للمصرف وقت حلول أجل السداد مطالبة المدين الأول بالمبلغ الذي حوله عليه به. والله أعلم.

س ٢: رجل يسأل فيقول: لي عند رجل بضاعة، اشتريتها منه بطريق السلم من ذمته، وفي حال وقت أدائها عرض عليّ شراءها. فهل يجوز لي بيعها عليه والحال أنني لم أقبضها؟

الجواب: الحمد لله، هذه مسألة بيع الدين على من هو عليه فقد أجازها كثير من أهل العلم فيجوز للسائل أن يبيع ما بذمة مدينه من بضاعة بثمن حال على مدينه المسلم إليه، يجري منه تسلمه إياه كأن يكون في ذمته له سيارة موصوفة وصفاً يصح

به السلم، وأجل أدائها معيّن. فإذا جاء وقت أدائها باعها عليه بمبلغ معين يدفعه إليه وهذا جائز. وقد أجاز صلى الله عليه وسلم ما هو مثله حيث ذكر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان في البقيع يشتري الإبل بالدرهم فيقضي بالدنانير، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: «لا بأس بذلك إذا تفرقتما وليس بينكما شيء». وهذا في شأن المصارفة وغيرها أولى بالجواز. وأما القبض فهو حاصل؛ لأن البضاعة في ذمة المشتري، فإذا اشتراها فهو في حكم القابض لها. والله أعلم.

س ٣: رجل يمتلك أسهمًا في شركة معينة، ثم إن هذه الشركة قررت إعطاء كل مساهم حق شراء سهم مع سهم من أسهمه التي يملكها تزيد كثيرًا عن القيمة الاسمية. فهل يجوز لهذا الرجل أن يبيع حقه في شراء هذه الأسهم الإضافية؛ وإذا جاز له، فهل يجوز بيعها بيع عربون؟

الجواب: الحمد لله. لا يظهر لي مانع شرعي في جواز بيع هذا الرجل المساهم حقه في شراء أسهم إضافية بقيمتها الاسمية، ولكن بشروط، أحدها: أن تكون الشركة قد قامت بإنفاذ قرارها الصادر منها بزيادة رأس مالها؛ لأنها قبل القرار يحتمل أن تعدل

عن قرارها فيسقط ذلك الحق، حيث إنه قبل إنفاذ قرار الزيادة يعتبر حقاً غير مستقر. ولا يخفى أن من شروط صحة البيع أن يكون المبيع مملوكاً لبائعه ملكاً تاماً قادراً على تسليمه.

الثاني: أن تسمح الشركة ببيع هذا الحق؛ لأنه في حال عدم سماحها يعتبر مبيعاً غير مقدور على تسليمه، ومن شروط صحة البيع أن يعتبر المبيع مقدوراً على تسليمه.

الثالث: أن تكون الشركة وما لها من فروع ذات نشاط حلال، بحيث لا تكون شركات محرمة كشركات الخمور والخنازير والبنوك الربوية. بهذه الشروط الثلاثة يتضح لنا القول بجواز بيع الحق في الشراء، وهذا الحق وإن لم يكن عينا مملوكة فهو اختصاص معلوم. وقد اتجه بعض أهل العلم إلى القول بجواز بيع الاختصاص والمعاوضة عليه أشبه حق الاختراع وحق التأليف وحق الطبع والماركات التجارية والوكالات الدولية، فكلها حقوق يجوز بيعها وشراؤها وتملكها إذا كانت هذه الحقوق متمحضة ملكيتها، باستقرار تملكها والقدرة على تسليمها لمشتريها.

وأما بيعها بيع عربون فإذا كانت مستوفية شروط اعتبار تملكها والقدرة على التصرف فيها، فلا مانع من بيعها بيع عربون، بشرط

تحديد أجل إنفاذ البيع أو العدول عنه. والله أعلم.

س ٤: ما حكم بيع الدين بثمان أقل منه وما الفرق بين ذلك وبين مسألة ضع وتعجل؟

الجواب: الحمد لله. لا يجوز بيع الدين إلا على من هو عليه كأن يكون مديناً بذهب فيقضي بفضة أو مديناً بعملة سعودية فيقضي بعملة أمريكية بشرط أن يتفرقا وليس بينهما شيء لحديث عبدالله ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأما بيع الدين على طرف ثالث بثمان أقل أو أكثر فهذا من قبيل الصرف ويشترط للصرف المماثلة في حال اتحاد الجنس والقبض في مجلس العقد. وبيع الدين مفقود فيه الشرطان فهو بيع باطل، إذ هو مصارفة باطلة. وبيع كالى بكالى وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالى بالكالى وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فقد أخذ به جمهور أهل العلم.

وأما الفرق بينه وبين مسألة (ضع وتعجل) فضع وتعجل لا يعتبر بيعاً وإنما هو من قبيل تنازل الدائن عن بعض حقه للمدين لقاء تعجيل دينه المؤجل، بخلاف بيع الدين على غير المدين، فهو بيع ثمن مؤجل بثمان أقل منه أو أكثر، على سبيل المصارفة الفاقدة شرط صحتها وهو باطل. والله أعلم.

س٥: هل يجوز رهن أسهم الشركات في الدين وكيف يتم قبضها ليكون الرهن لازماً؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن من شروط صحة الرهن أن يكون الرهن مما يجوز بيعه. فلا يجوز رهن أسهم في شركات خمر أو شركات تربية خنازير، أو متاجرة فيها، ولا رهن أسهم بنوك ربوية. فما جاز بيعه جاز رهنه؛ وما حرم تملكه وتداوله بالبيع والشراء لم يصح رهنه. لأن الرهن توثقة دين بعين، فإذا حل أجل سداد الدين وعجز المدين عن السداد أو ماطل في السداد بيع عليه الرهن وتم سداد الدين من ثمنه. وبهذا يتضح أن أسهم الشركات المباح تملكها يجوز رهن أسهمها لإمكان الوفاء ببيعها. وقبضها يتم بأحد أمرين إما بقبض الشهادات بها والاحتفاظ بها حتى انتهاء الدين، أو بتسجيل رهنها لدى الشركة نفسها. ولا يخفى أن القبض أمر عرفي يتحقق بكل ما يعطي حق التصرف في المقبوض. والله أعلم.

س٦: هل يجوز التصرف في المبيع قبل قبضه ببيع ونحوه؟

الجواب: الحمد لله، اختلف أهل العلم في ذلك إذا كان البائع

قد مكن المشتري من قبض المبيع. والذي عليه جمع من أهل العلم أن المبيع إذا لم يحتج إلى التوفية من وزن أو عدًّا أو ذرع أو كيل وكان معيناً فيجوز للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضه.

ويستدل على ذلك بقصة شراء رسول الله ﷺ من جابر بن عبد الله جملة حيث وهبه ﷺ لجابر قبل قبضه. وهذا نوع من التصرف بانتقال الملكية قبل القبض. قال في الفتح الرباني: والمبيع يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد وإن لم يقبضه. اهـ.

وفي الأثر أن عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ باع على عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ فرساً وقال: أحتبس الفرس عندك حتي يأتي رسولي إليك ليأخذها، وهي في ضمانك بمبلغ أربعة آلاف درهم. جاء هذا الأثر في مدونة الإمام مالك رحمه الله. وبعض أهل العلم منع من ذلك حتي يتم من المشتري قبض ما شراه. والله أعلم.

س ٧: أحد الإخوة يسأل فيقول: ظهر في سوق الاستثمارات تعامل جديد ملخصه أن تقوم الدولة، مثلا، ببيع مرفق من المرافق العامة كالمطار أو الميناء أو إحدى الجامعات أو أحد المستشفيات، وذلك على إحدى المؤسسات المالية التجارية

بمبلغ معين يجري قبضه في الحال، وبشرط أن تقوم المؤسسة المالية المشتري بتأجيره على الدولة بأجرة سنوية ثابتة أو متغيرة، حسب تغير المؤشرات المالية وذلك لمدة سنوات يجري تعيينها، وعلى أن تعيد المؤسسة المرفق إلى الدولة ببيعه عليها بثمن مشتراها من الدولة، ثم تقوم المؤسسة بتقسيم ثمن المرفق المشتري إلى وحدات استثمارية يجري تصكيكها ليتم تداولها على سبيل البيع والشراء. ويقولون عن هذه الطريقة الاستثمارية بأنها تصلح أن تكون بديلاً شرعياً عن إصدار السندات وتداولها. فما حكم هذا النوع من التعامل؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي أن هذا النوع من البيوع غير صحيح، فهو بيع صوري لم تقصد منه حقيقته ولا الحقوق المترتبة على حصوله ونفاذه. ولولا أن الدولة ضمنت بقاء المرفق بيدها وعود المرفق إليها بالثمن الذي باعته به، لولا أن الدولة ضمنت ذلك لما باعته على هذه المؤسسة، فهو بيع صوري لم يغير من أمر المرفق شيئاً ويدل على الصورية كذلك أنه بعد تمام بيع الدولة على المؤسسة، وقبل إبرام عقد تأجيره على الدولة البائعة لا تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه بأي وجه من وجوه

تصرف الملاك في أملاكهم، فهذا البيع صوري وما تلاه من تأجير مصحوب بوعد التمليك هو حيلة لحصول الدولة على السيولة، ودفع فوائدها المغلفة بلباس الأجرة للتأجير.

ولئن نازعنا من ينفي الصورية في هذا البيع - وهي منازعة مرفوضة - فعلى فرض التسليم بهذه المنازعة، فإن العملية من قبيل بيع الوفاء، وبيع الوفاء تحيّل على استغلال الرهن لصالح المرتهن، خلافاً لما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً في منع المرتهن من استغلال الرهن. وإذا حصل للرهن عائد فإنه حق متمحض للرهن فبيع الوفاء باطل. وقد صدر بالقول ببطلانه قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة. ووجه القول باعتباره بيع وفاء أن الدولة باعت على المؤسسة هذا المرفق بالمبلغ الذي هي محتاجة إليه، على أن تعيده المؤسسة للدولة في الوقت الذي يجري تحديده بينهما، فيعود المرفق للدولة وتعيد الدولة المبلغ الذي قبضته من المؤسسة بدعوى أنه ثمن شراء المرفق، بعد أن تقاضت المؤسسة من الدولة فوائد دورية ترتبط في الغالب بمؤشر معين يتفق مع الفائدة المصرفية السائدة مستورة تلك الفائدة باسم الأجرة. فإذا انتهت المدة المحددة أعادت المؤسسة هذا المرفق إلى الدولة،

وأعادت الدولة المبلغ الذي تسلمته من المؤسسة بدعوى أنه ثمن المرفق، وهو من حيث الحقيقة قرض من المؤسسة بفائدة ربوية في شكل أجرة لهذا المرفق. وفضلا عن ذلك فإن المعاملة من بيوع العينة التي قال جمهور أهل العلم بتحريمها، ووجه اعتبارها بيع عينة أن المؤسسة المالية اشترت المرفق من الدولة بثمن معجل جرى تسليمه إلى الدولة، وأصبح المرفق ملكاً للمؤسسة وهو في واقع الأمر ملك صوري، بدليل عدم تمكن المؤسسة المشترية من التصرف في المرفق، وإنما هي ملزمة بتأجيره على الدولة تأجيراً صورياً، بأجرة هي في حقيقة الأمر فائدة ربوية للمبلغ الذي دفعته المؤسسة للدولة ثمناً للمرفق. وبعد انتهاء مدة الإجارة تعيد المؤسسة المرفق للدولة بالثمن الذي دفعته المؤسسة عند بدء عملية البيع من الدولة على المؤسسة، فالمرفق باعتها الدولة ثم استعادته شراءً بثمن ما باعته به ولم يتغير المبيع - المرفق - لا من حيث وضعه، ولا من حيث صفته، ولا من حيث سعره، ولا من أي وجه يتغير به المبيع.

والعينة رجوع العين إلى بائعها من مشتريها على سبيل الإلزام والالتزام. وقد جاء في المعيار الشرعي للإجارة والإجارة مع

الوعد بالتمليك الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ما نصه:

إذا كانت العين المؤجرة مشتراة من المستأجر قبل إيجارها إليه إجارة منتهية بالتمليك، فلا بد لتجنب عقد العينة من مضي مدة تتغير فيها العين المؤجرة أو قيمتها بين عقد الإجارة وموعد بيعها إلى المستأجر. اهـ. انظر المعيار ص ١٢٥ من الإصدار «المعايير الشرعية سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م» ومن المعلوم أن المرفق لم يتغير سعره ولا صفته ولا حقيقته من وقت الإيجار إلى وقت إعادة المبيع - المرفق - على الدولة. فنص المعيار منطبق على أن هذا من بيوع العينة. والله أعلم.

وخلاصة الجواب أن هذه العملية غير صحيحة وهي تحيّل على الربا، فلها وجه واضح بأنها بيع صوري لم تقصد حقيقته ولا آثاره، كما أن لها وجهًا قويًا بأنها بيع وفاء وبيع الوفاء باطل كما أخذ بهذا أكثر أهل العلم. ولها وجه ثالث بأنها من بيوع العينة، فلن تخرج هذه العملية عن واحدة من هذه المسائل الثلاث. ونظرًا إلى أن هذه العملية قد عرضت عليّ أنا وبعض الزملاء من إحدى المؤسسات المالية، وجرى منا إجازتها والفتوى بصحتها، واتضح لي فيما بعد

بأنها غير صحيحة فرجعت عن القول بصحتها وأعلنت رجوعي في مجموعة من الملتقيات الفقهية. والرجوع إلى الحق فضيلة، نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الخطأ والزلل وأن يهدينا سواء السبيل.

س٨: هل يجوز العمل في شركات تصنيع الدخان ولو كان في القسم الإداري؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن الدخان شجرة خبيثة اتجه المحققون من أهل العلم إلى تحريمه. وتحريمه يعني تحريم زراعته وتصنيعه وتسويقه وشربه، وبناء على ذلك فالعمل في هذه الشركات في أي قسم من أقسامها تعاون على الإثم والعدوان، والتعاون على الإثم والعدوان مخالف لأمر الله تعالى؛ فقد أمرنا سبحانه بالتعاون على البر والتقوى ونهانا عن التعاون على الإثم والعدوان. والله أعلم.

س٩: هل يجوز العمل في وكالات الدخان؟

الجواب: الحمد لله، وكالات الدخان تقوم بالترويج للدخان والترغيب فيه بيعاً وشراءً واستعمالاً، وهذا هو التعاون على الإثم والعدوان؛ فلا يجوز العمل في هذه الشركات. والله أعلم.

س ١٠: أحدهم يسأل: هل الراتب التقاعدي الذي يأخذه ورثة الموظف المتقاعد المتوفى هل يعتبر جزءاً من التركة أم هو حق من حقوق وارث الموظف، بحيث لا يرتبط بها على الوارث من دين أو وصية؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي أن الراتب التقاعدي بعد وفاة الموظف لا يعتبر من التركة، وإنما هو حق لورثة المتوفى وفق تنظيم ولي الأمر في تقدير الاستحقاق لكل وارث للموظف المتقاعد، ولهذا لم يكن من علمائنا اعتراض على تقسيم الراتب التقاعدي على ورثة المتوفى، ولو لم يكن ذلك خاضعاً لأحكام المواريث. والله أعلم.

س ١١: إحدى الأخوات تسأل بأن لها ميراثاً من أبيها وتنازلت عن جزء منه إرضاءً لوالدتها، ثم بعد ذلك طلبت والدتها أن تعطي أختها الأكبر وكالة على باقي الميراث، وتسأل عن حكم تنازلها لأختها وعن رفضها إعطاء أخيها وكالة للتصرف بباقي الميراث، والحال أنها محتاجة هي وأولادها؟

الجواب: الحمد لله، ما يتعلق بتنازل السائلة عن بعض ميراثها لأختها فهذا من السائلة نوع من برها بأختها ورعايتها

حقوقها عليها، ونسأل الله تعالى أن يتقبل منها صلتها وادتها،
وننصح والدة السائلة أن تقدر ظروف بنتها وأولاد بنتها، فكما
أن لها حقاً على بنتها فلبنتها حق الشفقة والرحمة والعطف عليها.
وأما امتناع السائلة عن إعطاء وكالة لأخيها لبقية الإرث، حيث
إن هذه الوكالة نتیجتها الاستيلاء على كامل حقها الإرثي من
أبيها فللسائلة الحق في ذلك؛ لأن المال مالها ويستحب لها أن
تتجنب إلى أمها بأي طريق من طرق التودد لعلها تجمع بين رضا
أمها وموقفها من الامتناع عن التوكيل . والله المستعان .

س ١٢ : أحدهم يسأل بأن قبيلته اتفق أفرادها على اقتطاع
جزء من راتب كل موظف، وهو منهم، مقداره خمسون ريالاً،
تجتمع هذه المبالغ المقتطعة في صندوق مملوك لعموم القبيلة،
يصرف منه في مقابلة ما يحدث على أفرادها من مستلزمات مالية
نتيجة حوادث سيارات أو نحوها ويسأل هذا الاتفاق جائز؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن هذا الاتفاق مما يدعو إليه
الدين ويرغب؛ فيه فهو تعاون - إن شاء الله - على البر والتقوى
والمساواة والمؤاخاة، وأصل هذا التصرف موجود في أحكام
العاقلة وفي الترغيب في الإحسان والصدقة والصلة بين أفراد

القبائل والبطون والأفخاذ والعشائر. والخلاصة أن هذا الاتفاق جائز بل هو مستحب، ولكن ينبغي أن يكون هذا الصندوق في أيدي أمينة موثوقة خبيرة بسلامة التصرف في هذا الصندوق، من حيث الوارد والمنصرف وضبط ذلك بطريقة محاسبية ضامنة للسلامة والحفظ وحسن التصرف. والله المستعان.

س ١٣: أحدهم يسأل بأن مورثه مات مقتولاً قتل خطأ استحققت بقتله الدية فهل تعتبر الدية من التركة بحيث يكون لوصية المقتول نصيب منها؟

الجواب: الحمد لله، الذي عليه كثير من أهل العلم أن دية المقتول جزء من تركته تتعلق بها أحكام الحقوق المترتبة على التركة، وقد أفتى بذلك سماحة شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم وشيخنا عبد العزيز بن باز رحمهما الله، وذكر لي الشيخ عبد العزيز أنه لا يعلم مخالفاً لهذا القول، وعليه فيعتبر للوصية نصيبها من هذه الدية. والله أعلم.

س ١٤: أحدهم يسأل فيقول بأن مورثه قتل قتلاً خطأ واستحققت لقتله الدية، وعليه دين وله ورثة، فهل تعتبر هذه الدية من التركة أم هي حق للورثة؟

الجواب: الحمد لله، المشهور لدى أهل العلم وما عليه العمل والفتوى أن دية المقتول تعتبر جزءاً من تركته، تخضع لأحكام الحقوق المترتبة على التركة، وبناء على هذا القول فإذا كان على المقتول ديون فتسدد من تركته ومن ذلك هذه الدية؛ هذا هو المشهور. ويبنى على هذا القول النظر هل يتصور لمن توفي أن يتجدد له ملك كمثل الدية لقاء قتله، حيث إن الدية لم تستحق إلا بعد زهوق روحه. وفي الحديث «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» وهذا النظر قد يؤدي إلى القول بأن الدية حق للورثة وليست جزءاً من التركة، حيث إنه لم يملكها قبل موته فصارت تركة له بعد موته. وعلى الأخذ بهذا القول لا تدفع هذه الدية لسداد ديون المقتول. فإذا أخذ بهذا القول فليس هذا القول مخالفاً لنص من كتاب الله تعالى أو من سنة رسول الله ﷺ، وإنما هي مسألة قابلة للاجتهاد والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الدية جزء من التركة وقد أفتى بهذا الشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ ابن باز وغيرهما من أهل العلم. والله أعلم.

س ١٥: ما التورق المصرفي المنظم ووجه عدم جوازه واختلافه
عن التورق الجائز؟

الجواب: الحمد لله، التورق الصحيح هو أن يشتري المحتاج
إلى النقد سلعة من بائعها بثمن مؤجل، ثم يبيع المشتري سلعته
على غير من اشتراها منه، وذلك بثمن حال يقضي حاجته من
ذلك الثمن. ويجب أن يكون المبيع معلوما للمشتري برؤيته أو
بصفة نافيه للجهالة، وأن يتمكن من قبضها والتصرف فيها.
وما يسمى بالتورق المصرفي المنظم هو أن يقوم البنك، مثلاً، ببيع
سلعة على عميل لا يدري هذا العميل عن هذه السلعة ولا نوعها
ولا صفتها، ولا أن البنك يملكها، وقد يذكر البنك أن السلعة
في مكان بعيد كأمریکا، مثلاً ثم يطلب البنك من العميل الوكالة
له على بيعها وإيداع ثمنها في حسابه. مجموعة من إجراءات هذا
البيع - التورق المصرفي المنظم - مشكوك في تحققها وقد تكون
عملية هذا التورق صورية. فهذا هو التورق المصرفي المنظم الذي
صدر قرار مجمع الفقه بمكة المكرمة بعدم إجازته. والله أعلم.

س ١٦: ما أثر المقاصد والنوايا على العقود صحة أو بطلاناً؟
الجواب: الحمد لله، الجواب عن هذا السؤال أن العمل بالنية لقوله

ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» وأكثر ما يكون العمل أو القول مرتبطاً بنيته من حيث الظاهر إذا كان لمآله احتمالات بعضها مشكوك في شرعيته، فإن حكم ذلك العمل مرهون ببيان ممن صدر منه بمقصوده. مثل الكنيات في الطلاق. أما إذا كان العمل أو القول صريحاً في المقصود فلا يحتاج إلى بيان المقصود من القول أو العمل. وقد يكون القول أو العمل صريحاً وصحيحاً من حيث الظاهر، إلا أن القصد من حصول مقتضاه غير جائز كمن يبيع العنب لمن يعصره خمراً، أو كمن يؤجر بيته أو دكانه لمن يزاول فيه محرماً فهذا البيع أو الإجارة غير جائز؛ للعلم أو لغلبة الظن أنه سيستخدم في محرم. أما إذا كان القصد إلى الحصول على النقد قصدًا مباحًا والغاية بها مشروعة كبيع التورق. فليس الحصول على النقد لصرفه في الحاجات المشروعة غاية محرمة. وخلاصة الجواب أن للنية أثرًا في صحة العقد من عدمه، ولهذا فعقود زواج المتعة والتحليل وبيع ما هو مباح لاستخدامه فيما هو غير مباح، كمن يبيع العنب لمن يعصره خمراً أو استئجار محل لاستخدامه مركز دعارة، هذه العقود غير صحيحة لسوء القصد بها. وأما التورق فلئن كان القصد منه الحصول على النقد فهذا القصد ليس حراماً حتى يقال بحرمة العقد المحقق له. والله أعلم.

س١٧: هل التنظيم في التورق نوع من التواطؤ بين أطراف العقد؟

الجواب: المعروف عن التورق المصرفي المنظم أنه علاقة بيع وشراء بين البنك وعميله، إلا أن العميل لا يعرف شيئاً عن إجراءات التورق، وإنما قصده بعد إبدائه للبنك رغبته الحصول على مبلغ معين في مقابلة مبلغ أكثر منه على سبيل التأجيل، فهو لا يدري عما اشتراه. وهل البنك يملك السلعة التي اشتراها، وما هي هذه السلعة وما نوعها، وما صفتها، وأين موقعها، ظلمات بعضها فوق بعض، وجهالات متعددة، وعليه فقد أحسن مجمع فقه مكة في القول بعدم جوازه. والله أعلم.

س١٨: ما ضوابط التورق الصحيح؟

الجواب: الحمد لله، ليس للتورق المصرفي ضوابط تخالف التورق الشرعي المشهور المعتمد على اشتغال العقد على شروط وأركان البيع وانتفاء موانع صحته، وتمكن المشتري من قبض سلعته التي اشتراها، وتمكينه من التصرف تصرف المالك في ملكه بها، وأن تكون مقدوراً على تسلمها التسلم المحقق للقدرة على التصرف بها. والله أعلم.

س ١٩: لدينا سبائك معدنية تشتمل على ٣٠٪ من الذهب والباقي معادن أخرى من بلاتين وغيرها. فكيف يجوز بيعها وشراؤها نسيئة؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الاحتياط لبراءة الذمة والبعد عن الاشتباه اعتباراً جانب الذهب، وإن كانت نسبته أقل من نسبة المعادن الأخرى، وهذا الاعتبار يعني الالتزام في البيع والشراء لهذه المعادن وثمانها بشروط المصارفة في بيوع الذهب والفضة. وهناك من أهل العلم من قال بجواز تأجيل الثمن؛ حيث إن العبرة بالأكثر والذهب يعتبر قليلاً غير مقصود كمن يبيع سيفاً محلياً بالذهب والفضة بثمن مؤجل، فيجوز ذلك؛ لأن القصد بيع السيف لا بيع حليته. وأما إذا كانت هذه السبائك يشكل الذهب فيها النسبة الكبرى مما اشتملت عليه من معادن أخرى، فلا شك في حرمة بيع هذه المعادن بثمن مؤجل لأنه يجري عليها حكم بيع الذهب، ووجوب قبض ثمنه في مجلس العقد لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شأن الأموال الربوية ومنها الذهب والفضة: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد».

والخلاصة أنه لا يجوز بيع السبائك التي غالبها الذهب ولا
شراؤها إلا يدا بيد؛ لأن الحكم للغالب والأكثر. وأما إذا كان
فيها قليل، كأن يكون من الثلث فأقل فلا يظهر مانع في جواز
بيعها نسيئة. والله أعلم.

س ٢٠: هناك شركات صيانة تشتري جميع احتياجاتها ويكون
لهم خصم، ويطلبون عدم ذكر الخصم في الفواتير. هل يجوز ذلك؟
الجواب: الحمد لله، يظهر والله أعلم أن الذين يقومون
بالشراء موظفون لهذه الشركات، ويريدون أن يكون الخصم
لهم دون شركاتهم. هذا نوع من أنواع خيانة الأمانة منهم، لمن
فوضهم بالشراء وحينما تتم الاستجابة لهم يعتبر المستجيب لهم
متعاونًا معهم على هذه الخيانة؛ لأن الخصم ليس لأشخاصهم
وإنما لشركاتهم؛ فلا يجوز عدم ذكر الخصم في الفاتورة، حيث
إن عدم ذكره في الفواتير يعتبر من قبيل الخيانة، وأكل المال
بالباطل. والله أعلم.

س ٢١: لو حصل اتفاق بين البائع وبين أحد عملائه إذا وصل
مجموع مشترياته مائة ألف (١٠٠٠٠٠) فيتم خصم عشرة آلاف
فهل هذا جائز؟

الجواب: الحمد لله، نعم يجوز ذلك؛ لأن الحق للبائع فإذا تنازل عن بعض حقه جاز ذلك ولا يعتبر ربا ولا جهالة في ذلك ولا غرر، فالحق حقه البائع فله حق التنازل عن بعض حقه ترغيباً للعميل وتشجيعاً له في التعامل معه، والاستمرار في ذلك فهذا جائز. والله أعلم.

س ٢٢: مضى على وجود المصارف الإسلامية أكثر من عشرين عاماً. هل وجد المسلمون ضالّتهم فيها؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن المصارف الإسلامية قامت بمجهودات مشكورة في سبيل تعويض المسلمين عن التعامل مع البنوك الربوية، واعتبارها بديلاً شرعياً عنها؛ فقامت بمزاولة مجموعة من الأنشطة التجارية في البيوع والإجارة والمشاركة والاستصناع والسلم، والإسهام في تمويل شركات ومصانع لها أثرها في إنعاش الأسواق الإسلامية التجارية، مستضيئة بتوجيهات هيئاتها الشرعية.

وهذا القول قد يعتبره من يشكك في جدوى هذه المصارف دعوى تحتاج إلى الدليل على صحتها. ولا شك أن المتعاملين مع هذه المصارف يدركون صحة هذا القول. ومن أقوى الأدلة

على الصحة اتجاء البنوك الربوية إلى إيجاد أقسام استثمارات إسلامية، فهذا الاتجاه منهم يعني إدراكهم نجاح المصارف الإسلامية وثقة المسلمين فيها وفي أنشطتها والتزامها. وهذا لا يعني الشهادة لهذه المصارف الإسلامية بالالتزام التام ولا تبرأتها من مخالفات، هي موضع لفت نظر المسؤولين عنها من قبل هيئات الرقابة الشرعية. وأذكر أن سؤالاً وجه إليّ في الجمعية العمومية لشركة الراجحي المصرفية وقد كنت أحد أعضاء هيئتها. هل تعتقد أن شركة الراجحي شركة إسلامية؟ فقلت للسائل: هل أنت مسلم؟ لا شك أنك مسلم. وإذا كنت مسلماً فهل أنت معصوم من الذنوب والخطايا؟ لا شك أن شركة الراجحي شركة مسلمة، وإذا كان عندها من التجاوزات والمخالفات ما عند غيرها فهذا لا يخرجها من الالتزام بالمصرفية الإسلامية، وكذلك الأمر بالنسبة للمصارف والشركات والمؤسسات المالية الإسلامية فإذا وجدت فيها مخالفات أو تجاوزات فهذه المخالفات لا تخرجها من انتسابها إلى المصرفية الإسلامية. وهي تعمل جاهدة على تلافي ما يقع فيها من أخطاء.

وأرى أن على جميع عملاء هذه المصارف مسؤولية إبلاغ أي مخالفة إلى هيئات الرقابة الشرعية لكل مصرف أو شركة أو مؤسسة إسلامية، تعاوننا من الجميع على البر والتقوى. كما أن على عموم أهل الغيرة والتقوى من المسلمين الدفاع عن هذه المصارف، ورد الشبهات الموجهة إليها من أهل الجهل والأهواء، إلا أن تكون شبهات موثقة فتحال إلى هيئات الرقابة الشرعية فيها لمعالجتها. والله المستعان.

س ٢٣: يؤكد أحد علماء الاقتصاد أن المصارف الإسلامية تسير في طريق قد تجد نفسها في المستقبل عاجزة عن مواصلة المشوار. فما رأيكم في هذا القول؟

الجواب: الحمد لله، أعرف هذا الرجل وأعرف حرصه وإخلاصه لهذه المصارف الإسلامية، وقوله هذا صادر من غيرته عليها وحرصه على اتجاهها الاتجاه الذي من شأنه أن يسهم إسهاما بالغاً في التنمية الاقتصادية، وتنشيط الأسواق الإسلامية وتفنيذ التجاوزات الشرعية في الأعمال التجارية. فذلك الرجل الفاضل يحذر المصارف الإسلامية من أن ينقطع نشاطها وتكتفي بعمليات المرابحة، وغيرها من الأنشطة المعتمدة على التعامل

الحذر البعيد عن المغامرات التجارية من بيع وشراء وإجارة
ومشاركة وبيوع سلم واستصناع، وإسهام في تشجيع المهارات
وأصحاب المهن. فما ذكره هذا الرجل الفاضل صحيح مؤيد
بالنظر المنطقي، والبعيد في التصور.

وأرى أن على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية واجب
النظر فيما يضمن لهم التغلب على المنافسة المصرفية التقليدية.
وَيُمْكِنُهُمْ - أي المصارف الإسلامية - من تحقيق أهدافهم، ومنها
القضاء على أكل أموال الناس بالباطل بأي طريق من طرق الربا
والقمار والغرر والجهالة والحيل الباطلة. والله المستعان.

س ٢٤: هل للبنوك الإسلامية اتجاه مغاير لما عليه البنوك
الربوية، أم أن الأمر ما كان يعتقده بعض من الناس من أن
الاختلاف لفظي فقط حيث يسمون الفائدة عائداً والاقتراض
تمويلاً وغير ذلك من المصطلحات المختلفة شكلاً والمتفقة نتيجة؟

الجواب: الحمد لله، ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ فغالب
الأنشطة في البنوك الإسلامية أنشطة تعتمد على المغامرات التجارية
من بيع وشراء وتأجير ومشاركة وبيوع سلم واستصناع، فليس
فيها أرباح محددة بل هي متوقعة. قد تحصل وقد لا تحصل، وقد

تزيد عن المتوقع وقد تؤول إلى خسارة. بخلاف البنوك الربوية
فليس فيها مغامرات وأرباحها فوائد ربوية معلومة بمجرد إبرام
عقود الإقراض. والقول بأن العائد هو معنى الفائدة قول غير
صحيح. فالفائدة لدى البنوك الربوية أمر محقق. والعائد لدى
المصارف الإسلامية - وهو الربح - أمر غير محقق فقد يحصل
وقد لا يحصل. وقد يزيد عن المتوقع وقد ينقص؛ لأنه مبني
على قوة الأسواق التجارية أو ضعفها، وكذلك الأمر في جميع
ما يقال عنه بأنه اختلاف في اللفظ واتحاد في المعنى. فهذا غير
صحيح فالاختلاف في الأعمال التجارية والمصرفية بين المصارف
الإسلامية والبنوك الربوية اختلاف جذري في الظاهر والباطن،
والشكل والجوهر. ومن يقول هذا فهو بين أمرين إما جاهل،
وإما مغرض في قلبه مرض والعياذ بالله. والله المستعان.

س ٢٥: يشكو بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية أن
دخولهم مع هذه المصارف حملهم التزامات أكثر من تعاملهم مع
البنوك الربوية بالاقتراض بفائدة محددة مع بقاء مشاريعهم ملكاً
لهم وعوائدها لهم. فكيف يعالج هذا الأمر؟

الجواب: الحمد لله، هذا السؤال لا ينبغي أن يصدر من

المسلم؛ لأن فيه موازنة بين الحق والباطل وقد قال تعالى:
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ذلك أن الموازنة لا
تكون إلا بين أمرين كلاهما متفق مع الآخر في الحكم. إلا أن أحدهما
أيسر من الآخر أو أصلح. فالبنوك الربوية ليس لديها غير الإقراض
بفائدة محددة، بخلاف المصارف الإسلامية فلديها البيع والشراء
والتأجير والمشاركة والمضاربة، وغير ذلك من المنتجات الإسلامية،
فضلاً عن امتناعها عن الإقراض الربوي أو الاستيلاء بفائدة،
فنشاطها التجاري نشاط يعطي الأسواق التجارية حركة ونشاطاً
في العرض والطلب، والإسهام في تنمية الاقتصاد العام وتنشيطه.
فالعمال يستفيدون من هذه الأنشطة نقلاً وحفظاً وإصلاحاً.
والمستودعات تستفيد من التخزين. ووسائل النقل المختلفة تستفيد
من نقلها. والأسواق تزدهر بالصفقات التجارية، فيكثر بذلك
العرض والطلب، وهذا معنى الضرب في الأسواق قال تعالى
﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

بخلاف التعامل مع البنوك الربوية، فهو تعامل محصور في
اعتبار الأثمان سلعاً تباع وتشتري. مخالفة في ذلك الأحكام
المتعلقة بالتعامل مع الأثمان على سبيل المصارفة من وجوب

التماثل في حال اتحاد جنس العوضين، ووجوب التقابض في مجالس العقود في حال اختلاف جنس العوضين. هذا جانب، وهناك اعتبار آخر ينبغي للمسلم أن يعتبره وهو خلو التعامل مع المصارف الإسلامية من الربا، ووجوده في التعامل مع البنوك الربوية، وما يحصل في التعامل معها من المحق والخسارة وسوء العاقبة قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]. أما القول بأن المشروع في حال الاقتراض من البنوك لتمويله يعتبر ملكاً للعميل وعوائده راجعة له. فيقال بأن العميل في حال تعامله مع المصارف الإسلامية مخير بين اشتراكه مع هذه المصارف في مشاريعه، وبين أمره بالشراء من هذه المصارف على سبيل المرابحة بثمن مؤجل، حسبما يجري الاتفاق عليه، وبين أن يدخل مع المصارف في عملية استئجار أو سلم أو استصناع. فوسائل تعامله مع المصارف ووسائل متعددة، للعميل أن يختار منها ما هو أصلح له وأغبط. ثم هو بعد ذلك في حال من الاستقرار النفسي، حينما يعرف بعد التعاقد مع المصرف الإسلامي ما له وما عليه من غير زيادة أو نقصان في الحال أو المستقبل.

وأما القول بأن المصارف الإسلامية يقتضي التعامل معها إجراءات فهذه الإجراءات هي سر إباحة التعامل معها. فأنت

حينما تريد تأمين بعض الحاجات لمنزلك لا شك أن ذلك يقتضي منك إجراءات متعددة حتى تصل هذه الحاجات إلى منزلك. والله المستعان.

س٢٦: يلاحظ أن العوائد التي توزعها المصارف الإسلامية مقارنة للعوائد الربوية في البنوك. فما رأيكم في هذا الاتفاق؟

الجواب: الحمد لله، مقارنة العوائد الاستثمارية بالفوائد الربوية مقارنة مع الفارق الكبير، فالعوائد الاستثمارية مكاسب مباحة والفوائد الربوية مكاسب خبيثة، وتقاربهما في المقدار لا يعني المشابهة بينهما؛ فأحدهما حق وحلال والآخر باطل وخبيث، وأما اعتبار مقدار الفائدة معياراً للتقرير الهامش في الأرباح فلا أثر له على إباحة هذا الهامش الربحي، إذ الاعتبار بطريق الكسب لا بمقداره. فلو أن رجلين أحدهما باع بضاعة بخمسة عشر ريالاً وقد اشترأها بثلاثة عشر ريالاً فربح ريالين، والآخر أقرض غيره ثلاثة عشر ريالاً بخمسة عشر ريالاً فربح ريالين. أيعتبر الكسبان في مقام واحد لا تحادهما في المقدار أم أن أحدهما مباح والآخر خبيث؟ والخلاصة أن اتفاق العائد الاستثماري والفائدة الربوية في المقدار لا أثر له في الإباحة ولا التحريم، كما أن اعتبار الفائدة معياراً للهامش الربحي لا أثر له على الإباحة. والله أعلم.

س ٢٧: الفارق بين المربحة والربا قد اختلط أمره وحكمه بين بعض الناس المهتمين بالقضايا الاقتصادية، حيث إن العائد في المربحة مقارب للعائد من القروض الربوية، وقد تكون الفائدة الربوية معيارًا لتحديد ربح المضاربة. فهل من سبيل إلى توضيح الفارق بين الأمرين حتى صار أحدهما مباحًا والآخر حرامًا؟

الجواب: الحمد لله، المربحة من بيوع الأمانة؛ فهو بيع معتمد على أمانة وصدق البائع في تحديد ثمن شراء البضاعة المباعة منه بيع مربحة. وما تبع شراءها من إضافات كعمولة ونقل وشحن وتأمين وتخزين وغير ذلك، فثمن السلعة على سبيل بيع المربحة ما قامت به السلعة على من يريد بيعها بيع مربحة، مضاف إليه نسبة معينة من كامل الثمن هي ربح للبائع، تخضع هذه النسبة ارتفاعًا وانخفاضًا إلى الاتفاق على دفع الثمن من حيث التعجيل أو التأجيل.

أما الفائدة الربوية فهي ربح صرف نقود بنقود على سبيل التأجيل. ولا يخفى أن صرف النقود يشترط لصحته شرطان في حال اتحاد الجنس من العوضين هما التماثل والتقابض في مجلس العقد. وفي حال اختلاف العوضين جنسًا يشترط لصحته

شرط واحد هو التقابض في مجلس العقد، فالمرابحة تختلف تمام الاختلاف عن القروض بفائدة ربوية، فالمرابحة بيع أحله الله، والإقراض بالفائدة ربا حرمه الله قال تعالى: ﴿وَاحِلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما القول بأن عائد بيع المرابحة مقارب لعائد الإقراض بالفائدة فتقاربهما في المقدار لا يعطيها تقارباً في الصورة والشبه والحكم. ولئن اتفق مقدار العائد من البيع مرابحة مع العائد الربوي في الإقراض، فهذا الاتفاق لا يدل على تقاربهما في الحكم، فالمرابحة بيع والإقراض بفائدة صرف والبيع لا يصلح إلا بشروطه، والمصارفة لا تصح إلا بشروطها. والله أعلم.

س٢٨: انتشر بين الأوساط المالية إشاعة أن البنوك الإسلامية استخدمت الحيل للوصول إلى الفوائد الربوية بطرق مغلقة. فما ردكم على هذه المقولة؟

الجواب: الحمد لله، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيءٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجْهَلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيْهِمْ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى في وصف المنافقين: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ

أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۗ ﴿النساء: ٨٣﴾، وقال تعالى
في وصف اليهود: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ ۗ﴾
[المائدة: ٤٢].

لا شك أن المصارف الإسلامية مستهدفة بالعداء من قبل
أكلي الربا ومؤكليه، فهم لا يفتؤون يكيلون التهم والافتراء
وإثارة الشبهات حول المصارف الإسلامية؛ لأنهم يرونها خطرًا
على أعمالهم وأنشطتهم الربوية من حيث نجاح هذه المصارف،
وقدرتها على محاربة الربا وقوة التأثير على المسلمين باجتنابه، فلا
عجب ولا غرو أن تأتي هذه الافتراءات والشبهات من هؤلاء،
ومن هو في فلکهم من جاهل أو مغرض، والشاعر الحكيم يقول:
وإذا أتتْكَ مذمتي من ناقص

فهي الشهادة لي بأني كامل
والذي أعرفه وأدين لله به - بصفتي أحد المسؤولين في
مجموعة من هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية -
أن هذه المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية تسير
في أعمالها على النهج الإسلامي، فلا تأخذ ربا ولا تعطيه، ولا
تبيع بيوعًا محرمة ولا تشتري شيئًا من ذلك، ولا تأخذ في أي

من أنشطتها التجارية بما تأخذ به المصارف الربوية من أعمال
ربوية محرمة.

فنشاطها في البيع والشراء والتأجير والاشتراك والأخذ ببيع
السلم والاستصناع والمصارف بشروطها، والإسهام في تنشيط
الأسواق التجارية والحركات الاقتصادية، وتمويل المصانع
وتملكها والإسهام في تمويل المشاريع الاقتصادية عن طريق بيع
المرابحة والتأجير والاشتراك، وتشجيع ذوي الحرف الصغيرة
بتمويل مشاريعهم الصغيرة عن طريق المرابحة أو التأجير أو
الاشتراك، فهل هذه الأعمال حيل للتوصل إلى الفائدة ﴿سُبْحَانَكَ
هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾.

إن الله سبحانه وتعالى لم يحرم الكسب بل أمر بالسعي في
سبيل تحصيله، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا
فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]، وقال تعالى:
﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا
اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَخْرَجَ
يَصْرِيهًا فِي الْأَرْضِ لِيَبْتَغِي مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

فالكسب الحلال مال طيب، سواء أكان بمقدار المكاسب
الخبیثة أم أزيد منها أم أنقص.

وأما القول بأن المصارف الإسلامية تستخدم الحيل للوصول إلى الفائدة، فما هي الحيل التي تستخدمها للوصول إلى الفائدة إنها تبيع وتشترى وتربح وتخسر، فهل الربح من البيع والشراء حيلة للتوصل بذلك إلى الفائدة الربوية؟

هل المضاربات الشرعية والمشاركات والتأجيرات وما يحصل لها من ذلك من أرباح يعتبر حيلًا يتوصل بها إلى الفائدة الربوية؟! هل الإسهام في تمويل الشركات والمصانع والحصول من وراء هذه الأنشطة على أرباح، هل يعتبر ذلك حيلًا للتوصل بها إلى الفائدة الربوية؟!

هل الإسهام في تمويل المشاريع الصغيرة لذوي الحرف المحدودة، على سبيل المشاركة أو التأجير والحصول من وراء ذلك على أرباح، هل يعتبر ذلك من الحيل إلى الوصول إلى الفائدة الربوية؟!

ألا تعتبر هذه الأنشطة من المصارف الإسلامية من وسائل تنشيط الأسواق المحلية والدولية بعرض السلع وطلبها، وعرض الفرص الاستثمارية على سبيل الضرب في الأسواق والإدارات التجارية، فهل يتم مثل هذا في المصارف التقليدية، والمنحصر نشاطها في

الأثمان بيعاً وشراءً على سبيل أخذ الربا وإعطائه. فهل يجوز لنا أن نجعل الظلمات كالنور والباطل كالحق ونقول بالتسوية بين الكسبين؟! وقبل ختامي هذا الجواب أحب الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: إن البنوك التقليدية أدركت نجاح الاستثمارات الإسلامية، وإقبال المسلمين عليها بدافع التقوى والإيمان وإيثار المكاسب الحلال على المكاسب المحرمة أو المشبوهة. فاتجهت البنوك التقليدية إلى إيجاد أقسام للاستثمارات الإسلامية، وهذا يعني أن مسالك البنوك الإسلامية ناجحة في سلامة الاتجاه من حيث الجملة وفي استقطاب مجموعة من المستثمرين.

ثانياً: إن ما نقوله عن المؤسسات المالية الإسلامية من سلامة الاتجاه وحسن القصد لا يعني تبرئتها من كل نقص أو تقصير أو خلل أو تجاوز، فالعصمة لله تعالى ثم لأبيائه فيما يبلغونه عن رب العالمين. ولا شك أن هيئات الرقابة والفتوى في هذه المصارف مصابيح لهذه المصارف، وسبب قوي في تقليل الأخطاء ومتابعة العمل، ولئن وُجدت بعض الأخطاء فلا يجوز أن تكون معياراً للحكم عليها بأنها بنوك ربوية من حيث الباطن، فهذا حكم جائر وفيه من الظلم والعدوان ما الله به عليم، فكل مسلم

لا تخرجه المعصية والمخالفة عن حظيرة الإسلام إلا أن يكون منه ذلك كفرًا.

ولا شك أن من يتأمل ما كانت عليه المصارف الإسلامية قبل خمسة عشر عامًا وما هي عليه الآن سيجد فرقًا كبيرًا من حيث سلامة الاتجاه، وأطراد تصحيح الأخطاء، واستمرار تحسن أوضاعها واتجاهاتها. ولا ينكر هذا إلا جاهل أو ذو مرض في قلبه وحقده على هذه المصارف الإسلامية. والله المستعان.

ثالثًا: أرى أن على كل ذي غيرة على سلامة المكاسب والابتعاد عن عناصر الربا وأكل أموال الناس بالباطل أن يعطف على هذه المصارف وأن يقف في صفها ويدافع عنها، وإذا كان لديه ملاحظة عليها من حيث الخطأ والتجاوز وكانت هذه الملاحظة موثقة أن يذكر ذلك لهيئات الرقابة الشرعية في هذه المصارف، وسيكون من هذه الهيئات، بإذن الله، ما يحق الحق ويبطل الباطل. والله المستعان.

رابعًا: لا شك أن المصارف الإسلامية في تقوقعها في قنوات استثمارية محددة مهددة بالفشل وانتصار عوامل الإخفاق عليها. فهي الآن تولي عمليات المرابحة والتورق الأهمية في معاملاتها، وهي تحذو في تقدير الهامش الربحي حذو الفائدة الربوية في

التقدير؛ مما جعل قريبي النظر وذوي الأهواء الملتوية يقولون بأن البنوك الإسلامية تستخدم الحيل للوصول إلى الفائدة الربوية. فيجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية من الشجاعة في الاستثمارات ما يجعلها تسهم بحق في المجالات الاستثمارية المختلفة، فمن لم يخسر لا يربح.

والشاعر العربي يقول:

ومن يتهيب صعود الجبال

يعش أبد الدهر بين الحفر

والله المستعان.

س ٢٩: هل صحيح أن تكلفة التمويل الإسلامي أعلى من تكلفة التمويل التقليدي. وهل التمويل الربوي أرحم على الممول من التمويل الإسلامي، كما يقول بعضهم؟

الجواب: الحمد لله، لعل هذا السؤال يُذكَر بما قاله كفار قريش حينما قالوا: إنما البيع مثل الربا. فرد الله عليهم بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾. فالتمويل الإسلامي - بغض النظر عن الإجراءات المتعلقة بتحصيله - هو بيع إسلامية تشتمل على أعيان مبيعة وأثمان لها معروفة، فهو بيع سلع بأثمان. أما

التمويل عن طريق القروض البنكية فهو بيع نقود بنقود. ولا يخفى أن بيع الأثمان بالأثمان يعتبر مصارفة. والمصارفة يشترط لها في حال اتحاد العوضين جنسًا المماثلة والتقابض في مجلس العقد لقوله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والتمر بالتمر، والبر بالبر، مثلًا بمثل، يدًا بيد، سواء بسواء، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي فيه سواء، فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد». أما إذا اختلفت الأجناس بحيث تكون المصارفة مختلفة العوضين كذهب بفضة أو ريال سعودي بدولار أمريكي فيشترط لصحة المصارفة التقابض في مجلس العقد لقوله ﷺ: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد».

فلا يجوز للمسلم أن يفاضل بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي فالتمويل الإسلامي بيع حلال والتمويل الربوي بيع حرام. قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال أيضا: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ومن يفاضل بينهما فهو يفاضل بين الحلال والحرام. وقد ذكر الله تعالى عن الربا بأنه محلُّ محقِّ قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]. ثم إن أمر التمويل الربوي مآله عسير، حتى في حال الإعسار عن دفع الحق، حيث إن الفائدة الربوية سائرة مسارها في حال تعثر السداد مهما كان السبب في التعثر بخلاف التمويل الإسلامي، فإذا تعثر السداد بسبب العجز عنه فالحكم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

ثم إن التمويلات الإسلامية تُعنى بتنشيط الحركة التجارية في سوق السلع والبضائع، وتحريك عاملي العرض والطلب، وإثراء المصانع والمزارع بعوامل الحركة والنشاط بحكم حاجة السوق إلى الإنتاج، وإيجاد فرص الكسب الحلال والعمل المختلف لفئات المجتمع، وفي هذا إسهام في القضاء على البطالة، أو تقليل لها، وهذه مقاصد شرعية تتحقق من المعاملات الإسلامية من بيع وشراء وشراكة ومضاربة وسلم واستصناع وتأجير، وغير ذلك من قنوات الاستثمار الإسلامي.

وهذا لا يتحقق كله أو بعضه في التمويلات الربوية فضلاً

عن حجب النقود عن الأسواق وجعلها محلًّا للبيع والشراء، مما يعتبر أقوى سبب لتفشي البطالة، وازدياد التضخم الاقتصادي، وانكماش نشاط المصانع والمزارع والأسواق التجارية. وبهذا نستطيع القول بأن السؤال: هل التمويل الإسلامي تكاليفه أعلى من التمويلات التقليدية؟ سؤال لا يجوز أن يصدر من عاقل، هذا السؤال يُذكر بمن يتساءل: أيهما أقل تكلفة الزنا أم النكاح؟ ثم إن الإجراءات المتخذة لتحقيق التمويل الإسلامي هي إجراءات تعطي حقيقة التعامل الإسلامي، من حيث تحقق ملكية البائع لما باعه، ومن حيث دخوله في دَرَكه وضمّانه، ثم بعد ذلك القدرة على التصرف فيه ببيع أو تأجير أو شراكة أو غير ذلك من أحوال التصرف. والله أعلم.

وأما القول بأن التمويل الربوي أرحم للمستثمر أو المستهلك من التمويل الإسلامي، فهو قول غير صحيح لا من الجانب التعبدي والإيماني ولا من الجانب المادي يتضح ذلك فيما يأتي:

أولاً: إن الله سبحانه وتعالى هو مالك الملك وما بأيدينا ملك لله ونحن مستخلفون عليه من قبل ربنا، فيجب أن ننفذ في مال الله ما أمرنا به الله من القصد في الإنفاق وسلامة الكسب، وأداء حق

الله في المال من زكاة وصدقة وصلة وإسهام في مصالح المسلمين. بخلاف فاقد الإيمان بالله والظالم لنفسه والخائن لأمانته، فهو في حال من القلق والاضطراب وازدواجية الشعور، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فهو عبد للمال يسعد بزيادته ويشقى بنقصه، وقد تصل شقاوته بنقصه إلى الانتحار كما حصل لمجموعة من رجال الأعمال في يوم الاثنين الأسود حينما حصل الانكماش الاقتصادي وتعدد الانتحارات.

ثانيا: أمرنا الله تعالى ونهانا وبين لنا مسالك الضرب في الأسواق فاحل الله البيع وحرم الربا، ووجهنا تعالى إلى السباحة في البيع والشراء والاقتضاء، والبعد عن الغش والتدليس والغرر والجهالة والميسر والقمار، وبارك لنا في المكاسب المباحة وحماها بإخراج حق الله تعالى فيها من الآفات والنقص والخسارة. وحمى ملائكتها من المحق والآفات في أنفسهم وأموالهم وأهليهم وذريتهم. وأعطاهم نتيجة انقيادهم لأوامر الله في الكسب والإنفاق السعادة النفسية والطمأنينة الأمنية والشعور بالقناعة فيما أعطى الله وأخذ. بخلاف المتخبطين فيما تحت أيديهم

من مال الله وجمعه من أي طريق، يظن أنه من طرق تحصيله، فأحوالهم الشخصية والصحية والاجتماعية والأسرية في شقاء وبلاء، وثمار أكلهم الربا اتصافهم بالشح والبخل وقساوة القلوب واستمراء الظلم والعدوان واللؤم في التعامل بيحاً وشراءً واقتضاءً، فضلاً عما هم فيه من محاربة الله ورسوله. فأبي المسلكين أرحم وأيهما ألطف؟! ثم إن المديونية بطريق الربا قد يكون باب الدخول فيها مغرياً ولكن العاقبة في حال العجز عن السداد عاقبة وخيمة من حيث تراكم الربا ومضاعفته، وصرف النظر عن أي اعتبار موجب لتعثر السداد. أما المديونية بطريق التعامل المباح فهي مديونية ثابتة لا تزيد مطلقاً إلا في حال المطل مع الغني، وأما في حال العجز عن السداد فنظرة إلى ميسرة. فأبي الفريقين أحق بالأمن والرحمة وأولى وأجدر؟! والله المستعان.

س ٣٠: هل إجراءات التمويل الإسلامي معقدة بالقياس إلى

إجراءات التمويل الربوي؟

الجواب: الحمد لله، الجواب على هذا يتضح من الإجابة عن السؤال السابق والعبرة بالآثار والنتائج والعواقب. فعاقبة الأخذ بالتمويل الإسلامي البركة والتوفيق والرفق في الأخذ والعطاء، والإسهام في

التنمية الاقتصادية، وتنشيط الحركات التجارية والصناعية والزراعية وأسواق السلع والخدمات، وإيجاد عوامل العرض والطلب، قال علماء الإسلام: الضرب في الأسواق غارات المؤمنين.

أما التمويل الربوي، فلئن كانت إجراءاته ميسرة في الحال فإن عاقبته وخيمة وممارسة الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية عن طريقه مدعاة للخسارة والمحق وتراكم المديونات، قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. والله المستعان.

س ٣١: هل البنوك الإسلامية قاصرة عن الوفاء بمتطلبات السوق التجارية والصناعية والزراعية؟

الجواب: الحمد لله، كانت فكرة إيجاد بنوك إسلامية قبل ثلاثين عامًا حلمًا من الأحلام، يراود بعض الغيورين على الهوية الإسلامية الاقتصادية، ولكنها صارت الآن حقيقة من الحقائق المبشرة بالخير، والاتجاه بالمسلمين إلى ما يحبه الله ويرضاه، ووفقا للتوجيهات الإسلامية في الكسب والإنفاق، ولنجاحها وعوامل ثوابتها صار مجموعة من أهل الثراء والغنى يتنافسون في إيجاد هذه المصارف

ويُكْحُون على حكوماتهم بالإذن في افتتاحها والترخيص لهم بذلك. كما سارع مجموعة من البنوك التقليدية بافتتاح أقسام في بنوكهم يخصصونها بالتعامل الإسلامي، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية تسهم إسهامًا ملحوظًا ومشكورًا في تغطية متطلبات السوق الإسلامي من تجارة وصناعة وزراعة، ولكن هذا لا يعني أن المصارف الإسلامية قد بلغت درجة الكمال فهي لا تزال في أولى درجات سلم الاكتمال. فنحن نأمل منها الكثير، والأخذ بكل جديد في عالم الاقتصاد، مما لا يتعارض مع أصول الإسلام وقواعده. والله المستعان.

س ٣٢: يسأل أحدهم: هل على مدخراته لدى شركة أرامكو زكاة؟ وهل على المكافأة التي قد يحصل عليها عند تركه الخدمة زكاة كذلك؟

الجواب: الحمد لله، بعد التأمل في السؤال وتصوره أجيب بما يلي: المبلغ المدخر من الموظف لدى الشركة إذا بلغ نصابًا وحال عليه الحول فيجب فيه الزكاة ربع العشر؛ لأنه ماله وهو مال مملوك له ملكًا مستقرًا تامًا متوفرة فيه شروط الزكاة، فتجب فيه الزكاة.

وأما المكافأة المتوقعة فنظرًا إلى أنها غير محققة فهي مال لم تستقر ملكيته للمنسوب إليه. إذ يحتمل أن يسحب ادخاره على

أمل إرجاعه ثم لا يتيسر له إرجاعه مرة أخرى، وبالتالي فهو لا يستحق مكافأة عند انتهاء خدمته من الشركة لعدم وجود مبلغ ادخار له عندها. وإما أن يسحب ادخاره قبل انتهاء خدمته من الشركة لعدوله عن الإيداع لديها، وفي كلتا الحالتين يتصور ألا يكون له مكافأة لدى الشركة طالما أن استحقاقها لا يكون إلا بعد انتهاء، الخدمة وبشرط وجود إيداع له عندها. هذه المكافأة مال غير مستقر تملكه. فقد يحصل عليه الموظف وقد لا يحصل عليه. ومن شرط الزكاة في المال الزكوي أن يكون مملوكًا لصاحبه ملكًا تامًا مستقرًا، وهذه المكافأة بصفتها مالًا غير مستقر تملكه، فهو يشبه صدق المرأة قبل الدخول بها وكذلك حال دين المكتبة ونحو ذلك من الأموال المملوكة ملكًا غير مستقر.

ونظرًا إلى أن هذه المكافأة بصفتها مالًا غير مستقر تملكه للمنسوب إليه فإن الزكاة غير واجبة فيها حتى يقبضها صاحبها قبض تملك ويحول عليها الحول أو يحول على بعضها، فما حال عليه الحول منها عند صاحبها، وبلغ ما حال عليه نصابًا وجبت فيه الزكاة. والخلاصة أن المال المدخر هو ملك مستقر لصاحبه تجب فيه الزكاة إذا بلغ نصابًا، وذلك كل عام. وأما المكافأة المتوقع

حصولها والمحتمل عدم الحصول عليها فلا تجب الزكاة فيها لعدم استقرار ملكيتها، إلى أن يتم قرار استحقاقه إياها. والله أعلم.

س ٣٣: رجل عنده ثلاثون ألف ريال، وعنده ولد مريض قرر الأطباء إجراء عملية له تكلفتها ستون ألف ريال، ولم يجد من يقرضه المبلغ المتبقي ولم يجد طريقة أخرى فاستثمر المبلغ الثلاثين ألف ريال في الربا فأصبح ستون ألف ريال فعالج ابنه به وهو يقول: الضرورات تبيح المحظورات. فما رأي الدين في هذا؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الاستثمار بطريق الربا من أعظم المحرمات وقد ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز أن من يتعاطى الربا فقد آذن بحرب من الله ورسوله. قال تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ ﴿٢٧٩﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]

ولا شك أن تصرف هذا السائل باستثمار ماله في الربا تصرف آثم يحتاج منه إلى توبة نصوح، ومن تاب تاب الله عليه، لكن بشرط أن تكون التوبة صادقة وصحيحة ومستكملة شروط قبولها قال الله

﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وليس التعامل بالربا من الضرورات المبيحة للمحرمات.
والله المستعان.

س ٣٤: سائل يقول بأنه سمع فتوى من كبار العلماء في مصر بإباحة الفوائد الربوية، وأنه اتجه إلى أحد البنوك الربوية وأودع عندها مبلغاً من المال ثم أخذ فوائده الربوية، والآن خالجه الشك في صحة هذه الفتوى واتفق للشبهات. فماذا يعمل بهذه الفوائد؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الفوائد الربوية حرام، وهي من الربا الصريح وقد جاءت النصوص الصريحة من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله محمد ﷺ بتحريم الربا بجميع صورته، وجاء الوعيد الشديد والترهيب البالغ لمن أخذ الربا وأعطاه الآخذ والمعطي في الإثم سواء. وثبت عن رسول الله ﷺ أن الله لعن آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه. وبناء على ما ذكره السائل عن نفسه بأنه استراب في هذه الفتوى، وأخذ بأسباب براءة ذمته من هذا التصرف الآثم فتاب وأناب، ويسأل عما يفعله بهذه الفوائد الربوية، لا شك أن السائل بما ذكره عن نفسه قد جاءته موعظة من ربه فعليه شكر الله تعالى عليها. وقد اتجه مجموعة من المحققين من أهل العلم إلى أن من اكتسب ما لا بغير حق فعليه التخلص

منه بإرجاعه لصاحبه إن كان معروفاً لديه. وكان أخذه له على سبيل الاعتداء، كمن يحتال على غيره بأخذ ماله منه بغير حق، ومن ذلك السرقات والغصب والنهائب، فإن لم يكن معروفاً أو كان مستبيحاً التعامل مع البنوك الربوية بطريق الربا، فيجب على من بيده فوائد ربوية أن يتخلص منها بصرفها في وجوه البر، وبشرط ألا تكون واقية ماله فلا يجوز أن يصرفها زكاة ولا صدقة ولا ضريبة، بل يصرفها على سبيل التخلص منها. والله اعلم.

س ٣٥: أحدهم يسأل ويقول بأن بعض البنوك يعطي جوائز للعملاء الذين لا يسحبون أرصدهم الإيداعية إلا بعد سنة، مثلاً، فما حكم هذه الجوائز؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي أن هذه الجوائز حرام، حيث إنها في مقابلة بقاء المال مدة طويلة في ذمة البنك، فهي فائدة ربوية مغلفة. والله أعلم.

س ٣٦: سائل يسأل عن بيع القروش - المعدنية - بالريال الورق أو أكثر أو أقل مما حددته الدولة، كبيع الريال الورق بثمانية عشر قرشاً. هل في هذا نوع من الربا؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن العملة المعدنية جنس من أجناس الأثمان، وأن الريال الورق جنس والدولار الأمريكي جنس، وهكذا، ورسول الله ﷺ يقول في الذهب والفضة: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد» وقد أخذ المحققون من أهل العلم أن علة وقوع الربا في الصرف الثمنية. وهذا يعني أن كل الأثمان مقيدة بشروط الصرف فإن اتحدت جنسا اشترط التماثل والتقابض في مجلس الصرف، وإذا اختلفت العوضان جنسًا كذهب بفضة ودولار بيورو واشترط التقابض في مجلس العقد. وبناءً على هذا فيظهر لي جواز صرف الريال السعودي الورق بثمانية عشر قرشاً أو أقل أو أكثر، حسبما يجرى عليه الاتفاق لقوله ﷺ: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد».

ولا يورد على القول بالجواز بأن العملتين الورقية والمعدنية لدولة واحدة فالعبرة في ذلك باختلاف الجنس وإن اتحدت في الارتباط بالدولة أشبه الريال السعودي الفضة والجنيه السعودي الذهب فهما عملتان لدولة واحدة، ولكن لا يعتبران لهذا الارتباط عملة واحدة، فتجوز المصارفة بينهما حسب الاتفاق لاختلافهما في الجنس، بشرط الحلول والتقابض في مجلس الصرف. والله أعلم.

س ٣٧: سائل يسأل هل يجوز له مبادلة ذهب قديم بذهب جديد وزيادة؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن تبادل الذهب بمثله له أحكام يجب التقيدها، سواء أكان هذا الذهب تبرًا أم مسكوكًا أم مصنوعًا؛ لقوله ﷺ: «لا تبعوا الذهب بالذهب ولا تشفوا بعضها على بعض» وعليه فلا يجوز مبادلة الذهب بالذهب إلا مثلًا بمثل سواءً بسواء مع الحلول والتقابض في مجلس العقد.

كما لا يظهر جواز أن يقدر قيمة الذهب القديم بمبلغ من الثمن الورقي أو الفضي وتقدر قيمة الذهب الجديد بمبلغ مما ذكر، ثم يقال لأحدهما: ادفع الفرق بين الثمنين؛ لأن هذا يفضي إلى بيع الذهب القديم بالذهب الجديد من غير معرفة لوزنهما، هل هما متماثلان أو مختلفان؟ ثم كذلك تؤخذ الزيادة لأحدهما على الآخر. والطريقة السليمة الصحيحة في ذلك أن يتم بين الطرفين بيع الذهب القديم بغير جنسه من فضة أو نقد ورقي، ثم يتسلم بئعه ثمنه، ثم يشتري الذهب الجديد بما يتفقان عليه، ويدفع له ثمنه في مجلس العقد سواء أكان قدر ثمن ذهبه القديم، أم كان أقل أو أكثر، إذ لا ارتباط بين البيعتين،

وبشرط الحلول والتقابض في كل بيعة منهما في مجلس العقد.
والله أعلم.

س ٣٨: يسأل سائل فيقول: بعت على أحد الناس سلعة بثمن مؤجل، ثم رأيت السلعة في المزاد العلني فاشتريتها بثمن معجل أقل من ثمنها المؤجل. فهل هذا يعتبر من بيوع العينة المحظورة؟
الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي بأس في شراء السائل هذه السلعة التي باعها بثمن مؤجل حيث رآها في سوق المزادة فرسًا عليه ثمنها؛ لأن الأعمال بالنيات فلم يكن في نيته وقد باعها على مدينه أن يعيدها إليه بشراء ناقص منه، وإنما اشتراها من سوق المناداة عليها بغير اتفاق بينه وبين مدينه، وعليه فلا تعتبر هذه المسألة من قبيل بيوع العينة المحرمة. والله أعلم.

س ٣٩: ما حكم من يبيع تسعة ريالات حديدية بعشرة ريالات ورقية؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع شرعي في ذلك لاختلاف جنس العملتين. حيث إن العملة المعدنية - القروش - جنس والعملية الورقية جنس آخر؛ لاختلافهما في ذات العملة، حيث إن العملة المعدنية غالب قيمتها في ذاتها، بخلاف العملة الورقية

فإن قيمتها في أمر خارج عن ذاتها، ولا يؤثر على الجواز أن العملتين لدولة واحدة، فقد يكون للدولة الواحدة عملة ذهبية وعملة فضية ولا تكون نسبتها إلى الدولة مبرراً لمنع التفاضل بينهما، فقد قال النبي ﷺ في ذلك: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم». إلا أنه يشترط في تلك المصارفة التقابض في مجلس العقد لقوله ﷺ: «إذا كان يدا بيد». والله أعلم.

س ٤٠: امرأة تذكر أنها صاحبة مشغل خياطة اتفقت مع إحدى العاملات على أن تعمل لديها مدة أسبوعين تجربة فعملت لديها مدة شهر، ثم رغبت العاملة ترك العمل، وطلبت أجرتها عن هذه المدة فرفضت هذه المرأة صاحبة المشغل أن تعطيها الأجرة؛ لأنها اشترطت عليها أن تعمل عندها مدة سنة، وتساءل: هل تلزمها الأجرة عن المدة التي عملتها عندها؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي ومما تبرأ به الذمة أنه يلزم السائلة أجرة هذه العاملة عن المدة التي عملت عندها في مشغلها. وامتناعها عن إعطائها حقها ظلم منها لهذه العاملة، ولا يخفى أن منع الأجير أجرته يعتبر من أكل أموال الناس بالباطل. والله أعلم.

س ٤١ : أحدهم يسأل فيقول بأنه يعمل في إحدى المؤسسات التجارية، وسرق منها مبلغاً من المال، والآن هو نادم وتائب إلى الله ويخشى أن يعطي المؤسسة المبلغ الذي أخذه منها فتنهي عمله عندها، ويسأل: كيف يعمل؟

الجواب: الحمد لله، طالما أنه ندم وتاب إلى الله فإن من شروط التوبة أن يرجع الحق إلى أهله. وله في ذلك ثلاث طرق: أولها وأتمها أن يصارح صاحب المؤسسة بما فعل ويعيد له حقه الذي سرقه منه: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾. وإن أنهى صاحب المؤسسة عمله معه فرزقه على الله، ومن ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه. الطريق الثاني أن يعيد المبلغ إلى المكان الذي أخذه منه من غير أن يعرف صاحب المؤسسة من أي مصدر جاءه هذا المبلغ، الطريق الثالث إذا كان لصاحب هذه المؤسسة حساب في أحد البنوك فيسحب بالمبلغ شيئاً لصاحب هذه المؤسسة ويقيده في حسابه. فإذا لم يستطع الأخذ بشيء من هذه الطرق فيسجل هذا المبلغ في ورقة يحررها ويعترف فيها بأن هذا المبلغ في ذمته لصاحب المؤسسة، فإن توفي صارت ديناً عليه، وإن انتهى عمله من هذه المؤسسة يعطي صاحبها المبلغ. والله المستعان.

س ٤٢: يسأل أحدهم عن حكم القروض التي تعطىها الدولة للشباب بغرض إقامة مشاريع صغيرة وذلك بفوائد ميسرة؟

الجواب: الحمد لله، الفوائد الربوية محرمة مطلقاً سواء أكانت قليلة أم كثيرة، وسواء أكانت من الدولة أم من البنوك أو الأفراد، وحرَّيُّ بمشروع يقوم على انتهاك حرمة الربا أن يفشل وتنتزع منه البركة، وفي الآخرة عذاب أليم ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴿٣﴾. ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴿٤﴾. والله المستعان.

س ٤٣: أحدهم يسأل بأن كثيراً من قوائم البيع توجد فيها عبارة: البضاعة لا ترد ولا تستبدل. فهل هذا القول صحيح؟

الجواب: الحمد لله، الفاتورة التي يصدرها التاجر عبارة عن توثيق بيع وشراء بينه وبين المشتري، والبيع إذا تم بشروطه، فهو لازم فلا يجوز رد المبيع بعد تمام البيع إلا بعيب يظهر فيه. أو بإقالة البائع المشتري وفسخ البيع بموجبها، أو أن يكون بينهما خيار لمدة محددة فيختار المشتري رد البضاعة - المبيع - وأما إذا لم يكن هناك موجب لرد البضاعة مما هو معتبر شرعاً فإن المبيع

لا يرد على البائع إلا برضاه. وعليه فإن هذه العبارة المكتوبة على الفاتورة صحيحة من حيث الجملة والله أعلم.

س ٤٤: أنا رجل مزارع يأتيني بعض التجار لكي يشتروا مني المحصول قمحًا كان أو أرزًا وأحيانًا يشترون مني المحصول لمدة ثلاث سنوات قادمة ويعطوني ثمنه - أي ثمنًا المحصول الثلاث سنوات - مقدم. فهل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، ما ذكره السائل من تعامله بصفته مزارعًا مع التجار يعتبر من عقود السلم حيث يجوز للمزارع مثلًا أن يبيع من ذمته محصولًا زراعيًا وبشروط السلم المعروفة. ومنها أن يكون المبيع موصوفًا وصفًا كاملاً بما ينضبط به المبيع. وأن يكون الأجل معلومًا وأن يكون الثمن معجلًا إلى آخر الشروط المعتبرة. وخلاصة الجواب أن ما يقوم به هذا المزارع من التعامل مع التجار بطريق السلم صحيح وجائز. والله المستعان.

س ٤٥: سافرت إلى إحدى الدول الغربية للعمل والتكسب، ولكنني بعد عناء من البحث عن العمل وأنا محتاج وأخشى المسألة وجدت عملاً في مزرعة لتربية الخنازير. فهل يجوز أن أعمل في هذه المزرعة حتى يتسنى لي عمل أو أجد غيره؟

الجواب: الحمد لله، العمل في المجالات المحرمة كترية الخنازير ومصانع الخمر ونوادي القمار - العمل في هذه المجالات حرام وهو من قبيل التعاون على الإثم والعدوان. وكون السائل يضطر إلى المسألة وهي مهنة من أحقر المهن وأرذلها إلا أنها خير وأولى من العمل في هذه المجالات المحرمة. وسيعوض الله هذا السائل عملاً شريفاً كسبه حلال إذا ترك العمل في المجال الآثم - تربية الخنازير - فمن ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه. والله المستعان.

س ٤٦: اقترضت مبلغاً من المال من أحد أصدقائي والحمد لله سددت هذا الدين مع هدية لصاحبه. فما حكم الهدية هنا هل هي ربا؟

الجواب: الحمد لله، إذا سدد هذا السائل القرض الذي اقترضه من أحد إخوانه ثم أعطاه هدية من غير أن يكون المقترض قد اشترطها أو تشوّف إليها بقول أو فعل أو تلميح، فلا بأس بهذه الهدية ولا تعتبر ربا؛ فقد روي عن النبي ﷺ الترغيب في ذلك وفعله وقال ما معناه: أحسنكم أداءً أحسنكم قضاءً. والله أعلم.

س ٤٧: متى يحرم البيع والشراء من يوم الجمعة؟

الجواب: الحمد لله، يحرم البيع والشراء يوم الجمعة عند النداء الثاني قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] والنداء الثاني هو الأذان الذي يعلم بدخول وقت صلاة الجمعة وذلك بعد دخول الإمام المسجد للخطبة والصلاة. والله أعلم.

س ٤٨: ما معنى بيع النجش؟

الجواب: الحمد لله، بيع النجش من البيوع الباطلة وصفته أن يُنادى على السلعة فيتقدم لشرائها مَنْ يشترك في المزايدة من غير قصد للشراء، وإنما باتفاق مع مالك السلعة أو بإرادة منفردة من الناجش، وذلك لغرض رفع سعرها على سبيل الغش والخداع والتغريب من غير إرادة شراء فإذا ثبت النجش في المساومة فالبيع باطل إذا بيعت بموجبها على آخر، تأسيساً على النجش في المزايدة. والله أعلم.

س ٤٩: يسأل أحدهم بأنه اشترى من إحدى البقالات مشتريات بقيمة ٧٥ ريالاً وأعطى صاحب البقالة مائة ريال فاعتذر صاحب البقالة بأنه ليس لديه صرف، فقال المشتري:

غدا آخذ منك الباقي فاعترض عليه أحد زملائه بأن هذا ربا
فهل اعتراضه صحيح؟

الجواب: الحمد لله، ليس في هذه المعاملة ربا، وليست من
قبيل المصارفة حتى يحتاج الأمر فيها إلى التقابض في مجلس العقد،
فلا بأس بهذا التصرف بأن يعطي المشتري البائع مائة ريال مثلا
ويأتي غدا ليأخذ الباقي من المائة. والله أعلم.

س ٥٠: يسأل أحدهم عن حكم الإيداع في البنوك الربوية
بدون أخذ فائدة؟

الجواب: الحمد لله، كنا نفتي بجواز ذلك للاضطرار إليه
في حفظ المال في البنك وفي ذمته وللانتفاع بمستندات السحب
والإيداع في مجال التعامل، ولكن بعد أن وجدت المصارف
الإسلامية فقد انتفت الضرورة بل انتفت الحاجة، فالمصارف
الإسلامية تقوم بوظيفة المصارف الربوية من حيث الحفظ
والتزويد بمستندات الإيداع والسحب والإيداع عندها،
فيجب التعاون معها وإيثارها بالإيداع لديها لمضاعفة قدرتها
على الإسهام في أعمال مشروعة نافعة للبلاد والعباد، وبناء
على هذا فأرى أن الإيداع في البنوك الربوية تعاون معهم في

تحقيق أصل نشاطهم المصرفي وهو الحصول على المال بطريقة الربا ولا شك أن حرمة ذلك معروف من الدين بالضرورة. والله المستعان.

س ٥١: أحدهم يسأل عما تقوم به بعض الفنادق من إعدادهم بطاقات تخفيض يقومون ببيعها على نزلائهم، ليكون للنزيل بموجبها حق تخفيض أجره السكن والطعام وغير ذلك من مرافق الفندق، فهل شراء هذه البطاقات جائز؟ وهل التخفيض بموجبها حلال؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع شرعي في تعاطي هذه البطاقات بيعاً وشراءً، حيث إن بيع البطاقة أو شراءها ليس مقصوداً به ورقة البطاقة، وإنما المقصود منها ما لحاملها بموجبها من اختصاص في تخفيض قيمة السكن والطعام، وغير ذلك مما يتناوله اختصاصها. ولا يخفى أن الاختصاص منفعة يجوز بيعها وشراؤها والاستعاضة عنها. والله أعلم.

س ٥٢: ما حكم المتاجرة بالعملات؟

الجواب: الحمد لله، لا مانع من المتاجرة بالأثمان -العملات-

سواء أكانت عملات معدنية كالذهب والفضة وغيرهما من العملات المعدنية، أم كانت عملات ورقية كالريال والدولار والجنيه، لكن يشترط في التعامل إن كانت المصارفة من جنس واحد كمصارفة ألف ريال سعودي ورق بمثلها فيشترط لها شرطان التماثل والحلول والتقابض في مجلس العقد، وإن كانت المصارفة بجنسين كمصارفة الريال السعودي بالدولار فيشترط لها شرط واحد هو التقابض في مجلس العقد، وذلك لما ثبت عن رسول الله ﷺ وذلك قوله: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة» إلى أن قال: «مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء» وفي رواية: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد».

ومن كمال الإجابة أن من صرف مائة ريال ورق من فئة المائة بتسعة وتسعين ريالاً ورقاً من فئة الريال الواحد فقد أربى - أي دخل في الربا - ومن صرف ريالاً ورقاً بتسعة عشر قرشاً معدنياً فلا بأس بذلك لاختلاف الجنسين، حيث إن جنس الورق غير جنس المعدن والرسول ﷺ يقول: «إذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». والله أعلم.

س ٥٣: أحدهم يسأل فيقول بأنه اشترى من أحد الدكاكين مقاضي بخمسين ريالاً ودفع لصاحب الدكان مائة ريال، فقال صاحب الدكان أعطيك الباقي غداً. فهل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، إذا كانت هذه المقاضي من السلع العينية كأدوات منزلية أو فواكه أو خضراوات أو نحو ذلك فلا بأس بذلك، ولا تعتبر هذه المعاملة من معاملات الصرف التي تحتاج إلى التقابض في مجلس العقد. والله أعلم.

س ٥٤: ما حكم قول الإنسان: ذهب فلان إلى مشواه الأخير؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي بأس في ذلك حيث إن الغرض من هذا القول الإخبار بوفاته، فقبره هو مشواه الأخير حتى قيام الساعة. فإن كان الغرض من ذلك مقالة أهل الكفر والإلحاد (وما يهلكنا إلا الدهر) فهذا والعياذ بالله تعبير عن عقيدة متمثلة في الكفر وإنكار المعاد. والله المستعان.

س ٥٥: هل يجوز بيع تذكرة السفر بثمن أقل أو أكثر من قيمتها لدى مصدرها؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع شرعي من جواز بيع

تذكرة السفر بأقل أو أكثر من قيمتها، حيث إن التذكرة ليست ورقة مالية، وإنما هي وثيقة على استحقاق منفعة هي ركوب الطائرة، ولا يخفى جواز بيع المنافع كبيع الأعيان. والله أعلم.

س٥٦: هل يجوز شراء تذكرة دخول معرض تجاري، مثلاً، وإذا اشترى الرجل مجموعة من التذاكر وصار يبيعها بأكثر من ثمنها المسجل عليها فهل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع من شراء تذكرة دخول معرض، مثلاً؛ لأن البيع ليس على ذات التذكرة، وإنما هو بيع منفعة هي التمكن بهذه التذكرة من دخول هذا المعرض والتسوق فيه، وكذلك الأمر بالنسبة لبيع التذاكر بأقل من قيمتها أو أكثر فليس البيع على التذاكر، وإنما هو بيع منافع تعتبر هذه التذاكر وثائق ملكية هذه المنافع. لكن يشترط لبيع وشراء هذه التذاكر أن تسمح جهة إصدارها بتداولها واستعمالها من غير من اشتراها منها؛ لئلا تكون منافع غير مقدور على تسليمها. والله أعلم.

س٥٧: انتشرت بطاقات التخفيض، حيث تتفق بعض المصارف المصدرة لها مع بعض المعارض التجارية أو الفنادق

أو المطاعم أو نحوها على معاملة من يحملها بتخفيض المبلغ المستحق عليه في حال تحمله إياه بنسبة معينة لقاء تقديمه هذه البطاقة. فما حكم هذه البطاقة؟

الجواب: الحمد لله، إذا لم تشتمل بطاقات التخفيض على فوائد ربوية ولا منافع محرمة وإنما وظيفتها توفير حق لحاملها بتخفيض ثمن ما يشتريه، أو تخفيض سكنه في الفندق، أو قيمة تذكرة سفر، أو تكاليف علاج، أو نحو ذلك فلا يظهر لي بأس في أخذها ومزاولة اختصاصها، ولا يورد على القول بجوازها احتمال عدم استعمالها، حيث إن ذلك راجع إلى حاملها، إن شاء زاول هذا الاختصاص وإن شاء ترك، أشبه من استأجر عينا لاستيفاء منفعة لمدة معينة بأجرة معروفة فقد يستهلك المستأجر المنفعة وقد يتركها. ولا يعتبر ذلك موجباً للبطلان. والله أعلم.

س٥٨: أثارت فتوى أحد مفتي جمهورية مصر العربية نقاشاً حاداً في مؤتمر المستثمرين العرب في الإسكندرية، إثر قوله بجواز التعامل مع البنوك سواء التي تحدد أرباحاً على الودائع أو التي لا تحدد أرباحاً، وأن التي تحدد الأرباح هي الأقرب إلى الإسلام، إلى آخر السؤال. ما تقويمكم لهذه الفتوى؟

الجواب: الحمد لله، الفتوى في الحقيقة مشار استغراب واستنكار؛ لأنها مما يكاد يعلم خطؤه بالضرورة، فالآيات من كتاب الله تعالى في تحريم الربا كثيرة وصریحة وواضحة، ولئن كانت خالية من جزئيات صورته فإن رسول الله ﷺ قد وضع كثيراً من هذه الجزئيات بالتفصيل وبين أحكامها. وأوضح هذه الأحاديث وأجلاها للربا وصوره حديث عبادة بن الصامت الذي رواه الإمام أحمد أن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبرُّ بالبرِّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» وقد صدرت الفتاوى الجماعية من المجامع الفقهية باعتبار الأوراق النقدية أثماً لها أحكام الأثمان المعدنية من ذهب وفضة وغيرها، وإن لم نقل بانعقاد الإجماع على ذلك، فإنه يكاد ينعقد.

فمن أعطى البنك نقوداً فلا يخلو القصد من ذلك إما أن تكون وديعة عند البنك. على اعتبارها حساباً جارياً مهياً للسحب منه في أي وقت يريد مالكة، فإن طلب زيادة عليها لقاء وجودها عند البنك فهذه الزيادة ربا صريح جلي، حيث إن هذا يعتبر بيع ثمن

بشمن مثله وزيادة على مقداره في مقابلة الإنظار. وهذه الزيادة لا يبررها ولا يبيحها القول بأن البنك استغل هذه الوديعة فرجعت له بغلة هي من نقود المودع. فإن استغلال البنك لهذه الوديعة إما أن يكون على سبيل الاستثمار الربوي. فما عاد إليه منها يعتبر رباً صريحاً واضح التحريم، والبنك بهذا الاستغلال غير عابئ بطريق الكسب سواء أكان حلالاً أم حراماً. فإذا قلنا بأن على البنك أن يعطي المودع جزءاً من هذه الغلة فهذا يعني أن نشارك المودع في المال الحرام؛ لأن كسب وديعته عند البنك جاء بطريق ربوي أثيم.

وإما أن يكون القصد من الإيداع استثمار الوديعة لصالح مالكها، فهذا البنك إما أن يكون بنكاً ربوياً ليس له نشاط في الاستثمار إلا القرض والاستقراض بفائدة ربوية على سبيل بيع النقود بعضها ببعض بتفاضل ونسأ. فهذا عين الربا وأوضح صورته. وقد لعن الله آكل الربا وموكله فالبنك الربوي ويمثله أهله والقائمون عليه ملعونون بلسان رسول الله ﷺ لأكلهم الربا وتأكيلهم إياه.

وعلى فرض احتمالي بعيد بأن يكون للبنك الربوي نشاط استثماري مشروع فإن الوديعة لم يقدمها صاحبها للبنك للاستثمار،

وإنما قدمها للإيداع فقط. وهي مضمونة عليه لصاحبها في حال تلفها أو فقدها. أما إذا قدمها صاحبها للبنك لاستثمارها استثماراً شرعياً مباحاً فهذه الوديعة الاستثمارية بمنزلة مال مضاربة مع البنك، لها أحكام المضاربة، ومن ذلك أن المضارب لا يضمن مال المضاربة إلا في حال التعدي أو التقصير. والربح بينهما على ما شرطاه فإن لم يكن ربح ضاع مجهود المضارب؛ لأن حقه في الربح إن وجد وإن كان ثمة خسارة فعلى رب المال.

وعلى أي حال، فالفتوى غير صحيحة ولو يُسّر لصاحب هذه الفتوى اجتماع مصغر مع بعض العلماء يُهيمن عليه روح الهدوء في النقاش والبحث والتواصي بالحق، لكان لهذا الاجتماع أثره الإيجابي في سبيل إقناع المفتي بخطئه في هذه الفتوى، ولكل حصان كبوة. ولكن زلة العالم خطيرة جداً لأن زلته يزل بها أقوام آخرون ويكون وزرهم في الأخذ بالخطأ على كاهل العالم المخطئ. والله المستعان.

س ٥٩: حرم الإسلام التأجيل في المبادلات المشبوهة فهل ينطبق هذا على مبادلات الذهب والفضة. وما رأيكم في قول

شيخ الإسلام ابن تيميه وتلميذه ابن القيم في إباحته الزيادة في
الحلي والتأجيل في بيعها؟

الجواب: الحمد لله، الذي عليه جمهور أهل العلم أن الذهب
والفضة - تبرهما ومسكوكهما ومصوغهما - من المواد الربوية التي
لا يجوز بيع جنسها ببعض إلا مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد؛
للنصوص العامة الواردة في ذلك، فإذا اختلفت الأجناس كبيع
ذهب بفضة أو بعملة ورقية، فيشترط لصحة البيع التقابض في
مجلس العقد. لقوله ﷺ: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف
شئتم إذا كان يدا بيد». وأما ما ذهب إليه شيخ الإسلام وتلميذه ابن
القيم من جواز التفاضل في بيع الحلي إذا كان الثمن من جنس الحلي
لاعتبار الزيادة في مقابلة الصنعة، وكذلك جواز النسأ - التأجيل -
لأن الحلي قد خرج من وصف الثمنية إلى أن يكون سلعة من السلع
الجائز بيعها عاجلاً وأجلاً فهذا قول له وجاهته من النظر، لولا أنه
في مصادمة نص، ولا اجتهاد مع وجود النص. والله أعلم.

س ٦٠: هل الذهب المصنع والمضاف إليه بعض المعادن من
نحاس وفضة وبلاتين فينتقل من عيار ٢٤ إلى عيار ٢١ أو ١٨
هل يعامل كنقد أو كسلعة يجوز فيها الزيادة والنسأ؟

الجواب: الحمد لله، الذي عليه أكثر أهل العلم أن الذهب والفضة مطلقاً يعاملان معاملة النقيدين منهما، وذلك بمنع التفاضل والتأجيل في بيع بعضهما ببعض في حال اتحاد العوضين جنساً وفي حال اختلافهما فلا بأس من زيادة أحد العوضين على الآخر بشرط التقابض في مجلس العقد. وما جاء في السؤال بأن تصنيعهما حلياً أو سكهما نقوداً يفقدتهما جزءاً من معدنهما فهل هذا يؤثر على اشتراط التماثل في البيع والتقابض في مجلس العقد. الذي عليه جمهور أهل العلم أن ذلك لا يؤثر على اعتبار الشرطين في صحة البيع. وما يضاف إليهما في الصنع من معادن من غير جنسهما لا يفقدتهما اسمهما ولا صفتها ولا الاشتراط في بيع بعضهما ببعض. والله أعلم.

س ٦١: تقوم مصانع الذهب والمجوهرات بصنع الحلي وإضافة أجزاء من المعادن من نحاس وحديد وبلاتين، حيث ينخفض عيار الذهب من ٢٤ إلى عيار ٢١ أو ١٨، ثم يقوم المصنع ببيع هذه المصوغات إلى تجار الحلي والمجوهرات بثمن حالٍّ وبسعر أعلى من مواد الصنع فهل هذا يجوز؟

الجواب: لا يخلو ثمن الحلي المصنع من أحد حالين، إما أن يباع هذا الحلي بجنس غير جنسه كالعملات الورقية فهذه الحال جائزة؛ لأن العوضين مختلفان في الجنس ورسول الله ﷺ يقول: «فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا حيث شئتم إذا كان يداً بيد» لكن يشترط التقابض في مجلس العقد. وإما أن يباع الحلي من الذهب أو الفضة بمثله جنساً فالزيادة على بعضه غير صحيحة لقوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تبيعوا الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل». وما جاء في السؤال بأن المصانع قد تخفض عيار الذهب من عيار ٢٤ إلى ٢١ أو ١٨ بإضافة أجزاء من المعادن أو الأحجار الكريمة عليها فهذه الإضافة لا تصرف الذهب عن اسمه ولا صفته. ومن القواعد الشرعية أنه يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً. وهناك من أهل العلم ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من يقول بجواز ذلك، حيث إن الزيادة في الثمن في مقابلة الصنع. والله أعلم.

س٦٢: هل يجوز أن يتفق صائغ الحلي مع تاجر الحلي على أن يعطيه ذهباً جديداً بذهب قديم وزنا بوزن ومثلاً بمثل على أن يصوغه له حلياً بأجرة يجري الاتفاق عليها؟

الجواب: لا يظهر لي مانع من صحة هذه المعاملة، حيث إنها اشتملت على مصارفة صحيحة مستقلة مستكملة شروط صحتها. وعلى إجارة مستقلة مستكملة شروط صحتها. ولا يظهر لي أن اشتراط بائع الذهب القديم بالذهب الجديد أن يصيغه له حلياً بأجرة يجري الاتفاق عليها بين الطرفين فذلك غير مؤثر على صحة المعاملة بينهما - صرافة ثم إجارة - فالمعاملة بينهما صحيحة. والله أعلم.

س ٦٣: في بعض الأحيان يتعذر على تاجر الذهب تسليم المصنع الذهب المراد تصنيعه. ويقوم صاحب المصنع بتسليم الذهب المصنع للتاجر ويكون التسديد متأخراً فهل يجوز ذلك؟

الجواب: لا يخفى أن تبادل الذهب على سبيل المصارفة يشترط له المماثلة والتقابض في مجلس العقد. ونظراً إلى أن تسليمه متأخر فقد آل أمر ذلك إلى أن الصائغ باع على التاجر حلياً بثمن مؤجل التسليم، وهذا لا يجوز لفقده شرط صحته، وهو التقابض في مجلس العقد. والله أعلم.

س ٦٤: هل يجوز بعد تمام المصارفة بين الصانع والتاجر وصحتها الاتفاق مع الصانع على التصنيع على سبيل الإجارة مع تأخر تسليم أجرة التصنيع؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع في تأخر تسليم الأجرة، حيث إن شروط المصارفة خاصة بها، وليس من شروط صحة الإجارة تسليم الأجرة عند تسليم السلعة المصنعة، بل يجوز أن تسلم في الحال أو أن تكون مؤجلة أو مقسطة. والله أعلم.

س ٦٥: هل يجوز للمصنع أن يعطي عميله من تجار الحلي حلياً مصنوعاً يقوم بتسويقه، وفي حال فشله في التسويق يعيده إليه، ويدفع له قيمة ما باعه منه على اعتبار أنه قد جرى الاتفاق بينهما على السعر؟

الجواب: الحمد لله، لا تخلو حال العميل من إحدى حالين: إما أن يكون العميل لصاحب المصنع وكيلاً يبيع له ما يتيسر بيعه ويرد الباقي مما لم يبعه مع ثمن ما باعه، فلا يظهر لي مانع من جواز ذلك، كما لا يظهر لي مانع من أن يتفقا على تحديد سعر البيع، وما زاد عن الحد المعين للسعر فاللوكيل الذي هو تاجر الحلي. وإما أن يبيعه كمية من الحلي وبسعر معين على أن يرد عليه ما لم يبعه مع ثمن ما باعه. فهذا لا يجوز لأن البيع تم بمخالفة شرط من شروط بيع الذهب وهو التقابض في مجلس العقد. وأما إن باعه الحلي وسلم له ثمنه. واتفقا على الإقالة فيما لم يتم تسويقه من

الذهب. فيرجع إليه ما لم يبعه ويرجع له الصانع قيمة ما لم يبيعه حيث سبق منه - أي التاجر - أن سلم له قيمة ذلك عند البيع الأول فهذه الصورة لا يظهر لي مانع من إجازتها فهي إقالة بمعنى البيع. وقد اشتملت على شروط الصحة من حيث التقابض في مجلس العقد مع اختلاف جنس العوضين. والله أعلم.

س٦٦: هل يجوز لتاجر الذهب أن يشترط على عميله الذي يعرض عليه ذهباً قديماً ليشتري ذهباً جديداً - يشترط عليه لشرائه الذهب القديم شراءه منه الذهب الجديد؟

الجواب: الحمد لله، هذه المسألة بحثت في مجلس هيئة كبار العلماء وصدر قرار منهم بالأغلبية بمنع هذه الصورة لاشتغالها على بيعتين في بيعة، ولم تظهر لي صحة هذا القرار. حيث أرى صحة هذا الشرط إذا كان يبيع الذهب القديم مستقلاً عن بيع الذهب الجديد، وكلتا البيعتين مستوفية لشروط صحة المصارفة. والقول بأن هذا البيع من قبيل بيعتين في بيعة. قول غير صحيح؛ لأن كل بيعة منهما مستقلة عن الأخرى من حيث الثمن والمثمن وشروط الصحة. وليست إحدى البيعتين جزءاً من الأخرى ولا جزءاً من ثمنها ولا من مئمتها. والله أعلم.

س٦٧: إذا اشترى العميل من تاجر الذهب ذهباً وتم تبادل
العوضين إلا أن المشتري اشترط في عدم صلاح ما اشتراه أن يردّه
أو أن يشتري منه بدله. هل يجوز ذلك؟

الجواب: لا يظهر لي مانع من ذلك؛ لأن رد المشتري وقبول
البائع ذلك يعتبر إقالة. لكن بشرط أن يكون الشراء مستوفياً
صحته من حيث التماثل في حال اتحاد الجنس والتقابض في مجلس
العقد. فإذا حصلت المقابلة بعد ذلك فلا مانع من صحتها بشرط
التقابض أخيراً في مجلس العقد؛ لأن الإقالة - على رأي بعض
العلماء - بيع وليست فسخاً. والله أعلم.

س٦٨: هل يجوز لمن اشترى ذهباً وأعطى البائع بعض الثمن
وطلب منه إمهاله في الباقي؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز ذلك لمخالفته شرط التقابض
في مجلس العقد. وإذا كان الذهب مما يتجزأ فيصح البيع فيما يقابل
قيمة الحاضر ولا يصح في الباقي. والله أعلم.

س٦٩: يحتوى بعض الحلي على بعض الأحجار الكريمة مثل
الماس والزرakon يتم بيعها على الوزن الفعلي للذهب مضافاً
إليها قيمة الأحجار الكريمة وأجرة الصياغة. فهل هذا يجوز؟

الجواب: الحمد لله، إذا كان البيع بجنس غير الذهب مثل الفضة أو العملات الورقية فلا يظهر لي مانع من ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد». وأما إذا كان الثمن والمثمن جنسًا واحدًا كالذهب فتجب لصحته المماثلة في الوزن. وما زاد عن المماثلة من الأحجار الكريمة وأجرة الصياغة فلا يظهر لي مانع من أخذ قيمتها. والله أعلم.

س ٧٠: انصرف كثير من الشباب ذوي الالتزام عن العمل في تجارة الحلي لما يرونه من شبهة الحرام في التعامل في الذهب والفضة. والرغبة في تجارة الحلي ترغيبهم في العمل في تجارتها لأن عملهم سيزيد هذه التجارة اتجاهًا صحيحًا؟

الجواب: الحمد لله، الإجابة عن هذه الرغبة الكريمة هو نصيحة شبابنا الملتزم بالدخول في هذه التجارة لتحسين التعامل بها، وتوجيه العاملين فيها إلى الالتزام بالشروط الشرعية في التعامل معها، فلهم أجر التوجيه والتوعية والدعوة العملية إلى التجارة فيها بما تقتضيه أحكام الشريعة، ولهم كذلك فوائد التجارة المبنية على الالتزام، والبعد عن الارتياح والشبه. والله المستعان.

س ٧١: ما حكم حجز الذهب بما يسمى التكمير، حيث يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على شراء كمية من الذهب بسعر محدد بينهما على أن البيع لا يتم إلا أخيراً حيث يذهب المشتري إلى البائع ويجري بينهما تبادل العوضين فما الحكم في ذلك؟

الجواب: الحمد لله، هذه المسألة من مسائل المواعدة حيث إن الطرفين تواعدا على القيام بمصارفة بينهما في وقت محدد بسعر معين، فإن كانت المواعدة مبنية على الإلزام والالتزام فقد منعها بعض أهل العلم وقالوا: إنها في حكم المصارفة الفاقدة لشروط الصحة. أخذ بهذا القول مجمع الفقه الدولي. والذي يظهر لي أن المواعدة ليست صرفاً بدليل إن كل واحد من طرفيها يستطيع أن يتخلف عن الوفاء بالوعد، ويتحمل ما يترتب على الطرف الآخر من ضرر. وذلك على القول بلزوم الوعد. فما تواعد عليه الطرفان لا يظهر مانع من جوازه والأخذ بالإلزام بمقتضاه. والله أعلم.

س ٧٢: ما حكم تسلم بضاعة الذهب على سبيل المصارفة والتفرق في مجلس العقد قبل تسلم الثمن؟

الجواب: الحمد لله، هذا بيع لم يستكمل أسباب صحته، حيث إنه فاقد شرط التقابض في مجلس العقد وعليه فلا يصح ذلك حيث إن ثمن الذهب لا يزال في ذمة المشتري. والله أعلم.

س ٧٣: رجل لديه مجموعة فروع لتجارته الذهبية، واشترى من أحد المصانع مجموعة من الحلي، وطلب منه أن يوزع هذه البضاعة على فروعه ثم بعد ذلك يحاسبه على ثمن هذه البضاعة، ويسأل عن حكم ذلك؟

الجواب: الحمد لله، هذه المبيعة غير صحيحة لتأخر تسليم البائع قيمة ما باعه من الحلي. والطريقة الصحيحة هي أن يتم بين الطرفين المبيعة الصحيحة بحيث يتسلم المشتري البضاعة ويسلم للبائع كامل الثمن. ثم يكلف المشتري البائع بتوزيع البضاعة على فروعه. وبهذه الطريقة تصح المبيعة ويصح من البائع توزيع البضاعة على فروع المشتري. والله أعلم.

س ٧٤: هل الزكاة واجبة في حلي النساء المعد للاستعمال؟

الجواب: الحمد لله، الذي عليه كثير من أهل العلم أن الزكاة في الحلي المعد للاستعمال غير واجبة فيه، فحكمه حكم الموجودات

المعدة للقنية، وهناك قول لبعض أهل العلم يقضي بوجوب الزكاة فيها، إلا أن القول بسقوط الزكاة عنها هو ما عليه العمل والفتوى في السعودية. والله أعلم.

س٧٥: تاجر لديه مال يتاجر فيه، وهو ذهب يقدر بخمسة ملايين متي تجب زكاته وما مقدار الزكاة؟

الجواب: الحمد لله، الزكاة واجبة في الذهب إذا بلغ نصاباً وقدره عشرون مثقالاً، فإذا حال عليه الحول فتجب زكاته وقدرها ربع العشر أي ٥, ٢٪ من كامل مجموعه.

س٧٦: عندما تشتري إحدى السيدات حلياً جديداً تبيع على تاجر الحلي حليها القديم وتدفع الفرق بين السعيرين. هل هذا جائز؟

الجواب: الذي يظهر من السؤال أن البيعة واحدة بمعنى أن تاجر الحلي يقول: قيمة الحلي القديم كذا وقيمة الجديد كذا والفرق بينهما كذا، فعليك دفع الفرق. وهذا لا يجوز؛ لأن البيع فاقد شرط التماثل وزناً في العوضين. وليس البيع بهذه الصورة بيعتين وإنما هو بيعة واحدة باطلة. والطريقة الصحيحة هي أن يشتري تاجر الحلي من السيدة الحلي القديم بمبلغ معين يجري

بينهما التقابض في مجلس العقد، ثم بعد تمام بيع الحلي القديم وتسلم العوضين من الطرفين يبيع التاجر الحلي الجديد بما يجري عليه الاتفاق في السعر، سواء أكان ثمن الحلي الجديد أكثر من ثمن الحلي القديم أم كان أقل، وهذا هو الصحيح. والله أعلم.

س٧٧: لديّ حساب في أحد البنوك الأوربية وأقوم بشراء الذهب من هذا البنك أو عن طريقه حيث يودع ذلك في حسابي ويخصم الثمن من حسابي، وذلك عبر الهاتف حيث إن التقابض الحسي متعذر. فهل هذا جائز؟

الجواب: الحمد لله، صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي باعتبار القيد في الحساب في قوة القبض؛ لأن القبض خاضع للعرف السائد وعليه فإذا تم الشراء عبر الهاتف وأودع الذهب في حساب المشتري في البنك البائع، وخصم الثمن من حساب المشتري في وقت التبايع، وكانت المبايعة مستكملة شروط الصحة من حيث التماثل في حال اتحاد جنس العوضين والتقابض مطلقاً - إذا كان الأمر كذلك فلا يظهر لي مانع شرعي من القول بالصحة والجواز - والله أعلم.

س٧٨: أنا تاجر أشترى ذهبًا من أوروبا أو من الصين وأضيف إلى ثمنه مصاريف زيادة على ثمنه - عمولة - الشحن - تأمين - وأبيعه بإحدى طريقتين: إحداهما يبعه بالعملة الورقية يدًا بيد، الثانية: يبعه بذهب مثله وزنا بوزن ثم أضيف عليه في الثمن ربحي وتكاليف مصاريف عليه. فهل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، أما الطريقة الأولى فهي جائزة؛ لأن اشتراط التقابض متحقق فيها. والعوضان جنسان مختلفان ورسول الله ﷺ يقول: «إذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد». وأما الطريقة الثانية فالذي يظهر لي وجود الاشتباه في صحتها ولشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم قول بصحة هذه المبايعة؛ لأن الزيادة خارجة عن وزن العوضين، ونظرًا إلى أن الصفقة واحدة فلا يظهر لي وجاهة هذا القول. والطريقة الأولى هي البديل الصحيح الخالي من الاعتراض والاشتباه. والله أعلم.

س٧٩: أنا موظف في أحد المتاجر الذهبية، ويكون عندي مبلغ من المال لصاحب المتجر وأتصرف فيه بيعًا وشراءً لصالح نفسي حيث إنني أعتبر ما يكون عندي في ذمتي. فهل هذا مني صحيح؟

الجواب: الحمد لله، هذا التصرف من السائل لا يجوز وهو نوع من الخيانة، ويجب عليه أن يخبر صاحب المتجر بما فعل، فإن أجاز له التصرف فلا بأس بفعله وإن لم يجر له ذلك فيتعين عليه أن يعيد المبلغ وربحه؛ لأنه غير مأذون له في هذا التصرف. والله أعلم.

س ٨٠: أنا أحد موظفي أحد المتاجر الذهبية وقد اشترط عليّ ألا أشتغل عند أحد غيره. ويأتينا في المتجر من يرغب تسويق بضاعته، فأقوم بذلك في مقابلة عمولة لي هل يجوز لي ذلك؟

الجواب: الحمد لله، ما دام عقد العمل بين السائل وصاحب المتجر على ما ذكره في السؤال، فلا يظهر لي جواز ما يقوم به السائل الموظف إلا بعد إذن صاحب المتجر. وأما بدون إذنه فيجب أن تكون أجرة السمسرة لصاحب المتجر تنفيذًا للعقد بينهما. والله أعلم.

س ٨١: أنا أحد موظفي أحد المتاجر الذهبية ولدي تفويض من صاحب المتجر في البيع والشراء، وهو ضامن للمتعاملين معي في تصرفاتي. فهل يجوز لي أن أستغل هذا الضمان لصالحه بيعًا وشراءً معهم؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز للسائل أن يستغل هذه الثقة وهذا الضمان لصالحه إلا بإذن صاحب المتجر؛ لأن ضمان صاحب المتجر لموظفه مشروط بعمله لصالحه. والله أعلم.

س ٨٢: نحن نعمل في أحد المتاجر ويأتينا بعض تجار الحلي بسلع ذهبية لبيعها، وقد استأجرنا محلاً لنا ووظفنا عاملاً لنا في محلنا، وإذا جاءنا عملاء في متجر من نعمل عنده أرسلناه إلى معرضنا. فهل تصرفنا صحيح؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن صنيعكم هذا يعتبر خيانة منكم لمن تعملون عنده، وما تحصلون عليه من أجر يعتبر كسباً خبيثاً؛ لأنه جاءكم عن طريق الخيانة، فعليكم العمل تحت مراقبة ربكم والشعور بمحاسبتكم على أداء الأمانة. والله المستعان.

س ٨٣: أنا موظف لدى إحدى شركات الصياغة وتأتينا سيدة لأصنع لها حلية معينة، وأقوم بتصنيعها لدى مصنع خارج نطاق عملي، وأتقاضى من ذلك ربح لخاصتي وذلك دون علم الشركة التي أعمل فيها. فهل هذا صحيح؟

الجواب: هذا يعتبر من قبيل الخيانة في العمل وما تأخذه من ربح أو عمولة فهو كسب غير صحيح. والله أعلم.

س ٨٢: أنا موظف لدى أحد المتاجر الذهبية ومفوض من قبل صاحب العمل بالبيع والشراء، وتحقيق الأرباح ويأتيني المشتري ليشتري حلياً جديداً فأبيعه حلياً قديماً على أنه حلي جديد وبسعر الحلي الجديد. فهل يجوز لي ذلك؟

الجواب: الحمد لله، روى عن رسول الله ﷺ قوله: «من غشنا فليس منا». وهذا الذي يفعله السائل يعتبر غشاً وتغيراً وما يحصل عليه من كسب فهو حرام. فعلى السائل أن يتقي الله ويصدق مع عملائه ويحرص على أن يكون تعامله تعاملًا مبنياً على حسن التعامل والصدق في القول والعمل، والشعور بأن الله محيط بخلقه ومحاسبهم على تصرفاتهم. والله أعلم.

س ٨٥: نحن نعمل في متجر نبيع فيه المجوهرات من الألماس وتشتمل عقود الماس على الذهب، إلا أنه قليل بالنسبة إلى قطع الماس فهل يجوز بيع هذه العقود بأثمان مؤجله؟

الجواب: الحمد لله، النصوص الشرعية الواردة في النهي عن بيع الحلي بالنساء - التأجيل - خاصة بما إذا كان الحلي مشتملاً على الذهب، أو على كثير الذهب أما إذا كان الذهب، في السلعة قليلاً كحلية السيف أو القلم أو الساعة أو نحو ذلك فلا يظهر مانع

من بيعها بثمان مؤجل، حيث يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً، والأحجار الكريمة من الماس ونحوه ليست ذهباً فيجوز بيع بعضه ببعض تفاضلاً أو تأجيلاً في الثمن والمثمن. والله أعلم.

س٨٦: هل يجوز بيع عقود الألماس مؤجلاً وكذلك الساعات المرصعة وليس فيها ذهب ولا فضة؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع في بيعها بثمان معجل أو مؤجل؛ لأن منع بيع التأجيل خاص بحلي الذهب أو الفضة أو بما غالبه منهما. والله أعلم.

س٨٧: هل يجوز لبس الساعة المرصعة بألماس؟ وهل يجوز لبس الذهب للرجال مثل الدبلة والسلسلة والساعة من الذهب أو المرصعة بألماس؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع من لبس الساعة المرصعة بألماس. وأما لبس الرجال خاتم دبلة أو سلسلة أو ساعة من الذهب فهذا لا يجوز، حيث إن التحلي بالذهب محرم على الرجال وإباحته للنساء جاء على سبيل الاستثناء رعاية لأحوالهن مع أزواجهن، وما يمكن أن يكون من محبيات الزوج لزوجته. والله أعلم.

س٨٨: هل يجوز استخدام السببح من اللؤلؤ والألماس أو الأحجار الكريمة؟

الجواب: الحمد لله، إذا لم يكن الذهب غالباً في خرز السببح وإنما هو قليل، فالذي يظهر لي جواز ذلك، حيث إن النهي خاص بالذهب والفضة وأما اللؤلؤ والألماس والأحجار الكريمة فلم يرد في النهي عن اقتنائها أو استعمالها نص في تحريمها. والله أعلم.

س٨٩: هل يجوز استخدام أسنان من ذهب؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع من ذلك للحاجة، ولأن رسول الله ﷺ أذن لعرفجة بن هرثمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ باتخاذه أنفاً من ذهب، حيث إن أنفه قطع في إحدى المعارك مع رسول الله ﷺ فأذن له بذلك. والله أعلم.

س٩٠: هل يجوز اتخاذ الأواني الذهبية أو الفضية أو استعمالها كأوانٍ منزلية وتحف؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز استعمال الأدوات المنزلية، وكذلك التحف، إذا كانت من الذهب الخالص أو من الفضة أو من غالبهما؛ لثبوت النهي عن ذلك. والله أعلم.

س ٩١: يقدم بعض الناس هدايا لبعضهم ويجهل المهدي له قيمة الهدية، ويذهب لبيعها فنشترها منه بثالث قيمتها أو أقل. فهل يجوز لنا ذلك؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن من المؤثرات على صحة العقود في البيع الغرر والتغريير، ولهذا جاء النهي عن تلقي الركبان ونحوهم المزارعين، وهكذا كل من لا يعلم قيمة سلعته فيبيعها بثمان بخس. فهذا لا يجوز، وإذا تم شيء من ذلك فللبائع الخيار في فسخ البيع إذا ظهر له التغريير به، وعليه فيجب على من يعرف قيمة السلعة أن يتقي الله في شرائها، وأن يكون صادقاً في الإخبار بثمانها - أي بما تساويه - فإذا أخبر بما تساويه انتفى الغرر وله بعد ذلك شراؤها بما يتفق عليه مع الطرف الآخر والله أعلم.

س ٩٢: يتقدم بعض طالبي العمل إلى المتاجر بعرض رغبته في العمل، ويتم التعاقد معه، ولكنه بعد انتهاء عقده وقد أخذ التجربة في العمل التجاري يقرر الانفصال عن العمل. فهل يجوز له ذلك؟

الجواب: الحمد لله، إذا أنهى الموظف العقد الذي بينه وبين التاجر فقد أوفى بعقده، وهو حر في تجديد العقد أو عدم ذلك.

وكونه اكتسب خبرة وصارت أمامه فرص لمصلحته فله الحق في اختيار الفرصة التي مصلحته فيها، طالما أنه أتم العقد بينه وبين التاجر المتعاقد معه. وأما طلب الموظف إنهاء العقد قبل انتهائه فلا يخفى أن العقد عقد إجارة وهو عقد لازم على الطرفين، ولا يجوز إنهاؤه إلا بتراضي الطرفين على ذلك، وفي حال قيام أحد الطرفين بإنهاء العقد بإرادة منفردة فللطرف الآخر منعه من ذلك، وفي حال عدم قدرته فله حق المطالبة بالتعويض عن الضرر اللاحق به تجاه عدم الوفاء بالعقد، ويستحسن أن يُنص في العقد على الآثار المترتبة على ذلك للطرفين منعا للنزاع بينهما. والله أعلم.

س ٩٣: ماذا تعني الأمانة في المسؤولية؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الأمانة تعني الوفاء بالمسؤولية فيما يتعلق بالنصح في العمل والإخلاص في أدائه، ورعاية حقوق الطرف الآخر فيما تحت يده من مال ومعلومات سرية خاصة به وبأعماله، مما هي تحت يد الأجير، وذلك وفقا لقوله ﷺ: « لا تخن من ائتمنك » والله أعلم.

س ٩٤: من أساليب تسويق البضائع والتنافس في ذلك نشر الشائعات عن البضائع الأخرى أو عن صاحبها. فهل يجوز ذلك؟
الجواب: الحمد لله، لا شك أن هذا خلق ذميم ومسلك يتنافى مع النصوص الكثيرة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والتحذير من الكذب والافتراء ونشر الشائعات الكاذبة المكذوبة، والإسلام يأبى هذا الاتجاه الأثيم قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». والله المستعان.

س ٩٥: هل يجوز لمن سئل عن أمور تتعلق بالتجارة وهو يعلم الجواب أن يقول: لا أعلم. وإذا كان لا يعلم ولكنه أفاد بخبر غير صحيح. هل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن ديننا مبني على الوضوح والنصح والإخلاص في الأخوة الإسلامية، فيجب على المسلم في حال سؤاله أو استشارته أن يبدي لمن سأله أو استشاره ما لديه من علم في ذلك، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ويقول ﷺ: «من علم علماً فكتمه أجمه الله لجاماً من نار». فيجب على المسلم أن يمحض أخاه النصح والإرشاد وصدق المشورة. فإن كان لا يعلم فيصرح له بعدم العلم في ذلك. ولا يجوز له أن

يخبره أو أن يشير عليه بما ليس صحيحًا. والله أعلم.

س٩٦: يكون من بعض الناس شعور بأنه إذا علّم أحدًا ودربه على عمل فإنه سيحلّ محلّه، ولهذا يتقاعس عن ذلك. فهل هذا جائز؟

الجواب: الحمد لله، هذا الشعور ممن يكتّم علمه ويبخل به وببذله سواء أكان تعليمًا أم تدريبًا أو نحو ذلك هذا الشعور شعور لؤم وخبث، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾ [النحل: ١٢٥] ويقول ﷺ: «لأن يهدي الله بك رجلاً خير لك من حمر النعم». ومن أحسن قصده وأصلح نيته وبذل النصح لإخوانه المسلمين محتسبًا ذلك عند الله فله أجره في الدنيا بتيسير أمره ورزقه وأسباب سعادته، وله في الآخرة أجره عند ربه لقاء مشاعره الصادقة مع إخوانه. والله المستعان.

س٩٧: هل يستطيع أحدٌ أن ينفع غيره أو يضره وما معنى قول رسول الله ﷺ: «واعلم أن الخلق لن ينفعوا أحدًا لم يرد الله نفعه، ولن يضرّوا أحدًا لم يرد الله مضرته»؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الله هو المتصرف في خلقه فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وما نشاهده من أن بعض الناس لا سيما من لهم ولاية أو سلطة أو قوة يقومون بنفع من يريدون

أو مضرته. لا شك أن الخير وضده أمر حصوله إلى الله، فمن يرد الله به خيرًا ييسر له أسباب حصوله وكذلك العكس. وهؤلاء الذين هم مظنة نفع أحد أو مضرته ليسوا أهل نفع أو ضرر، وإنما هم أسباب لحصول النفع أو الضرر. فيمكن أن يبذلوا الأسباب في النفع أو الضرر، فإذا كانت إرادة الله في منع ذلك منهم لم تنفع مساعيهم، وهذا معنى قول رسول الله ﷺ من أن الخلق لن ينفعوا أحداً أو يضره إلا بإرادة الله ذلك. والله أعلم.

س ٩٨: نحن مجموعة من الشباب نعمل في متاجر الحلي ويأتينا نساء يردن الشراء، ونرى منهن أيديهن وعيونهن ووجوه من يكشف منهن. ونلتهم برؤيتهن وبمفاتنهن عن مراقبة السلع المعروضة عليهن. وربما فقدنا بعض القطع الذهبية على سبيل السرقة. فهل يجب علينا ضمان ما يسرق منا؟

الجواب: الحمد لله، يجب على المسلم أن يتقي الله وأن يمثل أمر الله بغض النظر، فذلك أذكى وأحصن. وأما ما يفقد من القطع الذهبية نتيجة عرضها عليهن وسرقتهن ذلك لانشغاله بفتنتهن، فهذا يعتبر تفريطاً وغفلة من هؤلاء العمال الشباب عن حفظ هذه المسرقات، ولا يخفى أن ما بأيديهم مما في المحلات

التجارية يعتبر أمانة عليهم ضمانها في حال التفريط وإهمال أسباب حفظها. وعليه فأرى أن على هؤلاء الشباب ضمان ما سرق منهم لقاء تساهلهم أو إهمالهم أسباب حفظها وحمايتها. والله أعلم.

س ٩٩: ما الأدعية التي يقولها المؤمن مبتدئاً عمله اليومي؟

الجواب: الحمد لله، لا أعلم أدعية خاصة بذلك، وإنما يدعو المسلم بما يفتح الله عليه به. ومن ذلك: اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت. أنت الرازق وأنت المغني، اللهم أغني بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك. فرزق الله خير وأبقى والله المستعان.

س ١٠٠: اشترت من أحد تجار الذهب حلية بثمن أعطيته إياه في مجلس البيع، وقد قررت أخيراً إعادتها إليه واستعادة ثمنها، فهل يلزمه قبول ذلك؟

الجواب: الحمد لله، ما دام أن البيع تم بينكما فلا يلزم البائع قبول ردها. لكن إن قبل فيعتبر ذلك منكما إقالة، فإذا تمت الإقالة بينكما انفسخ البيع ويعيد كل واحد منكما ما بيده للآخر، فأنت - أيها السائل - تعيد له الحلية وهو يعيد لك ثمنها، ولا يلزم واحد منكما ذلك إلا باتفاقكما على الفسخ. والله أعلم.

س ١٠١: اشتريت لي حلية من أحد تجار الذهب، ودفعت له ثمنها، ولكن اشترطت عليه أن لي حق إرجاعها في حال عدم رغبة زوجتي لها، فهل يصح ذلك؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع في ذلك حيث إنك - أيها السائل - اشترطت فسخ البيع في حال عدم رغبة زوجتك، فما دام البيع قد تم باستكمال شروطه فإن اشتراط فسخ البيع بعد تمامه لا يظهر لي أنه بيع معلق وإنما هو بيع مشروط فيه قبول فسخ البيع والمؤمنون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، ولكن ينبغي أن يكون بينكما مدة محددة لذلك. والله أعلم.

س ١٠٢: اشتريت حلية وشرطت على البائع في حال عدم الرغبة فيها استبدالها بغيرها، فهل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي جواز هذا الشرط لاحتمال انتفاء شرط المماثلة في حال الرد؛ لأن الرد يعني مبيعة جديدة ذهباً بذهب فيجب التماثل في الوزن مع التقابض في مجلس العقد فإن تم التماثل بين العوضين في البيع الأخير من حيث الوزن فلا بأس. وإن لم يتم التماثل فلا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل». والله أعلم.

س ١٠٣: يبيع بعض الناس الذهب بالذهب بأثمان مؤجلة فهل يجوز ذلك؟ ما المخارج الشرعية لصحة هذا التصرف؟

الجواب: الحمد لله، من المعلوم أن هذا البيع باطل لفقده شرط التقابض في مجلس العقد. ولا أعلم مخرجاً شرعياً يجيز هذا البيع، ويمكن أن يتسلم أحد الطرفين الذهب لبيعه للطرف الآخر على سبيل الوكالة في بيعه. والله أعلم.

س ١٠٤: أنا أعمل في أحد متاجر الذهب وتأتيني المرأة ومعها ذهب تريد بيعه، فأذكر لها ثمناً له يقل عما يساويه ولا أصدق معها رغبة في اللعب عليها والكسب من وراء ذلك، فهل هذا صحيح؟

الجواب: الحمد لله، الإسلام مبني على الصدق وبذل النصح والبعد عن المكاسب وراء الكذب والمغالطة وسوء التعامل وأي تعامل يبني على الغش والغرر والتدليس فهو تعامل محرم وسبب من أسباب بطلان العقود. والذي يجب على السائل أن يتقي الله وأن يستشعر أخوته لإخوانه وأخواته، وألا يهتبل غفلتهم وجهلهم ليغرر بهم وله أن يذكر ثمن الحلية المقدمة إليه على سبيل التقريب فيقول مثلاً، هذه الحلية ثمنها خمسة آلاف ريال،

ولكنني اشتريها بأربعة آلاف ريال مثلاً فإذا وافق من بيده هذه السلعة بعد إعلامه بثمنها التقريبي فلا بأس بذلك. والله أعلم.

س ١٠٥: أنا أحد تجار الذهب وعندي ثلاثة أولاد وبنت وأمهم زوجتي، وأعطيت كل واحد من أبنائي مليون ريال قرضاً ليتمكن من تأهيل نفسه للتجارة وقد رد كل واحد منهم القرض الذي عليه. وأعطيت ابنتي عقاراً بمليون ريال وأوقفت عقاراً على المحتاج من أولادي، فهل تصرفي صحيح؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع من إقراضك إياهم المبالغ التي ذكرتها وأنهم أعادوا لك ما أقرضتهم. أرجو أن يوفقهم الله على برك وصلتك. وأما ما أعطيته ابنتك وهو العقار المقدر بمليون ريال فعليك أن تعطي أولادك الثلاثة كل واحد منهم ضعف ما أعطيت أختهم لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] أو أن تستأذنهم وتطلب إجازتهم تصرفك مع أختهم. فإن أذنوا لك وأجازوا تصرفك فالحمد لله، وإلا فيجب عليك أن تعدل بين جميع أولادك وفقاً للآية الكريمة. وأما وقفك عقاراً على المحتاج من أولادك فهذا تصرف صحيح، نرجو الله تعالى أن يتقبل منا ومنك. والله المستعان.

س١٠٦: نطالع في الصحف وفي المعارض التجارية عرض مسابقات على جوائز مالية، بعضها يشترط أن تكون المسابقة بواسطة كوبون في الصحيفة مثلا، فما حكم الاشتراك في ذلك؟

الجواب: الحمد لله، إذا كانت هذه المسابقات لا تستلزم من المشترك بذل مال لقاء الاشتراك فيها فلا يظهر لي مانع من جوازها. وليست من قبيل القمار والميسر - اليانصيب - وأما إذا كانت الصحيفة أو المجلة أو أي جهة تعرض هذه المسابقات تشترط أن يكون الاشتراك بواسطة كوبون لا يُحصل عليه إلا ببذل مبلغ لشراء هذه الصحيفة للحصول على كوبون المسابقة، فهذا نوع من أنواع اليانصيب، وهو من القمار المحرم حيث إنه يبذل ثمناً لهذا الكوبون نسبة ضياعه عليه نسبة مجموع الكوبونات الخاسرة، فهذا حرام وهو من أكل أموال الناس بالباطل. والله أعلم.

س١٠٧: ما حكم بيع الدين بثمان أقل منه؟ وما الفرق بين ذلك وبين مسألة ضع وتعجل؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز بيع الدين إلا على من هو عليه، ومثال ذلك أن يكون مديناً بعملة سعودية فيقتضي بعملة أمريكية بشرط ألا يتفرقا وبينهما شيء لحديث عبد الله بن عمر

ابن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وأما بيع الدين على طرف ثالث بثمن أقل منه أو أكثر، فهذا من قبيل الصرف ويشترط للصرف المماثلة في حال اتحاد الجنس والقبض في مجلس العقد. وبيع الدين مفقود منه الشرطان أو أحدهما فهو بيع باطل. وأما الفرق بينه وبين «ضع وتعجل» فإن مسألة «ضع وتعجل» لا تعتبر بيعاً وإنما هو تنازل من الدائن عن بعض حقه لقاء تعجيل دينه المؤجل، بخلاف بيع الدين على غير المدين، فهو بيع ثمن مؤجل بثمن أقل منه أو أكثر، وهو بيع غير صحيح. والله أعلم.

س ١٠٨: ما الجمع بين قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. حيث إن الآية تدل على عفو الله عما سلف من الربا والآية الأخرى تدل على أنه ليس للمرابي إلا رأس ماله؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي - والعلم عند الله تعالى - أن الآية الأولى خاصة بما إذا كان المسلم عنده أموال اكتسبها من معاملات محرمة ثم إن الله تعالى أمده بموعظة صارت سببا

لتوبته النصوح، فإن له ما كسب فيما مضى، وعليه التوبة النصوح والالتزام الكامل بمقتضاها، وقد قال ﷺ فيمن يدخل الإسلام وعليه خطايا ومجاوزات: «إن الإسلام يُجِبُّ ما قبله». فإذا كان الدخول في الإسلام مكفراً للخطايا ومنها الشرك والكفر بالله فإن التوبة الصادقة النصوح مكفرة للآثام. وقوله تعالى ﴿قُلْ مَا سَكَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] دليل ذلك والأصل في الآية العموم حتى يرد ما يخصه بنص من كتاب الله تعالى أو من سنة رسول الله ﷺ ولا نعلم تخصيصاً لهذا العموم.

وأما الآية الأخرى ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩] فهي خاصة بالديون الربوية فمن كان له دين ربوي على آخر ولم يتم سدادها، فإن الزيادة الربوية ساقطة عنم لا تزال في ذمم المدنين بها. وقد قال النبي ﷺ تطبيقاً لمذلول هذه الآية الكريمة: «إن أول ربا أضعه ربا العباس». أو كما قال ﷺ وبهذا يظهر الجمع بين الآيتين الكريمتين، وقد أخذ بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ومن المعاصرين الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله. والله أعلم.

س ١٠٩: ظهرت في الغرب صناديق استثمارية فهل يتعارض نشاط هذه الصناديق مع أنشطة المصارف الإسلامية؟

الجواب: الحمد لله، ليس من أصول الإسلام وقواعده احتكار المصالح لأجناس دون أجناس، وإنما الإسلام دين سماحة ودين شمول ودين مصالح تهدف إلى خير الإنسانية. ويلزم المسلمين القيام بنشر هذه المبادئ والأصول، فأى طريق استثماري تلتزم فيه الأحكام الشرعية ويخلو من عوامل الفساد والبطلان، فيخلو من الغش والغرر والقمار والربا والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل - كل طريق استثماري يلتزم فيه بهذا المسلك فهو طريق يدعو إليه الإسلام سواءً تولى القيام به جهات إسلامية أو جهات أخرى. ولا يظهر لي وجود تعارض بين هذه الأنشطة وأنشطة المصارف الإسلامية، طالما أن الجميع ملتزمون بالأحكام الشرعية في هذه الأنشطة. والله أعلم.

س ١١٠: كيف يمكن توفير الرقابة المؤهلة لمعالجة العمليات الاقتصادية بواسطة هذه الصناديق؟

الجواب: الحمد لله، يلزم المسلم ألا يثق بدعاوى التقيد بالأحكام الشرعية في مجال الاستثمار، والقول بأن ذلك في حدود

المقتضيات الشرعية، إلا بعد أن تتوافر لديه الأسباب الموجبة للثقة بمسلك أهل هذا الاستثمار، من حيث وجود رقابة شرعية من فقهاء مسلمين مؤهلين لمعرفة الحلال والحرام، والجائز والمحظور، والشروط الصحيحة والشروط الباطلة، والعقود المعتمدة والعقود ذات الخلل والزلل، ومعرفة نوعية مجالات الأنشطة الاقتصادية، والتعامل في نطاقها، وكذلك من حيث الثقة والاطمئنان إلى القائمين بهذه الأنشطة. وتوفر الثقة في أمانتهم ونصحهم وخبرتهم في هذه المعلومات والمجالات. فمتى توافرت هذه المعلومات عن هذه الصناديق عن طريق رقابة شرعية عليها وبالثقة بإدارة صناديقها من حيث الأمانة والنصح وصدق التنفيذ. متى توافرت هذه المعلومات عن هذه الصناديق، فلا يظهر لي بأس في الاستثمار فيها فإن الله أحل البيع وحرم الربا. وتحليل الله البيع تحليل عام شامل لا يقتصر أمر التحليل فيه على زمن دون زمن، ولا مكان دون مكان، ولا على جنس دون جنس، والله المستعان.

س ١١١: هذه الصناديق الدولية تتعامل مع أسهم شركات دولية كيف يمكن التدقيق في أصل نشاطها المالي؟

الجواب: الحمد لله، المشورة بحكم التعامل مع هذه الصناديق

الدولية من اختصاص هيئة الرقابة الشرعية لهذه الصناديق، فهي التي تبحث وتتحرى عن هذه الشركات التي أسهمها مجال الاستثمار في هذه الصناديق من حيث أصل نشاطها تحليلاً أو تحريماً. ومن حيث مدى التزامها بأصل نشاطها إذا كان مباحاً. ومن حيث حجم تجاوزها وعدم تقيدها بالأحكام الشرعية، فإذا كانت هذه الصناديق مما يدعي أصحابها التزامها بالأحكام الشرعية في نشاطاتها وليس لها رقابة شرعية، فالدعوى من أصحابها لا تكفي للدخول معها في استثمارات، فهي ليست أهلاً لقبول دعواها. وبالتالي فإن الدخول في استثمارات مثل هذه الصناديق المشبوهة لا تبرأ به الذمة، حيث إن أصحابها في الغالب ليسوا على جانب موثوق من الوازع الديني. بحيث إذا وجدوا فرصة الاستثمار وإن كان أثماً فليس لديهم من الضوابط والقيود ما يمنعهم من الدخول في ذلك. وعليه فأرى أن أي صندوق استثماري دولي يدعي القائمون عليه التقيّد بالأحكام الإسلامية في تعامله ونشاطه وليس لديه رقابة شرعية، فإن الدخول في التعامل معه من الأمور المشبوهة، ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام. والله أعلم.

س ١١٢: قضية الأسهم الدولية تثير كثيراً من الشكوك حول اختلاط الحلال بالحرام. فما الرأي؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الغالب على الشركات الدولية التجاوز واختلاط الحلال بالحرام، وقد يكون الحرام فيها أكثر من الحلال، وقد يكون العكس، ونحن حينما نقول بإباحة الدخول في هذه الصناديق المتعاملة مع أسهم الشركات الدولية نقيدها بهذا القول بضرورة وجود رقابة شرعية عليها، تقوم هذه الهيئة بمراجعة هذه الشركات واستبعاد التعامل مع الشركات ذات التجاوز ممن تكون أموالهم وعوائدهم فيها الحلال وفيها الحرام. ولئن كان الغالب على الشركات الدولية التجاوز وعدم التقيد بالكسب الحلال فإن في الشركات الدولية شركات خالية من الحرام في تعاملها ونشاطها ومجالات كسبها. والخلاصة أن الصناديق الاستثمارية الدولية إن كانت مرتبطة بهيئة شرعية إسلامية ذات ثقة وأمانة وطمأنينة وعلم فستقوم الهيئة بمنع القائمين على هذه الصناديق من التعامل مع أسهم شركات مختلط حلالها بحرامها. والله المستعان.

س ١١٣: هل هناك ضرر من التعامل بالأسهم الدولية على الاقتصاد الإسلامي أو المحلي؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي، والله أعلم، أن مجالات النشاط الاقتصادي كثيرة جداً وليست محصورة في التعامل بالأسهم، ومن حصر نشاطه الاقتصادي في التعامل بالأسهم فقد أخذ بصفة من صفات الحمقى الذين يجعلون بيضهم في سلة واحدة معرضة للسقوط ثم للضياع. مع العلم أن التعامل بالأسهم في الشركات سواء أكانت محلية أم دولية يعتبر من أخطر القنوات الاستثمارية، فهناك كارثة المناخ، وهناك كارثة بنك الاعتماد، وهناك كارثة الاثنين الأسود، وهي كوارث عالمية ذهب ضحيتها مجموعة من ذوي الغنى الواسع؛ فاضطر بعضهم إلى الانتحار، ولئن صدرت الفتاوى بجواز التعامل مع هذه الصناديق الاستثمارية في أسهم الشركات وبقيودها وضوابطها فلا يعني ذلك سحب الخطر من هذا النوع من الاستثمار. فأخطار التعامل بالأسهم قائمة فنحن نرى أن هناك شركات انخفضت قيمة أسهمها إلى ما لا يقل عن ٣٠٠٪ وهي شركات إسلامية لملاك مسلمين.

وخلاصة الجواب عن هذا السؤال أنه لا يظهر لي أن الاقتصاد الإسلامي، أو الاقتصاد المحلي، أو المصارف الإسلامية، سيتضرر من وجود هذه القنوات الاستثمارية في أسهم الشركات الدولية،

فالناس أكثر حذرًا، والمال يعتبر من أجبن الممتلكات ظهورًا ونشاطًا. وأهل التقى والصلاح يعلمون الحلال والحرام فيما يأتونه وما يذرونه. والله المستعان.

س ١١٤: هل يحقق الاستثمار في أسهم الشركات العالمية فرصًا للنفوذ المالي الإسلامي في أسواق الاقتصاد العالمية؟

الجواب: الحمد لله، قد لا يتيسر لي الجواب الشافي عن هذا السؤال؛ لأن الاستثمار في أسهم الشركات العالمية يعتمد على الحذر والحيلة وبذل المزيد من التحري عن نجاح هذه الشركات، إذا اتجهوا بها إلى ما فيه سعادة الإنسانية، ونشر وسائل الأمن والرخاء فيما تنتجه هذه الشركات، وقد تكون هذه الشركات متصفة بسوء المسلك والتعامل بما يعود عليها بالمحق فتبوء بالفشل والخسارة. والله المستعان.

س ١١٥: يذكر السائل أن لديه مالا وقد وضعه في البنك الربوي، وأنه يعطيه فائدة ربوية تغطي أجرة الشقة التي استأجرها، ويسأل عن هذه الفائدة: هي حلال أم حرام؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن هذه الفائدة حرام، وأنها ربا صريح، وأن أخذها ودافعها ملعونان على لسان رسول الله ﷺ:

«لعن الله آكل الربا وموكله» فعلى السائل تقوى الله تعالى، والتوبة من فعله الذميمة، وسحب ماله من البنك، والبحث عن مصرف إسلامي يقوم باستثماره الاستثمار المشروع. والله المستعان.

س ١١٦: شخص يبيع بالتقسيط بعد إتمام كافة المطالبات يقوم المشتري ببيع العين المشتراة. والسؤال: هل يحق للبائع دخول المزاد وشراء ما سبق أن باعه علماً بأن المدين له كامل التصرف ولن يبيع إلا بأفضل قيمة؟

الجواب: الحمد لله، من صور البيوع الممنوعة بيوع العينة وصفتها أن يبيع التاجر سلعة على أحد الناس بثمن مؤجل، ثم يقوم هذا المشتري ببيعها على التاجر الذي اشتراها منه بثمن عاجل أقل من ثمن بيعها عليه. وأما إذا باع التاجر سلعة على أحد الناس بثمن مؤجل، ثم وجد هذه السلعة تباع في المزاد فاشتراها من غير مواطأة ولا تحيل مع من باعها عليه بأجل، فلا يظهر لي مانع من صحة شرائه إياها لانتفاء الربية في ذلك. والله أعلم.

س ١١٧: كلفني شخص بشراء سلعة بمقدار مائة ريال ولكن حصلت على خصم عند شرائها، فهل الخصم يعتبر حلالاً لي؟

الجواب: الحمد لله، الذي كلف السائل بشراء سلعة بمائة ريال يعتبر هذا التكليف توكيلاً. والوكالة عقد أمانة، فعلى هذا السائل الوكيل أن يذكر لمن كلفه بأنه حصل على خصم خاص له، وأنه يستبيحه في أخذه، فإن أباحه فيها ونعمة، وإلا فقيمة السلعة ما دفعه ثمناً لها، وإن كان ناقصاً عما قدرها به المكلف فإن أخذ السائل هذا الخصم دون إشعار مَنْ كلفه بذلك فأخذه إياه حرام. والله أعلم.

س ١١٨: وضعت مبلغاً من المال في مصارف غير إسلامية، وقررت سحبه ووضعه في بنك إسلامي، فهل يجوز أن أتبرع بالربح لبعض الأقارب اليتامى أم لا؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الفائدة الربوية حرام وهي وسيلة من وسائل محق المال الحلال إذا اختلطت فيه. قال تعالى ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦] والواجب على المسلم الحرص على تقوى الله تعالى ومراقبته، وأن يتعد عن البنوك الربوية من حيث الإيداع عندها والتعامل معها واستثمار ماله لديها. فذلك كله من قبيل التعاون على الإثم والعدوان. ومتى وجد من المسلم تهاون في ذلك ثم جاءه من ربه موعظة فانتهى عن التعامل معهم، وظهر له عندهم فائدة ربوية فله

أخذها و صرفها في وجوه البر، ومن ذلك ما ذكره السائل على بعض الأقارب واليتامى المحتاجين فلا بأس بصرفها عليهم. وإخراجها من قبيل التخلص منها لأنها مال حرام لا يجوز له تملكها، ولا يجوز أن يعتبرها من زكاته ولا من صدقاته، وإنما هي مال خبيث يجب التخلص منه في وجوه الخير. والله أعلم.

س ١١١: ما حكم من يشتري سلعة بمبلغ ٦٠ ريالاً ويبيعها بمبلغ ٢٨٠ ريالاً؟ وما الربح المسموح به شرعاً في التجارة، أحياناً أبيع السلع بمكسب ضئيل وأحياناً بمكسب كبير إذا اختلف المشتري مع أن السلعة هي نفسها فهل هذا جائز؟

الجواب: الحمد لله، قال تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ فمن اشترى سلعة بثمان معين وباعها بأكثر من ذلك ولو كان ربحه فيها كثيراً فلا بأس بذلك، إذا لم يكن البيع مشتملاً على غش أو تدليس أو غبن فاحش أو استرسال جاهل في السوق، أو نحو ذلك من مبطلات البيع. والله أعلم.

س ١٢٠: هل يجوز بيع الذهب بالذهب أم ذلك محرم؟ فزوجتي لديها ذهب وتريد استبداله بذهب آخر فطلب منا

البائع بوضع ما عندنا على الميزان، وأعطانا بدلا منه بكمية من الذهب أقل وقال لنا إذا أردتم أكثر تدفعوا الفرق، فهل يجوز ذلك التبادل أو شراء الذهب بالذهب؟ وكيف التصرف إذا أردنا استبدال الذهب القديم بذهب جديد؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا بمثله وزنا بوزن يدا بيد لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل يدا بيد، ولا تشفوا بعضها على بعض». فإذا أراد المرء بيع الذهب وشراء بدله من الذهب فإنه يبيع ذهبه بثمان مخالف لجنس الذهب من فضة أو نقد ورقي، ثم بعد ذلك يشتري ما يريد من الذهب بثمان مخالف لجنسه لجنس الذهب، فينبغي إخبار بائع الذهب بالطريقة الشرعية المعتبرة في البيع، وأن طريقته التي ذكرها السائل في سؤاله طريقة غير صحيحة لاشتغالها على ربا الفضل، حيث أخذ ذهبا بذهب أقل منه وهذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تشفوا بعضها على بعض». والله أعلم.

س ١٢١: أقوم بتبديل العملة النقدية بعملة أجنبية بالضعفين أي الدينار بدينارين وقد سمعت أن هذا يعتبر ربا وقال بعض الناس بأنه تجارة. أرجو إيضاح حكم الشريعة في ذلك.

الجواب: الحمد لله، إبدال العملة بعملة أخرى يعتبر صرفاً. والصرف لا يخلو أمره إما أن يكون صرف عملة بمثلها أي من جنسها، كمن يشتري عملة جزائرية بعملة جزائرية أو من يشتري ذهباً بذهب أو فضة بفضة، فهذا النوع من الصرف يشترط له شرطان: أحدهما التماثل فلا يجوز دينار بدينارين ولا جنيه ذهب بجنيهين إلا أن يتحدا في المقدار وزناً أو مقداراً، والشرط الثاني التقابض في مجلس الصرف. وأما إن اختلفت العملتان كدينار جزائري بدولار أمريكي أو ذهب بفضة، فهذا النوع من الصرف يشترط له شرط واحد هو التقابض في مجلس الصرف لقوله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم، إذا كان ذلك يدًا بيد». والله أعلم.

س ١٢٢: بعض أصحاب العقارات اعتادوا ياخذون من

المؤجر ما يسمى خلو رِجل. هل هذا يجوز؟

الجواب: الحمد لله، المعروف أن خلو الرِّجل يكون بين مستأجر ومستأجر آخر يجل محله إذا رضي المؤجر بالمستأجر الآخر. فيدفع المستأجر الآخر مبلغاً من المال للمستأجر الأول

يجري الاتفاق بينهما على مقداره ليحل محله في الاستئجار. وهذا يعتبر من العوض لقاء التنازل عن الاختصاص؛ لأن الاختصاص حق لصاحبه يجوز له التصرف فيه تصرف المحق في حقه من هبة أو بيع أو نحو ذلك. ولكن يشترط لذلك رضا مالك العقار المؤجر بالمستأجر الجديد ووجود اختصاص المستأجر الأول في استمرار تجديد الاستئجار. والله أعلم.

س ١٢٣: رجل له دين عليّ، وعندما حان موعد السداد سلمته دينه كاملاً ولكني أعطيته هدية. فهل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، إذا كان الأمر كما ذكره السائل من أن الهدية التي أعطاها لدائنه كانت بعد أدائه دينه، فلا بأس في ذلك، وليست من مسائل القروض التي تجر نفعاً فتحرم لذلك. وإنما هذا من قبيل الأحسن قضاء وقد قال ﷺ: «أحسنكم أخلاقاً أحسنكم قضاءً» أو كما قال ﷺ. والله أعلم

س ١٢٤: هل يجوز بيع الثمار وهي فوق أشجارها قبل أن تنضج؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز بيع الثمرة قبل أن تصلح. وصلاح الزروع اشتداد حبه، وصلاح ثمرة النخيل اصفرارها أو احمرارها. وصلاح بعضه صلاح لجميعه. فإذا صلحت الثمرة

جاز بيعها وهي على أشجارها. وأما قبل صلاحها فلا يجوز بيعها لما في ذلك من الغرر والجهالة بصلاح الثمرة من عدمه. والله أعلم.

س ١٢٥: هل تجوز مبايعة الصبي كأن يشتري الصبي سيارة أو أرضاً أو ماشية دون علم وليه؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن التصرفات الشرعية واعتبار موجبها من الالتزامات من حقوق وواجبات يشترط أن تكون ممن هو أهل للتصرف. وأهلية التصرف يشترط لها التكليف من بلوغ وعقل وإيناس رشده. وبهذا يتضح أن الصبي قاصر عن أهلية التصرف، فإذا تصرف في تعامل كبيع أو شراء نحو ذلك فإن نفاذ هذا التصرف موقوف على إجازة وليه، فإن أجازته صح، وإن اعترض عليه ورفضه بطل. ورأي الوصي وقراره في إجازة تصرف الصبي من عدمه مشروط بتحقيق المصلحة للطفل أو دفع المفسدة عنه. والله أعلم.

س ١٢٦: هل يجوز شرعاً الدخول مع بنك يتعامل بالفائدة في مشروع على أساس المضاربة، بمعنى أن يمول البنك المشروع وأن يقوم العميل بأمر الإدارة؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع من المشاركة بين بنك ربوي

ومسلم في مشروع اقتصادي على سبيل المضاربة بحيث يعطي البنك هذا الرجل مبلغاً من المال يغطي تكاليف المشروع، ويقوم الرجل بالعمل في هذا المال بالطرق الشرعية الخالية من المحاذير الشرعية، ويكون له قسط من الربح لقاء عمله في هذا المال. ولا يؤثر على صحة شركة المضاربة بينهما أن مال البنك جاء بطريق ربوية فالمضارب وهو رب العمل لا دخل له في طريق تحصيل البنك هذا المال. ولا يخفى أن حرمة المال ليست في ذاته وإنما في طريق كسبه.

ولقد كان السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم يتعاملون مع أهل الكتاب من يهود ونصارى. ومعروف أن من اليهود والنصارى مَنْ يكون في مكاسبهم أموال ربوية، ولم يكن هذا مانعاً من التعامل معهم مادام المتعامل معهم لا يأخذ ربا، ولا يُمكن المرابي من العمل في مال المضاربة حتى يكون في عمله أخذ ربا أو إعطاؤه، ولقد توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي، فإذا لم يترتب على شركة المضاربة التي ذكرها السائل أخذ ربا أو إعطاء ربا أو معاملة ربوية أو بيع محرمة، وإنما هي مضاربة مباحة فلا يضر أن يكون أحد طرفيها بنكاً أو شخصاً غير مسلم إذا لم يكن له عمل فيها. والله أعلم.

س ١٢٧: انتشرت عندنا في الآونة الأخيرة بمصر البنوك الإسلامية والتي تعطي ما يسمى بالربح المتغير وهو يعني إعطاء ربح غير ثابت شهريا يتراوح بين ١٢٪ و ١٧٪ فهل يجوز التعامل مع هذه البنوك؟ وهل هذا النوع من الأرباح حلال؟ وفي حالة عدم جواز ذلك فما هو الحل في نظر سيادتكم؟

الجواب: الحمد لله، إذا كانت هذه البنوك الإسلامية ملتزمة بالتعامل الشرعي وعليها رقابة من شرعيين لهم مقاماتهم العلمية في الفقه الإسلامي، فما ربحته هذه البنوك حلال إن شاء الله، وليس من قبيل الربا؛ لأن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا لا أخذًا ولا إعطاءً، وإنما تقوم باستثمار ما لديها من أموال بالطرق الشرعية المباحة من بيع وتأجير ومشاركة واستصناع ومضاربات قال تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾. والله المستعان.

س ١٢٨: اشتريت قطعة أرض زراعية من شركة من شركات القطاع العام وقد اشترطت الشركة في عقد البيع علي دفع ٤٠٪ من قيمة الأرض نقدًا علي أن أقوم بتسديد باقي الثمن على أقساط سنوية لمدة عشر سنوات بزيادة ٥٠٪ على باقي الثمن. فهل هذا النوع من أنواع الربا؟ وإن كان ربا فما الحل مع هذه الشركة في حالة رفضها استلام باقي الثمن دفعة واحدة؟

الجواب: الحمد لله، قبل الجواب عن هذا السؤال نصور
المسألة حسب فهمنا من سؤال السائل:

اشترى السائل من الشركة قطعة أرض بعشرين ألف جنيه
عشرة آلاف مقدمة وعشرة آلاف مقسطة على عشر سنوات كل
سنة ألف جنيه. وبعد تمام العقد وتعيين الثمن أرادت الشركة أن
تجعل العشرة الآلاف المؤجلة عشرين ألف جنيه إذا كان الأمر
كذلك، فالعشرة الآلاف الزائدة على العشرة الآلاف المؤجلة
تعتبر ربا، ومن أكل أموال الناس بالباطل. فلا يجوز للسائل
أن يدفعها للشركة؛ لأنها ربا وخارجة عن مسمى الثمن الذي
جرى عليه العقد. ولكن إذا كان السائل قد رضي بدخوله مع
الشركة في هذا التعامل الربوي، ثم بعد أن حلَّ الأجل صار
يبحث عن الحلال والحرام فإنه مستحق للعقوبة وهي تكليفه
بدفع هذا المبلغ الزائد لبيت المال عقوبة له. والله أعلم.

س ١٢٩: نحن طلاب مدرسة متوسطة يوجد بمدرستنا
نظام اسمه المساهمة في المقصف، والمقصف هنا عبارة عن دكان
صغير داخل المدرسة يباع فيه الطعام والمثلجات، يدفع الطالب
في أول السنة مبلغ خمسين ريالاً ثم يأخذه في آخر العام مع ربحه.
فهل هذا ربا محرم؟

الجواب: الحمد لله، هذا المقصف الذي وصفه السائل بأنه عبارة عن شركة تجارية بين جميع الطلاب المساهمين، وما زاد عن قيمة المساهمة يعتبر ربحًا هذا الربح ليس من الربا في شيء فهو حلال يستحقه أهل المقصف. والله أعلم.

س ١٣٠: اشترت سلعة ما من تاجر ولأنه لا يوجد عندي مخزن أضع فيه هذه السلع أو لخوفي عليها من الفساد عندي، قلت له اترك هذه البضاعة عندك في المخزن، ثم ما لبث أن زاد سعر هذه البضاعة في السوق، علمًا بأني دفعت قيمتها نقدًا، فهل يجوز للتاجر أن يطالبني بمقدار الزيادة هذه؟

الجواب: الحمد لله، وضعك أيها السائل السلعة التي اشتريتها من التاجر في مخزن بعد قبضها - وضعك إياها في مخزن التاجر يعتبر استيداعًا. وتعتبر البضاعة عنده أمانة، وهي ملكك بعد إتمام شرائك إياها، فإن زادت قيمتها فمن حظك ونصيبك وإن نقصت قيمتها فعليك نقصها، ولا يجوز للتاجر الذي باعك البضاعة أن يطالبك بزيادة على الثمن الذي اشتريتها منه، وإن كان تخزينه لبضاعتك على سبيل الإجارة فله حق المطالبة بالأجرة فقط. والله أعلم.

س ١٣١: ما رأي الشرع في المسابقات التجارية التي لا يصاحبها شراء لسلعة معينة محدودة، ولكن يكون فيها جوائز كبيرة كالسيارات ومبالغ نقدية كبيرة لمن يجيب عن أسئلة معينة؟
الجواب: الحمد لله، إذا كانت الجوائز مكافآت على الإجابة الصحيحة عن أسئلة معينة فلا يظهر لي مانع في جوازها، ولكن بشرط ألا تكون الجوائز مشروطة بشراء كوبونات من التاجر يجري السحب عليها فهذا من ضروب القمار وهو ما يسمي باليانصيب وهو من أكل أموال الناس بالباطل. والله أعلم.

س ١٣٢: أنا عامل أجنبي استقدمني صاحب العمل من بلدي على أن أعمل لديه، ولكن عندما حضرت عنده لم أجد عملاً وقال لي: اذهب اعمل واطلب الرزق، ولكن بشرط أن أعطيه في الشهر مبلغاً معيناً من المال. وسؤالي هو: هل المال الذي يأخذه هذا الرجل الذي استقدمني حلال له؟ وهل يجوز لي أنا أيضاً أن أعطيه مبلغاً معيناً كل شهر نظير عملي في السوق؟

الجواب: الحمد لله، هذه المسألة صدر فيها قرار من هيئة كبار العلماء في المملكة يتضمن أنه لا يجوز لمن يستقدم عاملاً أو أكثر أن يدعه يعمل في السوق لدى غيره، ثم يأخذ من أجرته اليومية أو

الشهرية بعضها في مقابلة كفالتة، ويعتبر ذلك مخالفاً لتوجيهات ولي الأمر المبنية على المصلحة العامة للبلاد والعباد، فضلاً عما في ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، وما يأخذه الكفيل من مكفوله يعتبر كسباً خبيثاً ومالاً حراماً فضلاً عن إثمه على مخالفة ولي الأمر في منع الاستقدام لهذا الغرض الآثم. والله أعلم.

س ١٣٣: هل استبدال الذهب القديم بذهب جديد وأخذ الفرق حرام؟ وهل هو نوع من الربا؟

الجواب: الحمد لله، استبدال الذهب الجديد بذهب قديم أو العكس وأخذ الفرق أو إعطاؤه وذلك على سبيل المصارفة لا يجوز لقوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز»، والذي ينبغي هو أن يباع الذهب الجديد أو القديم بقيمته من فضة أو من الورق النقدي ويقبض الثمن في مجلس البيع بعد أن يسلم الذهب لمشتريه. ثم بعد ذلك يشتري منه ذهباً آخر جديداً أو قديماً ويعطيه قيمته الفضية أو الورقية في مجلس البيع ويتسلم الذهب منه. والله أعلم.

س ١٣٤: أنا شاب أريد الزواج وليس لدي مألٌ أشتري به أثاثاً للمنزل، فذهبت لبعض الأشخاص وعرضت عليه الفكرة، فقال لي: اذهب وسعر الأثاث في السوق. فذهبت وسعرت الأثاث وكان ثمنه ألف دينار نقداً فرجعت للشخص وأرسل معي مندوباً عنه كي يدفع الثمن على أن أردّه لهذا الشخص ١١٠٠ دينار بالتقسيط، فهل هذا جائز؟

الجواب: الحمد لله، الصورة التي ذكرها السائل في البيع بالتقسيط غير صحيحة؛ لأن البائع بالتقسيط لم يملك البضاعة وإنما دفع ثمنها عن السائل المشتري من غيره، وسجلها عليه بزيادة مائة دينار فهذا التصرف هو ما يسمى لدى البنوك الربوية بالتمويل بالفائدة الربوية، وهو عين الربا والصورة الصحيحة هو أن يشتري هذا الشخص الذي ذهب إليه السائل البضاعة شراءً ناجزاً وبعد قبضه إياها يبيعها على هذا السائل بما يتفقان عليه من ثمن حالٍّ أو مؤجل أو مقسط، سواء أكان بمثل ثمنها أم بزيادة أم بنقص. والله أعلم.

س ١٣٥: عرض عليّ مشاركة شخص في عمل تجاري حلال هو برأس المال وأنا بعلمي، وأن نتقاسم الربح، والمشكلة

هنا تتعلق برأس المال فهو من مصدر غير شرعي فهل يجوز أن
أشارك في ربح رأس المال أم لا؟

الجواب: الحمد لله، يقول ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبينهما
أمر مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات
فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام،
كالراعي يرمى حول الحمى يوشك أن يقع فيه» فلو بحث السائل
عن مشارك آخر غير الذي عرض عليه مشاركته بهال حرام لكان
هذا أسلم له وأبقى على التقوى والنزاهة في الكسب والعمل،
ومن ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه. ولا يعني هذا أن الدخول
معه حرام إذا كان العمل التجاري بيد هذا السائل الملتزم بما يحبه
الله ويرضاه، ولو دخل السائل مع مَنْ عرض عليه المشاركة على
سبيل المضاربة كما وضح ذلك في سؤاله فأخذ السائل مال المضاربة
واستعمله في تجارة أو صناعة أو زراعة مباحة، بعد اتفاقها على
عقد المضاربة بشروطها، فلا يظهر لي بأس في صحة ذلك، ولا
يؤثر على صحة المضاربة أن رب المال اكتسب المال بطريق غير
مشروع فهو محاسب على اكتسابه وحده، وليس للمضارب الذي
هو السائل شيء من رأس مال شريكه رب المال، وإنما نصيبه في
الربح إن كان في مقابلة عمله. والله أعلم.

س ١٣٦: اتفقت مع شخص على شراء سلعة ودفعت عربوناً لتلك السلعة، ولكن في الوقت المحدد لاستلام السلعة لم أحضر لاستلامها لظروف خارجة عن إرادتي فقال لي صاحب السلعة: إن العربون ليس لك حق في استرداده، فهل العربون من حق البائع مقابل تأخري عن تسلم السلعة؟

الجواب: الحمد لله، اتجه بعض أهل العلم إلى اعتبار العربون من حق البائع، إذا عدل المشتري عن الشراء، أما إذا لم يعدل عن الشراء ولكنه تأخر في استلام السلعة المشتراه وقد اختار إمضاء عقد الشراء فإن العربون يعتبر جزءاً من ثمن السلعة، وعلى المشتري دفع بقية الثمن، وأما العربون فقد انتهى حكمه بعد مضي مدة الخيار وتم عقد البيع. وصار العربون بعد ذلك جزءاً من الثمن. والله أعلم.

س ١٣٧: قال صلى الله عليه وسلم: «من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما» ما معنى هذا الحديث؟

الجواب: الحمد لله، اختلف العلماء رحمهم الله في تفسير بيعتين في بيعة. فاتجه بعض محققيهم إلى أن المعنى هو أن يبيع الرجل على آخر سلعة بثمن مؤجل ثم يشتريها منه بثمن عاجل

أقل من ثمن مشتراه، وهذا النوع من البيع يسمى بيع العينة، وقد جاءت أحاديث تنهى عنها، وتعتبرها من أقسام الربا. وبعضهم فسرها بقول البائع للمشتري أبيعك هذه السلعة بألف ريال حالا أو أبيعك إياها بألف ومائتين مؤجلا مدة سنة مثلا فقال المشتري: قبلت، وافترقا ولم يحددا صورة من البيع من هاتين الصورتين، فهذا بيع باطل حيث إن القبول للشراء غير معلوم، هل هو بالثمن المعجل أم بالثمن المؤجل على أي حال فكلا الصورتين غير جائزة. والله أعلم.

س ١٣٧: رجل أودع عندي أمانة من نقود وهو في بلد آخر طلبها فأرسلتها له مع أحد الأشخاص الأمناء سرقت منه في الطريق هل عليّ شيء لصاحب الأمانة؟

الجواب: الحمد لله، إذا كان الأمر كما ذكر السائل من أن صاحب الأمانة طلب منه إرسال أمانته وأرسلها له مع أحد الأشخاص الأمناء ثم سرقت منه فإذا لم يكن من هذا الذي أرسلت الأمانة معه تقصير في حفظها وكان أهلا لتحمل الأمانة من حيث التقوى والقوة والنباهة والأمانة، فلا شيء على السائل تجاه صاحبها، فالسائل أمين على أمانته وقد طلب منه صاحبها،

إرسالها فأرسلها مع أمين تقي قوي غير مقصر في حفظها فليس عليه ضمانها والحال ما ذكر. والله أعلم.

س ١٣٨: اقترض شخص مبلغاً من المال أي من الدولارات منذ أكثر من عام، وقام بردها بعد ذلك بقيمتها بالريال وقت شرائهم وليس بأسعار الدولار ليوم رد الدين، ثم الرد بغير نوع العملة المقترض بها. ما حكم الدين في ذلك؟ حيث سمعت أن هناك حديثاً من رسول الله ﷺ ما معناه: أنه يجب رد الدين بنفس العملة التي اقترض بها؟

الجواب: الحمد لله، إذا كان في ذمة المرء دين لأحد الناس بالدولار مثلاً وبعد مدة أراد وفاءه الدين الذي عليه بعملة أخرى كالريال مثلاً، فإذا تراضيا على صرف معين، بحيث يرد له عن الدولارات التي في ذمته ريات سعودية بما يتفقان عليه من المصارفة فلا بأس بذلك؛ لما روى عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في حديث المصارفة عما في الذمة وجواز ذلك. والله أعلم.

س ١٣٩: من أحد إخواننا المسلمين في الهند يقول: إنه لا يوجد مصارف إسلامية في بلده، ويخزن لأحدنا مبلغ من النقود يخشى عليه من الآفات المتعددة عند حفظه في المنزل أو إيداعه عند أحد من الناس، ولهذا يضطر للإيداع في البنوك في الهند وهي بنوك ربوية كما

لا يخفى، ويعطونا عن الإيداع فوائد ربوية، فهل يجوز - والحال ما ذكر - الإيداع في البنك؟ وهل يجوز أخذ الفائدة التي يدفعها البنك؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الإنسان يلزمه حفظ ماله بأي وسيلة من وسائل الحفظ فإذا لم يجد يدًا أمينة مليئة موثوقة يحفظ عندها ما يملكه من مال يحتاج إلى الحفظ مثل النقود، واحتاج إلى حفظه في البنوك الربوية حيث لا توجد عنده بنوك إسلامية، فإن هذه حاجة عامة له ولجميع إخوانه ممن تشبه حالهم حاله، وقد ذكر أهل العلم أن الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الفردية، وبناء على هذا فلا يظهر لي مانع شرعي من الإيداع في هذه البنوك الربوية لغرض الحفظ.

أما إذا كان القصد من الإيداع أخذ الفوائد الربوية، فهذا لا يجوز والمودع في هذه البنوك لهذا الغرض - أي غرض الاستثمار الربوي - واقع تحت لعنة الله تعالى حيث ثبت عن رسول الله ﷺ قوله: «لعن الله أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه» وإذا أودع المسلم في البنك لغرض حفظه ماله فقط ولم يكن هناك جهة موثوقة لإيداع هذا المال عندها وأعطاه البنك الربوي فوائد لقاء الإيداع، فيجوز للمودع أن يأخذ هذه الفوائد ويصرفها في مصارف خيرية على الفقراء والمساكين والمرافق التي يرتفق بها

المسلمون مما لا تتوفر لديهم. ولا يجوز له أن يضيفها إلى ماله، ولا أن يجعلها من زكاته، ولا أن يصرفها فيما يعتبره وقاية لماله كالضرائب والرسوم، وإنما يصرفها في المصارف الخيرية تخلصاً منها، ومنعا للعدو أن ينتفع بها أو يصرفها إلى عدو آخر ينتفع بها أو يصرفها فيما يضر المسلمين. والله اعلم.

س ١٤٠: رجل أقرضته ثلاثين ألف روبية باكستانية لمدة شهرين، اشترطت عليه أن يسددي إياها ألف دولار أمريكي فهل يصح هذا الشرط؟ وإذا لم يصح فما البديل؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي جواز ذلك؛ لأن هذا يعتبر من المصارفة. والمصارفة يشترط لها الحلول والتقابض في مجلس العقد إذا اختلف الجنسان، وإذا اتحدا في الجنس فيشترط التماثل والتقابض في مجلس العقد. وإذا كان السائل يخشى من تدني قيمة الروبية الباكستانية مدة بقاء هذا القرض أو الدين في ذمة مدينه فإن المخرج من ذلك أن يصرّف الثلاثين ألف روبية إلى دولارات ويقرضها رفيقه، أو أن يبيعه سلعة بالدولار وأن يكون مؤجل الدفع فيستقر الدولار في ذمة المدين. فإذا حل الأجل سدده بالدولار، وبذلك يتتفي عن السائل المحذور الذي ذكره عن تدني العملة الباكستانية. والله أعلم.

س ١٤١: أعمل مندوبَ مشتريات أسماك لإحدى الشركات، وأقوم بشراء الأسماك بطلب من المسؤول عن الطلبات، وقد تعاقدت مع أحد الموردين للأسماك على أن آخذ منه نسبة في الأسماك التي يوردونها من غير علم الشركة، علمًا بأن الشركة موافقة علي أسعار الشراء. أفتوني في ذلك.

الجواب: الحمد لله، هذا التصرف من السائل يعتبر من أنواع الخيانة ومن التصرفات الباطلة وما ينتج له من كسب يعتبر كسبًا حرامًا، ورضا الشركة بسعر الشراء لا يبيح له هذا التصرف؛ لأن الشركة قد وثقت فيه وصدقته على ثمن الشراء، فهو بالنسبة للشركة وكيل لها، فإذا أراد تصحيح تصرفه فعليه أن يشعر الشركة بذلك، فإن أجازت له أخذ نسبة من الثمن فتصرفه صحيح، فإن لم تعلم الشركة أو لم تجز ذلك فهذا نوع من أنواع الخيانة. والله أعلم.

س ١٤٢: إلى الأخ المكرم سعادة الأستاذ عمر بن محمد الثنيان حفظه الله ووفقه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فقد وصلني استفتاءؤك عن حكم ادخار موظفي شركة أرامكو المنتهي بتسليمه للموظف بعد عشر سنوات بزيادة ١٠٠٪ وقد قرأت الاستفتاء،

وجرى مني تصوره ومقارنته بنظام تقاعد الدولة وما فيه من فوارق تعطي أفضليته. وملخص هذا الادخار أن الموظف في الشركة يدفع للشركة من راتبه الشهري نسبة لا تزيد عن ١٠٪ وقد تصل انخفاضاً إلى ١٪ وبعد عشر سنوات تدفع الشركة كامل ادخاره وبزيادة ١٠٠٪ من كامله. وأن الدخول في هذا الادخار اختياري، وللموظف خلال مدة عشر سنوات أن يسحب من مدخره ما يريد ويعيده متى أراد، وأن هذه الزيادة - المكافأة - لا تخضع لتصرف الموظف في سحبه وإعادة سحبه، ولا لزمّن إعادة السحب، وإنما المعيار في تقدير هذه الزيادة - المكافأة - إجمالي مبلغ ادخاره حتى وقت تصفية حسابه. وأن غرض الشركة من ذلك تشجيع العمالة عندها للاستمرار في العمل لديها وإغراء العمالة الخارجة عن عملها لإيثارها العمل لديها على غيرها. والسؤال هل هذه الزيادة التي تدفعها الشركة للموظف بعد تمام عشر سنوات من خدمته في الشركة حلال أم هي حرام؟ تدخل في أبواب الربا وأكل أموال الناس بالباطل.

وبعد تأملي الاستفتاء وما صحبه من توضيح وبيان، ملخصه ما ذكر في صدر خطابي هذا إليكم، ظهر لي أن ما تقوم به الشركة من استقبالتها مدخرات موظفيها بالصفة المذكورة في السؤال،

وكذلك طريقة إعادتها لهذه المدخرات بالزيادة المذكورة في السؤال، وباشتراط الخدمة عشر سنوات. ما تقوم به الشركة من هذا التصرف مع عمالها وموظفيها لا يظهر لي دخوله في أبواب الربا ولا عقود الغرر والجهالة والمقامرة وبالتالي فالزيادة التي يأخذها الموظف علي ادخاره تعتبر حلالاً؛ فهي في الواقع مكافأة من الشركة لموظفيها وتشجيع لهم على الادخار، والشركة بأخذها هذا النظام - نظام الادخار - تصيد عصفورين بحجر واحد. أحدهما حفز الموظف على الادخار الموجب للاقتصاد في الإنفاق. وفي هذا مصلحة للموظف وأخذ بتأمين مستقبله ومستلزمات احتياجاته المستقبلية. والثاني ارتباطه بالشركة ابتداءً واستمراراً، وفي هذا مصلحة للشركة من حيث ضمان عمالة تراها كافية لمتطلبات نشاطها واستمرار ذلك النشاط ومضاعفته. ولا شك أن غرض الشركة من بذل هذه الزيادة على الادخار هو إعطاء الموظف مكافأة على خدمته واستمراره في الخدمة. والغرض من نظامها الادخاري هو الأخذ بطريقة تستطيع بها إعطاء كل موظف ما يستحقه من مكافأة تتفق مع عمله ومكانته في نطاق العمل.

وليست هذه الزيادة من قبيل ربا الفضل ولا ربا النسيئة لما يأتي:
أولاً: ليست الزيادة مرتبطة ببقاء مبلغ الادخار بدليل جواز
سحبه أو السحب منه بدون تأثر السحب على هذه الزيادة بذلك،
حتى ولو طال زمن استعادة هذا المبلغ من الموظف الذي سحبه
طالما أنه أعاد كامل المبلغ الذي سحبه، ولا أن المكافأة مربوطة بقدر
المبلغ المتبقي من الادخار فلا أثر من ذلك على هذه الزيادة - المكافأة.

ثانياً: لمبلغ الادخار نسبة للحد الأعلى فلا يجوز لموظف أن
يودع ما يزيد على ١٠٪ من راتبه، وهذا يعني أن الشركة لا
قصد لها في تقبل الودائع من موظفيها غير مصلحتهم في تأمين
مستقبلهم. ومصلحة الشركة في اختيار عمالة مؤهلة قابلة
للاستمرار في العمل لديها.

ثالثاً: لو كان للشركة قصد في الادخار غير ما ذكر لكان منها
تقبل لزيادة الادخار عن الحد الأعلى، وتقبل للادخار من غير
موظفي الشركة.

رابعاً: لو كان للشركة قصد استثماري لودائع موظفيها لما
سمحت لواحد منهم بسحب ما ادخره أو بعضه، ثم إعادته بعد
زمن قصير أو طويل، ولما كان لذلك التصرف من الموظف

بالسحب وإعادته أثر في انخفاض نسبة الزيادة. وكل ذلك لا تأثير له في ثبات هذه الزيادة.

وليس فيما تعطيه الشركة لموظفيها زيادة على ما ادخروه ولا غرر ولا جهالة ولا مقامرة ولا أخذ مال بغير حق ولا إعطاؤه. وإنما هو مكافأة من الشركة لموظفيها الذي اختار الاستمرار في العمل لديها. وقد اتخذت الشركة هذه المكافأة تشجيعاً للموظف في الادخار وأخذاً بقاعدة العدل في الإجراء بين الموظفين لديها بخصوص التشجيع، هذا ما ظهر لي.

وقد عرضت هذه الفتوى على سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - بواسطة الشيخ إبراهيم الحصين رحمه الله وعن طريق الدكتور محمد بن خالد بن فاضل فأقرها سماحته ولم يذكر لي ملاحظة عليها، وقد كنت معلقاً الأخذ بها على رأي سماحته فأجازها، ثم اعتبرتها بعد ذلك. والله أعلم.

س ١٤٣: يسأل أحدهم فيقول: انتشرت في الصحف والمعارض التجارية ومحطات الوقود وفي جمعيات تحفيظ القرآن والجمعيات الخيرية وفي بعض المطاعم ما يسمى بالمسابقات والحوافز التشجيعية على الشراء، بحيث تعرض الصحيفة مسابقة

عن طريق السحب بشرط أن تكون الإجابة على أصل كوبون في الصحيفة نفسها، ولا يجوز أن يكون الكوبون صورة ولا كوبوناً لصحيفة غير معدة للبيع، وكذلك بالنسبة للمحلات التجارية تعطي كل مشتري منها بمبلغ له حد أدنى كوبوناً أو أكثر يجري عليه السحب للحصول على جوائز هذا المحل، وكذلك محطات الوقود تعطي كل من يزود سيارته بوقود منها منديلاً أو أكثر أو كرت عند كل تعبئة منها، حتى إذا بلغت الكروت عدداً معيناً كان لمن بيده هذه الكروت حق تغسيل سيارته وتغيير زيتها مجاناً، وكذلك محلات غسيل الملابس تخفض لمن يقدم لها مبلغاً معيناً على حساب تغسيلها ملابسها بالمبلغ نفسه بنسبة ١٠٪ من تكاليف الغسيل، وكلما كان المبلغ كثيراً كانت نسبة التخفيض أعلى.

وكذلك ما يعرض في بعض القنوات التلفزيونية من مسابقات تقتضي أن يكون الاتصال بها للدخول في المسابقة عن طريق شرائح اتصال معينة، تعرضها الجهة الممولة للمسابقة للشراء، وكذلك ما يسمى بشهادات الإيداع في البنوك حيث تقوم البنوك بعرض مسابقات عن طريق كوبونات تعطي لمن يودع في البنك وديعة لها حد أدنى، تبقى في البنك حتى تتم عملية السحب، ثم

بعد ذلك تعاد الودعة لصاحبها، ويسأل السائل عن حكم هذه المسابقات والحوافز.

الجواب: الحمد لله، ما يتعلق بالمسابقات المبنية على السحب للحصول على الجوائز، فإذا كانت هذه المسابقات لا يستطيع الراغب في الدخول فيها إلا بعد دفعه مبلغاً من المال سواء أكان قليلاً أم كثيراً. حيث يمكن أن يخسر هذا المال الذي دفعه. نسبة خسارته ما دفعه هي نسبة مجموع ما يخسره المتسابقون معه والفاشلون معه فهذا النوع من المسابقات من أقسام القمار، وهو ما يسمى باليانصيب حيث يعرض أحد الناس سيارته بمائة ألف ريال يصدر لها عشرة آلاف كرت يبيع الكرت بعشرة ريالات ثم يجري السحب على هذه الكروت، فيربح منها كرت واحد بالسيارة وتخسر الكروت الباقية.

أما إذا كانت المسابقات لا يترتب على الراغب في الدخول فيها دفع مال كمسابقات القرآن الكريم للكبار والصغار التي تعرض على الشاشة السعودية في شهر رمضان، ولا يشترط للإجابة عليها ورق معين فهذه المسابقات جائزة بل هي مستحبة لما فيها من الحفز على تلاوة كتاب الله تعالى والتعرف

على تفسيره، ومثل تلك المسابقات العلمية التي لا يترتب على الدخول فيها خسارة بل تكون الإجابة على أي ورقة تكتب عليها. وبهذا التمهيد والتأصيل للإجابة نستطيع أن نقول بأن المسابقات الصحفية المنتشرة في غالب صحفنا من أنواع اليانصيب حيث إن المتسابق فيها يخسر قيمة الكوبون في الغالب الأغلب، وقد يربح في النادر الأندر. ولا شك أن هذا من القمار ومن الميسر ومن أكل أموال الناس بالباطل ومن التفرير بالناس وإضاعة الأموال وأكلها بغير حق. وقد ذكر لي أحد محرري إحدى الصحف لدينا أن الصحيفة التي يحرر فيها كان عدد النسخ التي تطبع يومياً أربعين ألف نسخة يسترجع منها قرابة عشرة آلاف نسخة. وبعد أن أخذت هذه الصحيفة بإجراءات المسابقات صارت تطبع ثلاثمائة ألف نسخة في اليوم، لا يرجع منها شيء، فالمتسابقون يشترون أعداداً كثيرة لا لقراءتها، وإنما يقصدون من شرائها الكوبون ليتم لهم الدخول في المسابقات بأكثر من كوبون.

لا شك أن هذا هو اليانصيب وهو من أنواع القمار والميسر وأتمنى من إخواننا المسؤولين في بلادنا من أهل هذه الصحف

أن يتقوا الله في إعلامهم، كما أتمنى من المسؤولين لدينا في وزارة الإعلام وهي الجهة المشرفة على الصحافة أن يقفوا من هذه الممارسات موقفاً يتفق مع هوية بلادنا الإسلامية ويبرّتون ذمهم من مسؤولية الحساب عند الله تعالى.

وأما تغسيل السيارة وتغيير الزيت أو تقديم مبلغ للغسال ليكون على حساب غسيل الملابس بتخفيض نسبة من قيمة الغسيل في مقابلة تقديم الأجرة، فلا يظهر لي مانع من اعتبار صحة هذا التصرف؛ لأن ذلك من قبيل التنازل عن بعض حقه - أعني صاحب المحطة أو صاحب المغسلة أو صاحب المحل التجاري - وليس من قبيل القمار؛ لأن المتعامل مع هذه الجهات الثلاث لا يخسر شيئاً حيث إن ما يقدمه من مبلغ هو في مقابلة ما يحصل عليه من عوض ذلك المبلغ، وما يحصل عليه من جائزة هو من قبيل الحوافز على التعامل معهم.

وأما البوكيمون فهو نوع من القمار الصريح، فضلاً عما يشتمل عليه من رموز عقدية إلحادية تكاد السموات تنفطرن منها وتنشق الأرض وتخر الجبال من سوء مقاصدها، فتعالى الله وتقدس عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

أما كونه نوعاً من القمار فيظهر ذلك من تصور اللعب به. حيث تكون اللعبة به بين اثنين فأكثر يتنافسون في استحواذ كل واحد منهم على ما بيد الآخر من قطع معينة، يجري تأمينها في أسواق الألعاب بأسعار يخضع قدرها للعرض والطلب، وقد يتم تأمينها بوسائل أخرى كتعبئتها لبعض الوجبات السريعة أو علب البطاطس. وقد يعرضها اللاعب الكاسب على اللاعبين الخاسرين ثم يعاد لعبها مرة أخرى ليخرج من اللعبة الخاسر.

لا شك أن هذا عين القمار فهذه اللعبة تربية لأبناء العالم على ممارسة القمار، فضلاً عما في ذلك من القول على الله تعالى بما لا يليق بجلاله وعظمته فقد نشر أحد الأجباب في إحدى صحفنا المحلية ترجمة بعض الكلمات المشتملة عليها هذه اللعبة الشيطانية وما فيها من تنقص واستهانة بجلال الله وعظمته - تعالى الله وتقدس - فجزى الله قادتنا كل خير، حيث طهروا بلادنا من هذه القاذورات المنتنة، وآمل أن تتبعها من حكومتنا الرشيدة عزيمة على الصحافة بمنع هذه المسابقات فهي تدريب وتيسير لأعمال القمار والميسر في بلادنا. والله المستعان.

س ١٤٤: هل تجوز الإقالة في السلم؟

الجواب: الحمد لله، تجوز الإقالة في السلم قبل حلول الأجل وبعده، وقبل قبض المسلم فيه وبعده وذلك عند جمهور الفقهاء. يقول الشيرازي في المذهب: «يجوز فسخ عقد السلم بالإقالة، لأن الحق لهما، فجاز لهما الرضا بإسقاطه، فإذا فسخا رجع المسلم إلى رأس المال. فإن كان باقياً وجب رده وإن كان تالفاً ثبت بدله في ذمة المسلم إليه». (ج ١ ص ٣٠٩).

وفي شرح منتهى الإرادات: (وتصح إقالة في سلم لأنها فسخ (و) تصح إقالة في (بعضه) وأنها مندوب إليها. وكل مندوب إليه إذا صح في شيء صح في بعضه..) (ج ٢ ص ٢٢٣). وفي الفتاوى الهندية. (يجب أن يعلم أن الإقالة في السلم جائزة). (ج ٣ ص ١٩٥).

وفي المدونة الكبرى قال مالك لنا فيمن أسلم دابة في طعام فحل الأجل فأراد أن يقيله، قال: لا بأس أن يقيله ويأخذ دابته.. قلت (سحنون): فإن أقاله قبل محل الأجل؟ قال (ابن القاسم): لا بأس بذلك أيضا في قول مالك (المدونة الكبرى ج ٣ ص ١٥٦). (وانظر: بداية المجتهد ٢ / ١٨٠-١٨١).

ونقل ابن قدامة في المغني عن ابن المنذر: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الإقالة في جميع ما أسلم فيه جائزة (ج ٤ ص ٣٣٦). والله أعلم.

س ١٤٥: هل يجوز شراء الأسهم العادية للشركات التي تعمل في أنشطة مباحة ونسبة الدين تقل عن ٣٠٪ وذلك عن طريق السلم؟

الجواب: الحمد لله، كل ما جاز بيعه وكان مما يثبت في الذمة، وينضبط بالوصف وكان مقدور التسليم في المحل جاز فيه السلم. وقد أجازت ندوة البركة الرمضانية المباحة في الأسهم فالقياس جواز السلم فيها إذا كان محل التسليم في وقته ممكناً، بحيث يكون عام الوجود في محله. والله أعلم.

س ١٤٦: إذا كانت شركة تحت الإنشاء، هل يجوز أن يمول البنك جزءاً من أسهمها سلماً؟

الجواب: الحمد لله، اشترط الفقهاء أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله. قال ابن قدامة: «ولا نعلم فيه خلافاً» أما وجود المسلم فيه عند العقد فليس شرطاً لصحة السلم عند جمهور

الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية، فيجوز السلم في المعدوم وقت العقد ويجوز فيما ينقطع من أيدي الناس قبل حلول الأجل. وخالف في ذلك الحنفية فقالوا بعدم صحة السلم، إلا فيما هو موجود في الأسواق في وقت العقد إلى محل الأجل دون انقطاع. قال الكاساني في البدائع «ومنها أن يكون موجوداً من وقت العقد إلى وقت الأجل فإن لم يكن موجوداً عند العقد أو عند محل الأجل أو كان موجوداً فيها لكنه انقطع من أيدي الناس فيما بين ذلك كالثمار والفواكه واللبن لا يجوز السلم (ج ٥ ص ٢١١).

وذلك لأن القاعدة عندهم أن الدين يحل بموت المدين فإذا لم يكن موجوداً من وقت العقد إلى وقت التسليم، آل إلى غرر هو عدم القدرة على التسليم ولكن نظراً إلى أن الشركة تحت الإنشاء محل نظر وشك في توفر أسهما في وقت التسليم فالذي يظهر عدم جواز ذلك لأن المسلم فيه وهو أسهم هذه الشركة تحت الإنشاء ليس عام الوجود في الغالب وفي نفس الأمر يجوز العدول عن إنشاء الشركة. والله أعلم.

س ١٤٧: شرط المثلية، هل ينطبق على السلع الصناعية أم أنها تعتبر من المعينات في العصر الحديث؟

الجواب: الحمد لله، لا يقتصر جواز السلم على المثليات كالكيل والموزون والمذروع والمعدود بل يجوز في القيميات التي تقبل الانضباط بالوصف فالسلف الصناعية مما ينضبط بالوصف ومما هو مقدور على تسليمه عند محله، فما يغلب وجوده عند حلول الأجل فيجوز فيه السلم قال ابن قدامة: «الشرط الخامس وهو كون المسلم فيه عام الوجود في محله ولا نعلم فيه خلافا».

(المغني ج ٤ ص ٣٢٥). والله أعلم.

س ١٤٨: هل يجوز بيع السلم في سلع لها ماركات تجارية؟ وما الحل إذا عجز عن تسليم السلعة ذات الماركة ويمكن أن يوفى بسلعة مطابقة للمواصفات لكن ليس لها نفس الماركة التجارية؟

الجواب: الحمد لله، إذا أمكن وصفها وصفاً نافعاً للجهالة، وكانت مما يثبت في الذمة ويوجد عند محل الأجل فالظاهر الجواز. أما استبدال السلعة الموصوفة في العقد بسلعة أخرى أو ماركة أخرى فإن كان قبل حلول الأجل، فذلك غير جائز لقوله ﷺ: «من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره» ولأنه من تصرف المسلم فيه قبل قبضه. وهو غير جائز. قال الكاساني:

(لا يجوز استبدال المسلم فيه قبل قبضه بأن يأخذ رب السلم مكانه من غير جنسه). (البدائع ج ٥ ص ٢١٤). فإذا كان الاستبدال عند أجل التسليم لم يجز؛ إن كان طعاما. قال ابن جزى في القوانين الفقهية: (من أسلم في طعام لم يجز له أن يأخذ عنه غير طعام ولا أن يأخذ طعامًا من جنس آخر، سواء كان ذلك قبل الأجل أو بعده؛ لأنه من بيع الطعام قبل قبضه) فإن كان غير طعام جاز له أن يأخذ غيره إذا قبض الجنس الآخر مكانه، فإن تأخر القبض عن العقد لم يجز لمصيره إلى الدين بالدين. (ص ٢٧٤).

وعلى ذلك إذا أتى بسلعة أخرى من جنس السلعة المتعاقد عليها ونوعها ولكن على صفة دون الصفة المشروطة جاز للمسلم قبوله، لكنه لا يلزمه ذلك القبول؛ لأن فيها إسقاطاً لحقه. وإذا أحضره بصفة أجود لزمه قبوله؛ لأنه أتى بما تناوله العقد وزيادة. وإن أتى بنوع آخر من نفس الجنس أي سلعة مطابقة للمواصفات ولكن من ماركة ما تم التعاقد عليه فقد اختلف في ذلك الفقهاء قال الحنابلة لا يلزمه قبوله؛ لأن العقد تناول ما وصفاه على الصفة التي شرطها وقد فات بعض الصفات فإن

النوع صفة وقد فات (المغني ج٤ ص ٣٤٠) وللمسألة ثلاثة أوجه عند الشافعية لا يلزم قبوله ويجب ويجوز. اهـ.
(النووي روضة الطالبين ج٤ ص ٣٠).

قال ابن قدامة: «ليس له - أي المسلم - إلا أقل ما تقع عليه الصفة؛ لأنه إذا أسلم إليه ذلك فقد سلم إليه ما تناوله العقد فبرئت ذمته منه» (المغني ج٤ ص ٣٤١).

ولا ريب أن الماركات التجارية من أهم صفات السلع وأكثرها تأثيراً على ثمنها وماليتها. فيجوز للمسلم قبول السلعة إذا اختلفت الماركة واتحدت المواصفات، ولكن لا يلزمه أن يقبل وله حق الإصرار على الماركة التي جرى عليها التعاقد. والله أعلم.

س ١٤٩: هل يجوز السلم في الأراضي؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز السلم في معين، فإن عين له أرضاً وباعها عليه بطريقة السلم لم يجز؛ لأن السلم بيع موصوف في الذمة وليس بيع معين. ولا يتصور بيع أرض موصوفة في الذمة لاختلاف المواقع وندرة تطابق أوصافها. الأمر الذي يجعل المسلم إليه غير قادر على تسليم الأرض المسلم فيها عند المحل،

إلا أن يمتلكها عند الابتداء، فتتعين فلا يكون بيعها سلمًا، وقد نص الفقهاء على عدم جواز الإسلام في الدور والعقار، قال ابن رشد: «واتفقوا على امتناعه (أي السلم) فيما لا يثبت في الذمة وهي الدور والعقار». (بداية المجتهد ٢ / ١٥١).

س ١٥٠: هل يجوز تسليم السلعة في بيع السلم قبل حلول الأجل؟ وهل يصح الإشارة إلى ذلك في العقد؟ وهل تجوز مسألة «ضع وتعجل» في السلم؟

الجواب: الحمد لله، لا يجوز مطالبة المسلم إليه بالدين المسلم فيه قبل حلول أجله، ولكن إذا أتى به قبل الأجل وقبله المسلم فهذا جائز. فإن لم يقبله، هل يجبر على أخذه؟ اختلف الفقهاء، فقال المالكية: «إذا دفع المسلم فيه قبل حلول الأجل جاز قبوله في اليوم واليومين» (بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٣٢) وقال في المغني لابن قدامة: إذا أتى به إليه قبل محله فينظر فيه، فإن كان مما في قبضه قبل محله ضرر إما لكونه مما يتغير كالفاكهة والأطعمة كلها. أو كان قديمه دون حديثه كالحبوب ونحوها لم يلزم المسلم قبوله؛ لأن له غرضًا في تأخيرها وكذلك الحيوان؛ لأنه لا يأمن تلفه ويحتاج إلى الإنفاق عليه... وإن كان مما لا ضرر في قبضه بأن يكون مما لا

يتغير كالحديد والرصاص... فعليه قبضه لأن غرضه حاصل مع زيادة تعجيل المنفعة، فيجري مجرى زيادة الصفة وتعجيل الدين المؤجل. اهـ (المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٣٣٩).

وعلى ذلك إذا شرط المسلم إليه على المسلم أنه متى سلمه المسلم فيه فعليه قبضه وقبوله جاز ولزمه ذلك الشرط. وإن شرط المسلم على المسلم إليه عند التعاقد التسليم قبل حلول الأجل فهو إلغاء للأجل البعيد فيكون أجل الدين هو ذلك التاريخ القريب. ولكن يجب أن يكون أجل التسليم قبل حلول الأجل معلومًا. وأما مسألة «ضع وتعجل» فلا يظهر لي مانع من الأخذ بها إذا اتفق الطرفان عليها ولكن لا يلزم أحدهما بقبولها دون رضاه. ولا يلزم المسلم بالتنازل عن بعض دينه لقاء التعجيل ولكن إذا اتفق الطرفان على التعجيل والوضع جاز ذلك؛ لأن الحق محصور لهما وفيهما. والله أعلم.

س ١٥١: أعمل على شركة تستورد على بواخرها لحوم الخنازير والخمر. فهل يجوز لي أن أشرف على تنزيلها من البواخر؟

الجواب: الحمد لله، هذه الشركة آثمة في تجارتها ومعاملتها السيئة في التجارة بالمحرمات والذي يعمل معها

متعاون معها على الإثم والعدوان ومعصية الله ورسوله،
وعليه فيجب على هذا السائل أن يتقي الله ربه، وألا يعمل
في هذا المجال الآثم. فالمتعاون على الخير كفاعله، والمتعاون
على الشر كفاعله قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾
[الطلاق: ٢-٣]. والله المستعان.

س ١٥٢: ما حكم العمل في شركات التأمين؟ وهل الراتب
الذي أتقاضاه حلال؟

الجواب: الحمد لله، اختلف أهل العلم في حكم شركات
التأمين فذهب بعضهم إلى تحريمها مطلقا. وذهب آخرون إلى
إباحتها مطلقا. وذهب فريق منهم إلى تقسيمها إلى قسمين
شركات تأمين تعاونية وشركات تأمين تجارية. أما شركات
التأمين التعاونية فقد أجازوها وقالوا بأنها من التعاون على البر
والتقوى. وشركات التأمين التجارية حرموها وقالوا: إنها من
أقسام أكل أموال الناس بالباطل. والذي يظهر لي أن تقسيمها
إلى تعاوني وتجاري تقسيم لا أثر له في الحل والحظر، حيث إن
عناصر قيامها متحدة سواء أكانت تجارية أم تعاونية، وأما

العمل فيها فمن أراد الاستبراء لدينه وعرضه فعليه البعد عن جميع الأمور المشتبهة. والله اعلم.

س ١٥٣: هل يجوز أن يشترط على المضارب أو الوكيل بالاستثمار في أنشطة لا يقل عائدها عن نسبة محددة من الأرباح؟ وهل يعتبر ذلك تعهداً واجب التنفيذ على المضارب أو الوكيل بالاستثمار بأن يلتزم لرب المال أو الموكل بعائد معين على رأس المال تحقق فعلاً من النشاط أو لم يتحقق؟ وفي حال مخالفة القيد المشار إليه، هل يضمن المضارب أو الوكيل بالاستثمار ما نقص عن النسبة الثابتة المحددة أو يضمن الفرق في حدود ربح المثل أو ثمن المثل؟

الجواب: الحمد لله، ذهب جمهور العلماء إلى أن المضاربة مخالفة للقياس؛ وذلك لأنها إجارة بأجر مجهول ومعدوم ولعمل مجهول. وقد جازت للحاجة فجاءت الرخصة بالأخذ بها وجاء النص بجوازها وإقرارها. وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على أن المضاربة ليست على خلاف القياس فهي من عقود الشركات وليست من عقود المعاوضات. ولا خلاف بين أهل العلم في أن لرب المال أن يشترط على المضارب شروطاً يحمي به ماله من الضياع كاشتراطه أن يكون الاستثمار في تجارة

معينة، وفي أماكن محدودة، وعلى ألا يبيع بالأجل. وذكر أن من مستند مثل تلك الشروط أثري العباس بن عبد المطلب وحكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي هذين الأثرين الاشتراط على المضارب ألا يسلك بهال المضاربة بحرًا، ولا ينزل به واديًا، ولا يشتري به ذات كبد رطب فإن فعل ضمن.

وهذا يعني أن المضاربة في المال تكون مطلقة وتكون مقيدة، فإذا كانت مطلقة فللمضارب التصرف المطلق في الاستثمار في حدود ما هو مباح ويقوى به الظن لديه بتحقيق المصلحة في ذلك. وهو أمين في تصرفه وفي دعواه توخي المصلحة. ولا ضمان عليه في حال وجود ضرر أو خسارة، إلا أن يكون ذلك نتيجة تعدد أو تفريط فيضمن ذلك. وأما المضاربة المقيدة بمثل قيود العباس وحكيم أو غيرها مما به حماية مال المضاربة من التعرض للضرر أو الخسارة فيجب على المضارب الالتزام بشروط التقييد. فإن خالف ضمن ما ينتج عن ذلك من ضرر أو خسارة.

وحيث إن تقييد المضارب بشروط يلتزم بها قد يكون في بعضها ما يتعارض مع الغرض من مشروعية إباحة المضاربة. فقد اختلف أهل العلم في إجازة شروط تحول دون حرية المضارب في الاستثمار

بقدر الحاجة، فجاء عن المالكية والشافعية منعهم ذلك؛ لأن مثل هذا الشرط يتعارض مع حرية المضارب في الاستثمار ومع أصل الغرض من إجازتها. وأما الحنفية والحنابلة فقد أجازوا ذلك ما دام الاشتراط لا يقيد المضارب في توخي الربح والنشاط المعتاد. وقد أجمع أهل العلم على أن المضارب أمين، وأنه لا يضمن خسارة رأس المال إلا بتعدُّ أو تفريط، وأن له جزءاً من الربح على ما يتفق عليه مع رب المال. فإن شرط عليه ضمان نقص المال بلا تعدُّ أو تفريط فالمضاربة فاسدة، وفي حال فساد المضاربة فحكمها الفسخ ونفاذ ما تم تنفيذه منها ولرب المال الربح وعليه الخسارة وللعامل أجره المثل في حال وجود الربح من التصرف. أما إذا لم يوجد ربح من التصرف فقد اختلف الفقهاء في ذلك فبعضهم أوجب للعامل أجره المثل مطلقاً ربح المال أو خسر. وبعضهم قال بوجوب أجره المثل للعامل في حال وجود الربح أما إذا لم يوجد ربح فلا حق له في ذلك قياساً على المضاربة الصحيحة.

وإذا خالف المضارب شرطاً صحيحاً اشترطه عليه رب المال، فقد ذكر بعض أهل العلم أن المضارب بذلك متعدٍ فيضمن لرب المال ماله. وللمضارب الربح المتفق عليه إن كان وعليه ضمان

الخسارة. وفي حال تعهد المضارب لرب المال بضمان نسبة محددة من الربح ربح المال أو لم يربح فإن كان العجز عن تحقيق الربح أو كان وجود الخسارة ليس راجعاً إلى تقصير المضارب، وأن نشاطه كان فيما هو متوقَّع ربحه بالنسبة المطلوبة فلا يلزم المضارب ضمان ما تعهد به؛ لانتفاء تقصيره ولالتزامه بما قيدته به المضاربة.

وقد أجمع الفقهاء على أن المضارب لا يضمن خسارة المال في المضاربة إلا إذا تعدى أو قصر فذلك من باب أولى لا يضمن الربح. وإذا كان انتفاء الربح أو حصول الخسارة راجعاً إلى تقصير المضارب أو مخالفته شروط تقييد المضاربة فيضمن المضارب ما تعهد به لرب المال.

والذي يترجح لي في هذه المسألة القول: بأن العدل يقتضي أن الخسارة يضمنها المضارب في حال التعدي. فإن تحقق ربح أقل من النسبة التي اشترطها رب المال وكانت هذه النسبة لمخالفة المضارب الشرط الصحيح من رب المال فيضمن المضارب نقص النسبة المحددة. وما حصل من ربح فبينهما على ما اشترطاه، وبهذا نستطيع أن نقرر عقوبة المضارب على مخالفته وأن نعدل في إيقاع هذه العقوبة وفق حجم ضرر رب المال من المخالفة. والله أعلم.

س ١٥٤: هل يجوز السحب ببطاقة الائتمان عن طريق مكتب الموظف المختص في المصرف سواء أكان المصرف المصدر للبطاقة أم كان مصرفاً آخر؟

الجواب: الحمد لله، إذا كان السحب عن طريق المصرف (مصدر البطاقة) فلا يظهر لي جواز أخذ عمولة أو أجره على هذا السحب؛ لأن هذا السحب هو من أنواع الإجراءات المتبعة في الحسابات الجارية مع العملاء، أما إذا كان السحب بموجب هذه البطاقة من مصرف آخر فهذا المصرف الآخر الحق أن يأخذ أجره لخدمة هذا العميل - حامل البطاقة - لكن ينبغي أن تكون أجره محددة وعلى ألا يكون لحجم المبلغ المسحوب أثر في الزيادة أو النقص؛ لأن الخدمة خدمة دفترية لا أثر لاختلاف حجم المبلغ المسحوب في تكاليف إثباتها. وهذا المبلغ الذي هو أجره هذه الخدمة لا يظهر لنا مانع في أن يتقاسمه هذا المصرف مع المنظمة العالمية، ومع مصدر البطاقة. فهو حق من حقوق هذا المصرف المسحوب منه وله الحق أن يتنازل عن جزء من حقه لأي جهة مختصة حسب ما يجري الاتفاق فيما بينه وبين غيره من الجهات المذكورة. والله أعلم.

س ١٥٥: هل يجوز أخذ أجره على السحب عن طريق جهاز
الصرف الآلي؟

الجواب: الحمد لله، لا بأس بأخذ أجره مقطوعة لقاء كل
سحب سواء أكان الجهاز مملوكاً لمصدر البطاقة أم كان جهازاً
لغيره، حيث إن الأجرة المقررة على هذا السحب هي في مقابلة
خدمة استمرارية في كل وقت يحتاجه العميل سواء أكان وقت
عمل أم كان وقتاً لا عمل فيه كالإجازات والعطل وخارج
الدوام. ولا يظهر مانع من تحديد مبلغ السحب إذا كان ذلك مبنياً
على اتفاق أو تنظيم فيما بين مصدر البطاقة وحاملها. والله أعلم.

س ١٥٦: اقترض شخص مبلغاً من المال من الدولارات منذ
أكثر من عام وقام بردها بعد ذلك بالريال وقت شرائهم وليس
بأسعار الدولار ليوم رد الدين ثم الرد بغير نوع العملة المقترض
بها. ما حكم الدين في ذلك؟ حيث سمعت أن هناك حديثاً من
رسول الله ﷺ ما معناه أنه يجب رد الدين بنفس العملة التي
اقترض بها.

الجواب: الحمد لله، الحمد لله إذا كان في ذمة المرء دين لأحد
الناس بالدولار مثلاً وبعد مدة أراد وفاءه لصاحب الدين بعملة

أخرى كالريال مثلاً، فإذا تراضيا على صرف معين بحيث يرد له عن الدولارات التي في ذمته ريات سعودية مثلاً فلا بأس بذلك إذا كان بسعر يومه وتفرقا ولم يكن بينهما شيء لحديث ابن عمر المشهور. والله أعلم.

س ١٥٧: سائل يسأل: هل يجوز له مبادلة ذهب قديم بذهب جديد وزيادة؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن لمبادلة الذهب بذهب آخر أحكاماً يجب التقيد بها سواء أكان هذا الذهب تَبْرًا أم مسكوكًا أو مصنوعًا لقوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض». وعليه فلا يجوز مبادلة الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل سواء بسواء مع الحلول والتقابض في مجلس العقد. كما لا يجوز أن تقدر قيمة الذهب القديم بمبلغ من الثمن الورقي ثم تقدر قيمه الذهب الجديد بثمن آخر، ويأخذ البائع من المشتري الفرق بين الثمنين؛ لأن المبادلة من قبيل المصارفة والمصارفة من شروطها التماثل في حال اتحاد جنس العوضين. والله أعلم.

س ١٥٨: رجل يملك أسهمًا في شركة معينة ثم إن هذه الشركة قررت إعطاء كل مساهم حق شراء سهم مع سهم

من أسهمه التي يملكها بالقيمة الاسمية، مع العلم أن القيمة السوقية لهذه الأسهم تزيد كثيرًا عن القيمة الاسمية، فهل يجوز لهذا الرجل أن يبيع حقه في شراء هذه الأسهم الإضافية؟ وإذا جاز له فهل يجوز بيعها بيع عربون؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع شرعي في جواز بيع هذا الرجل المساهم حقه شراء أسهم إضافية بقيمتها المحددة من الشركة، حيث إن هذا الحق اختصاص وقد اتجه كثير من أهل العلم على جواز بيع الاختصاص والتنازل عنه بعوض أو بغير عوض، ولكن بشروط:

أحدها أن تكون الشركة قد قامت بإنفاذ قرارها الصادر منها بزيادة رأس مالها؛ لأنها قبل الإنفاذ يحتمل أن تعدل عن قرارها؛ فيسقط ذلك الحق حيث إنه قبل إنفاذ قرار الزيادة يعتبر حقًا غير مستقر، ولا يخفى أن من شروط صحة البيع أن يكون المبيع مملوكًا لبائعه ملكًا تامًا.

الثاني: أن تسمح الشركة ببيع هذا الحق؛ لأنه في حال عدم سماحها يعتبر مبيعًا غير مقدور على تسليمه ومن شروط صحة البيع أن يكون المبيع مقدورًا على تسليمه.

الثالث: أن تكون الشركة وما لها من فروع ذات نشاط حلال، بحيث لا تكون شركات محرمة كشركات الخمور والخنازير والبنوك الربوية، فهذه الشروط الثلاثة يتضح لنا القول بجواز بيع الحق في الشراء وهذا الحق وإن لم يكن عيناً مملوكة فهو اختصاص وقد اتجه بعض أهل العلم إلى القول بجواز بيع الاختصاص والمعاوضة عليه. والله أعلم.

س ١٥٩: هل هناك ضرر من التعامل بالأسهم الدولية على الاقتصاد الإسلامي أو المحلي؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن مجالات النشاط الاقتصادي كثيرة جداً وليست محصورة في التعامل بالأسهم ومن حصر نشاطه الاقتصادي في التعامل بالأسهم، فقد أخذ بصفة من صفات الحمقى الذين يجعلون بيئهم في سلة واحدة معرضة للسقوط ثم للضياع، مع العلم أن التعامل بالأسهم في الشركات سواء أكانت محلية أم دولية يعتبر من أخطر القنوات الاستثمارية، فهناك كارثة المناخ و كارثة بنك الاعتماد و كارثة الاثنين الأسود، وهي كوارث عالمية ذهب ضحيتها مجموعة من ذوي الغنى الواسع مما اضطر بعضهم إلى الانتحار. ولئن صدرت الفتوى بجواز التعامل في

هذه الصناديق الاستثمارية في أسهم الشركات بقيودها وضوابطها، فلا يعني ذلك سحب الخطر من هذا النوع من الاستثمار، فأخطار التعامل بالأسهم قائمة لا سيما في الأسهم العالمية، فنحن نرى أن هناك شركات انخفضت قيمة أسهمها إلى ما لا يقل عن ٣٠٠٪. وهي شركات إسلامية لملاك مسلمين. والله أعلم.

س ١٦٠: أحدهم يسأل عن حكم العمل في البنوك الربوية؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن البنوك الربوية تستبيح ما حرمه الله من الربا أخذاً وعطاءً وقد ثبت عن رسول الله ﷺ قوله: «لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه» ولا يخفى أن العمل في البنك يتناول التريج لنشاط البنك وتوثيق تعامله الربوي. وتوثيقها يكون بالكتابة ثم إن جميع الموظفين في البنك يقومون بأعمالهم الميسرة لأعمال البنك، وهذا تعاون على الإثم والعدوان فعلى من يلتزم بتقوى الله ومخافته والعناية بطيب كسبه أن يتعد عن مجالات الرب و الشك في خبث المكاسب. وأقل ما يقال في العمل في البنوك الربوية: إنه من الأمور المشتبهة وقد قال ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام». والله المستعان.

س ١٦١: ما حكم التورق لتشجيع العملاء على الاستثمار لدى المصارف الإسلامية؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي ما يؤثر على جواز التورق لتشجيع العملاء على الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الإسلامية؛ لانتفاء المانع الشرعي من ذلك، حيث إن الهدف من التورق تحقيق المصلحة بحيث يتوفر لطالب التورق السيولة التي يستطيع استثمارها دون أن يكون وراء ذلك إكراه أو اضطرار أو استغلال لضعف أو حاجة. والله أعلم.

س ١٦٢: هل التورق بصفته صيغة تمويل عامة يقوم إلى جانب الصيغ الأخرى؟

الجواب: الحمد لله، سبق الحديث عن هذا العنصر وأن التورق صيغة من صيغ التمويل والحصول على السيولة ذات الاحتياج، وأنه جائز إلا أن يستخدم في قلب الدين على المدين المعسر فهذا لا يجوز؛ لتعارضه مع الأمر بإنظار المعسر إلى ميسرة قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

س ١٦٣: ما أثر التورق والتوسع في الأخذ به على الصيغ الأخرى من حيث الاستخدام والابتكار؟ وهل هو من صيغ المربحة؟

الجواب: الحمد لله، الواقع أن التورق يعتبر من صيغ الاستثمار وتلبية الاحتياج من حيث قدرته على التمكن من توفير السيولة. وقد يكون التورق بطريق المراجعة، وقد يكون بطريق المساومة إلا أنه صيغة شرعية استطاع بها أهل الصلاح والتقوى أن يجدوا فيه بديلا عن القروض الربوية.

وقد كان للأخذ به أثر محسوس على تقلص القروض الربوية سواء أكانت قروضا شخصية أم قروضا لشركات ومؤسسات، حيث انحصرت نسبة نشاطها بمقارنتها بنسبة استخدام التورق إلى ٣٠٪ بحيث استحوذ التورق على ٧٠٪ من القروض الشخصية الربوية وبزيادة مستمرة. أما صيغ الاستثمار الأخرى من مراجعة أو مشاركة أو عقود سلم أو استصناع، أو غير ذلك من الصيغ الشرعية مما يتعلق بالنشاط الاستثماري، فلم يكن لبيع التورق أثر على هذه الصيغ، حيث إنها صيغ توفر لأصحابها ما يريدونه من التورق نفسه وهو التمويل المالي لتغطية الاحتياج. ولهذا لا يظهر لي أن للتورق آثارا على هذه الصيغ لا في الحال ولا في المستقبل، وإنما أثر التورق على القروض الربوية في تقليصها أو القضاء عليها إن شاء الله. والله المستعان.

س ١٦٤: ما أثر التوسع في التورق على فلسفة المصارف الإسلامية ومستقبلها؟

الجواب: الحمد لله، الحمد لله النقد عنصر التجارة وأساس اعتبارها. والتورق وسيلة من وسائل توفير النقد وتحصيله تحقيقاً للنشاط التجاري للمصارف الإسلامية. ومن المعلوم أن المصارف الإسلامية كانت في موقف عائق لقدرتها على الانطلاق بقوة لمزاحمة نشاط المصارف التقليدية. فجاء التورق عوناً للمصارف الإسلامية على القدرة على المزاحمة، بل التفوق على نشاط المصارف التقليدية. ذلك أن المجتمعات الإسلامية ذات إيمان بالله يدعوها إلى التطلع إلى تعامل إسلامي يبعدها عن آفات الربا وآثامه، والتورق صيغة استثمارية حلت محل القروض الربوية، وأعطت فوائد ومصالح لذوي الحاجات المختلفة، وقد شكك في جوازه بعض أهل العلم ولكن الصحيح أنه جائز؛ حيث إن الأصل في العقود والشروط الإباحة إلا ما دل الدليل على منعه. وقد قال بجوازه مجموعة من أهل العلم.

قال في الإنصاف: «وهو المذهب وعليه الأصحاب»^(١). اهـ.

(١) الجزء الرابع، ص ٢٣٧.

وقال في الروض المربع: «ومن احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بأكثر ليتوسع بثمنه فلا بأس وتسمى مسألة التورق»^(١). اهـ.
وقال في كشاف القناع: «ولو احتاج إنسان إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين مثلاً فلا بأس بذلك نص عليه - وهي أي هذه المسألة - تسمى مسألة التورق من الورق وهي الفضة»^(٢). اهـ.

وصدر بجوازه قرار مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشر المنعقدة ابتداء من يوم السبت ١١ رجب ١٤١٩ هـ وجاء فيه ما نصه: (إن بيع التورق هذا جائز شرعاً، وبه قال جمهور العلماء؛ لأن الأصل في البيوع الإباحة لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولم يظهر في هذا البيع ربا، لا قصداً ولا صورة، ولأن الحاجة داعية إلى ذلك لقضاء دين أو زواج أو غيره). اهـ.

وجاء فيه: (جواز هذا البيع مشروط بأنه لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشترأها به على بائعها الأول لا مباشرة ولا

(١) الجزء الرابع، ص ٣٨٨ مع حاشية ابن قاسم على الروض المربع.

(٢) الجزء الثالث، ص ١٨٦.

بواسطة، فإن فعل فقد وقع في بيع العينة المحرم شرعاً لاشتماله على حيلة الربا فصار عقداً محرماً). اهـ، وصدرت فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية - وبعد أن ذكر في الفتوى صورة المسألة - جاء فيها ما نصه: وهذا العمل لا بأس به عند جمهور العلماء اهـ.

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية ما نصه: «جمهور العلماء على إباحته سواءً مَنْ ساءه تورقاً وهم الحنابلة، أو لم يسمه بهذا الاسم وهم من عدا الحنابلة لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ولقوله ﷺ لعامله على خيبر: «بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيهاً». والله أعلم.

س ١٦٥: ما معنى قول بعض الفقهاء بأن دين السلم دين غير مستقر ومع ذلك يقول بوجود الزكاة على المشتري شراء سلم وفي شروط الزكاة أن يكون المال الزكوي مملوكاً للمزكي ملكاً مستقراً؟

الجواب: الحمد لله، هذه المسألة - ديون السلم - مما اختلف في زكاتها الفقهاء فجمهورهم على أن الزكاة فيها كالزكاة على

الديون فإن كانت على مليء باذل وجبت فيها الزكاة كل حول
إذا كانت معدة للتجارة فإن كانت على معسر أو مماتل فلا
زكاة عليها حتى يقبضها ويستقبل بها حولًا. وهناك من أهل
العلم من قال يزيها إذا قبضها لعام واحد، ولو بقيت عند
المدين سنوات كثيرة. والذين يقولون بأنها مال غير مستقر
ومع ذلك يقولون بزكاتها مع تقريرهم شرط استقرار الملك
لوجوب الزكاة. فهم يقولون بأنه يزي رأس ماله الذي
دفعه إلى البائع سلمًا؛ لأن أمر المسلم إليه -المشتري- لا يخلو
من إحدى حالين إما أن يفي بسداد ما عليه مما أسلم فيه وإما
أن يتعذر ذلك فيرجع رأسمال السلم إلى المسلم وينسخ عقد
السلم. فقالوا بأن المشتري سلمًا رأس ماله مال مستقر فتجب
فيه الزكاة. والله أعلم.

س ١٦٦: ظهر في الأسواق التجارية ما يسمى ببيوع
الأوبشن ومنه بيوع العربون المتداول، وذلك بأن يشتري أحد
الناس أسهمًا بشركات بمبلغ مليون ريال، على أن يدفع عربونًا
قدره خمسون ألف ريال، ويكون له خيار إمضاء البيع أو رده

خلال شهر مثلاً، فإن رد البيع ضاع عليه العربون وأصبح من حق البائع، ثم يكون من هذا المشتري أثناء مدة الخيار بيع هذه الأسهم بماله فيها من حق الخيار من الإمضاء أو الرد وبالعربون أكثر من العربون الذي دفعه، ثم يكون من المشتري الثاني مثل ما كان من الأول، وهكذا يجري تداول شراء هذه الأسهم بين مجموعة من المشتريين، ويكون لكل واحد منهم حق الإمضاء أو الرد باعتبار أن هذا الحق المقابل للعربون اختصاص يجوز بيعه أو الاستعاضة عنه مدة الخيار ويسأل السائل عن حكم هذه البيوع.

الجواب: الحمد لله، بيع العربون من مفردات الإمام أحمد رحمه الله، فقد أجازته، وأخذت بإجازته القوانين الدولية. وهو مسلك من مسالك تيسير أمر البيوع وله في ذلك مستند من النقل عن السلف الصالح ومن العقل أيضاً، إلا أنه يشترط أن يكون لخياره مدة ينتهي الخيار فيه بانتهاء أجلها، أو باختيار أحد الأمرين خلالها - إمضاء البيع أو الرد - سواء أكان ذلك بإفصاح من المشتري دافع العربون، أم كان ذلك بتصرفه في

المبيع تصرفاً يشعر بإمضائه البيع كبيع السلعة أو هبتها أو وقفها أو تأجيرها، أو نحو ذلك مما يعتبر رضا بالبيع وإمضائه وتصرفاً في المبيع تصرف المالك في ملكه.

وعليه فتصرف المشتري ببيعه السلعة خلال مدة الخيار يسقط حقه في الخيار ويثبت البيع وعليه أن يدفع للبائع بقية ثمن السلعة. وقد يرد على هذا بأن للمشتري اختصاصاً منشؤه العربون، حيث يحق له بموجبه التنازل عن هذا العربون لغيره، والجواب على هذا الإيراد من أمرين: أحدهما أن للبائع حق الاعتراض على المشتري بذلك التصرف، حيث إن حق المشتري بالعربون على البائع حق أكدته اتفاق الطرفين البائع والمشتري، فلا يجوز دخول طرف ثالث بينهما إلا بالتراضي. فليس حق المشتري حقاً مستقلاً حتى يقال بجواز تصرفه فيه مطلقاً.

الأمر الثاني: أن تصرف المشتري دافع العربون ببيعه السلعة التي اشتراها يعتبر إمضاءً للبيع وإنهاءً لحق الخيار وهذا حكم العربون، فليس له حق في العربون ومن المعلوم أنه لا يجوز له بيع ما لا يملكه، حيث إن تصرفه بالبيع قطع لحقه في الخيار

والعربون وإمضاء للبيع، وإنهاء لحكم العربون، حيث إن العربون في البيع الأول قد انتهى حكمه بتصرف المشتري فيما اشتراه بما يعتبر إنهاء للخيار وثبوتاً للبيع ويعتبر العربون جزءاً من ثمن المبيع وعلى المشتري الأول دفع بقية ثمن المبيع ويثبت البيع الثاني بين المشتري الثاني والبائع الثاني - وهو بيع عربون - بينهما وأما البائع الأول فقد انتهى أمره وانقطع بيعه وأصبح حقه بقية ثمن ما باعه. والله أعلم.

س ١٦٧: انتشر بين مجموعة من الناس ما يسمى بالسحب على الشهادات، وذلك بأن تقوم مؤسسة مالية بدعوة مجموعة من الراغبين في الدخول بسحب على جوائز ذات قيمة كسيارة أو منزل أو نحوه، حيث يقوم الراغب في السحب بإيداع مبلغ ألف ريال مثلاً يُعادُ له بعد انتهاء أجل السحب ويعطى شهادة على إيداعه وتكون مستنده في الاستعادة، ويحق له بموجب هذه الشهادة أن يحصل على كوبون (كرت) يدخل به في السحب وقد يفوز بالجائزة وقد لا يفوز. فما حكم هذا النوع من المسحوبات؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن مبدأ اليانصيب يعتمد على بذل القليل أملاً في تحصيل الكثير. والغالب الأغلب ضياع هذا المبدول على باذله، والنادر الأندر أن يحصل على الجائزة في مقابلة القليل الذي بذله. هذا النوع من الممارسة معلومة حرمة لدى الجميع وأنه نوع من القمار فقد بذل قليلاً جداً وكسب كثيراً جداً وقد يخسر ما بذله ولا يربح شيئاً وهو الغالب الأغلب. وبمزيد من التأمل والنظر لا يظهر لنا فرق في الحالين؛ فالحال الأولى معلومة ومعلوم وجه القول بحرمتها والتعامل بها. والحال الثانية تعتمد على شرط الإيداع إلى وقت السحب. ولا شك أن المؤسسة المودعة ستستثمر هذه الوديعة مدة ما بين إيداعها وأجل إعادتها. وسيكون ريع استثمارها للمؤسسة الساحبة المودعة هذا المبلغ المودع فلو أودعه وديعة استثمارية لصالحه كما هو الحال في الودائع الاستثمارية على سبيل المضاربة لحصل في الغالب على ربح وديعته، فهو بدخوله في هذا السحب (السحب على الشهادة) قد استحق كوبوناً قيمته ما سيعود على المؤسسة من ريع لقاء استثمارها هذه الوديعة، فصارت هذه الحال كالحال الأولى من حيث اعتبارهما من

حالات اليانصيب (القمار)، وعليه فالدخول في هذا السحب بهذه الطريقة لا يجوز؛ لأنه تعاون على الإثم والعدوان ومن أكل أموال الناس بالباطل . والله أعلم.

س١٦٨: لدينا أطباء يعملون بنسبة معلومة بيننا وبينهم ونقتسم المبالغ النقدية طبقاً للاتفاق المبرم معهم أما بالنسبة للمبالغ الآجلة فإنهم يرغبون في الحصول على نصيبهم في نهاية كل شهر، على الرغم مما يحمله ذلك من مخاطر في عدم تحصيل كامل مستحقاتهم، لذا كان هناك اقتراح باقتطاع نسبة معينة من نصيب الأطباء لقاء تسديدهم في نهاية كل شهر، ونحن بذلك نتحمل كافة مخاطر عدم التسديد أو التأخير في التسديد أرجو التكرم بإفادتنا حول هذا الاقتراح هل هو حلال أم حرام علماً بأنه اختياري لمن أراد؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن استحقاق الطبيب حسب النسبة المتفق عليه معه فهو حقه. فإذا قامت المؤسسة الطبية بسداد استحقاقه معجلاً خصوصاً منه نسبة معينة من الاستحقاق، وتتحمل المؤسسة بعد ذلك مسؤولية التأخر في

السداد أو التعثر في ذلك، هذا التصرف هو من نظائر تحصيل الكمبيالات من طرف ثالث لقاء تعجيل السداد وخصم جزء منه، وهذا غير جائز؛ لأنه يدخل في مكاسب غير مباحة. وقد صدرت مجموعة من الفتاوى الشرعية من المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية بمنع ذلك واعتبار الأخذ به من الفوائد الربوية، ولا يبرر ذلك ما جاء في الاستفتاء بأن المؤسسة الطبية تتحمل كل المخاطر المتعلقة بالسداد ومتابعته واحتمال تعثر سدادها؛ فالطبيب يجب أن يكون بالنسبة لاستحقاقه كالمؤسسة الطبية ينتظر كما تنتظر، ويتحمل بقدر استحقاقه ما تتحمله المؤسسة الطبية من مخاطر السداد وتعثره، واحتمال استبعاد ما تستبعده شركة التأمين مما تراه غير خاضع للتغطية الطبية. والله أعلم.

س ١٦٩: يقوم مكتب عقاري ببيع عقار معين، وعندما يتم البيع بين البائع والمشتري يقول المشتري أو البائع لصاحب المكتب العقاري أنني لن أعطيك إلا مبلغ كذا وهو أقل من السعي المتعارف عليه بين الناس وهو ٥, ٢٪. ويضغط عليه للقبول وموقف صاحب المكتب في هذه الحالة ضعيف؛ لأن

البيع تم فعلاً ولا يستطيع أن يرفض خوفاً من أن لا يحصل على شيء، فيقبل بمثل ذلك مضطراً وهو في الحقيقة غير راضٍ فما حكم مثل هذا الفعل؟ وهل يبقى الفرق على ذمة من خصم من حق صاحب المكتب؟

الجواب: الحمد لله، لصاحب المكتب العقاري أن يطالب البائع أو المشتري حسب العرف السائد بكامل حقه في السعي وفي حال امتناع من عليه الحق عن أداء كامل السعي، فله الحق في التقدم بدعواه لدى القضاء بالمطالبة بما بقي له من سعي حسب المتبع في السوق العقارية. والله أعلم.

س ١٧٠: يقوم مكتب عقاري بوضع لوحة أو الإعلان عن عرض عقار للبيع فيعرف صاحب مكتب عقاري آخر أن هذا العقار معروض للبيع من إعلان المكتب الأول، فيقوم المكتب الثاني بعرضه بنفسه، ويذهب إلى مالك العقار ليعرض خدماته لبيع العقار متجاوزاً صاحب المكتب الأول، فما حكم مثل هذا العمل؟ وهل السعي المتحصل عليه صاحب المكتب الثاني فيما لو باع هذا العقار حلال أم حرام؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن حق السمسرة والدلالة لصاحب المكتب الأول الموكول إليه السعي في بيع العقار المذكور، والمكتب العقاري الآخر يعتبر متطفلاً في تعرضه لعقار لم يوكل إليه أمر بيعه فإذا باعه صاحب المكتب العقاري الثاني فلصاحب المكتب الأول أن يتصالح معه إن أمكن في الاشتراك في السعي فإن لم يتم ذلك، فله حق إقامة دعواه على البائع أو المشتري حسب العرف المتبع، وأما المكتب العقاري الآخر فليس له حق إقامة الدعوى عليه لانتفاء العلاقة معه. والله أعلم.

س ١٧١: إذا عرض أحد عقاره لدى مكتب عقاري لبيعه، وحدد سعراً لذلك العقار ولنفرض مثلاً مائة ألف ريال فيحدث أن يسام هذا العقار لدى صاحب المكتب بمبلغ تسعين ألف ريال، فيرفض صاحب العقار البيع، وبعد ذلك يفاجأ صاحب المكتب العقاري أن مالك العقار قد باع عقاره بمبلغ ثمانين ألف ريال أو بتسعين ألف ريال مباشرة، فهل يلزم مالك العقار سعي لصاحب المكتب؟

الجواب: الحمد لله، إذا باع مالك العقار عقاره أخيراً مباشرة دون واسطة بعد مدة يتغير فيها سعر العقار فلا يظهر

لي أن للمكتب العقاري حقاً في ذلك، وإن باعه في وقت عرضه عن طريق المكتب بتسعين ألف ريال فأرى أن لمكتب العقار حق المطالبة بسعيه؛ لأنه بذل مجهوداً في عرضه للبيع فله حق السمسرة عليه. والله أعلم.

س ١٧٢: بعض الناس إذا أراد بيع عقار لديه فإنه يذهب إلى أحد المكاتب العقارية من أجل عرضه للبيع وبعض المكاتب تشترط على البائع ألا يعرض عقاره لدى مكتب آخر، وأنه لا يتم البيع إلا من قبل المكتب العقاري أو قد يشترط البائع على نفسه أمام صاحب المكتب العقاري بذلك، ولكن يحدث أحياناً أن ينقض البائع الشرط أو التعهد الذي تعهده على نفسه ويبيع عقاره عن طريق مكتب آخر أو يبيعه مباشرة بنفسه دون إذن من صاحب المكتب الأول، فهل مثل هذا التصرف من قبل البائع جائز أم لا؟ وهل لصاحب المكتب العقاري حق مطالبة البائع بالسعي؟

الجواب: الحمد لله، إذا بذل المكتب العقاري الأول مجهوداً في عرض العقار للبيع، ثم تم بيعه عن طريق مكتب عقاري آخر، حيث نقض صاحب العقار شرطه وتعهده. فأرى أن لصاحب المكتب العقاري الأول حق مطالبة البائع أو المشتري

حسب العرف المتبع، وذلك بسعيه. وأما مطالبة صاحب المكتب العقاري الثاني بما أخذه من سعي فلا يظهر لي وجاهة المطالبة لانتفاء العلاقة بينهما. والله أعلم.

س ١٧٣: يسأل أحدهم عن بيع خيار العربون وصورته أن يشتري خالد من زيد من الناس مائة سهم من شركة -أ- بسعر السهم ثلاثين ريالاً، ويدفع للبائع عن كل سهم ثلاثة ريالات عربوناً ويشترط خالد على زيد البائع أن له الخيار في إمضاء البيع أو رده مدة شهر مثلاً، فإن مضت المدة أو قرر تنازله عن شرط الخيار أو تصرف في الأسهم أثناء مدة الخيار بما تنقل به الملكية انقضى خياره، وتعين عليه سداد بقية الثمن وتسلم الأسهم، وإن اختار رد المبيع وفسخ البيع فله ذلك، ويكون المبلغ الذي دفعه عربوناً من حق البائع فيضيع على المشتري. فهل هذا صحيح؟

الجواب: الحمد لله، هذا ما يسمى ببيع العربون وهو جائز لدى الحنابلة، وصدر بجوازه والتعامل التجاري بموجبه قرار المجمع الفقهي بجده ومجموعة من قرارات ندوات علمية وهيئات شرعية للبنوك. وأما إذا رغب المشتري خالد بيع حقه في العربون فباعه على طرف ثالث، فهذا تصرف منه يُبطل حقه تجاه زيد، ويستقر

البيع ويتعين عليه أن يسدد لزيد بقية الثمن. ولا يصح أن يرجع الطرف الثالث على زيد، حيث إن العلاقة الشائبة بين خالد وزيد قد انتهت بتصرف خالد في الأسهم التي اشتراها من زيد. وأسقط هذا التصرف حق خالد في رجوعه إلى زيد بتقرير فسخ البيع.

وأما الطرف الثالث فعلاقته مع خالد. فإن كانت هذه العلاقة مربوطة بالطرف الأول البائع على خالد وهو زيد بحيث يرجع الطرف الثالث على الطرف الأول زيد، فبيع الخيار بهذه الطريقة باطل؛ لأن المبيع انتقل إلى ملكية خالد انتقالاً كاملاً وليس له حق الرجوع على زيد. وعليه أن يتسلم أسهمه من زيد وأن يسلم له بقية الثمن ثم لخالد بعد ذلك أن يبيع هذه الأسهم على من يشاء بيع عربون إن رغب.

ووجه القول بأن حق العربون خيار لا يجوز بيعه هو أن خيار الشرط في العربون مشروط بقاؤه وحق استخدامه بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون استخدام هذا الحق خلال مدة الخيار فلو مضت المدة دون إبلاغ البائع بالرد فلا يقبل من المشتري بعد ذلك قراره الرد. ويعتبر العربون جزءاً من الثمن وعليه أن يسدد للبائع بقية الثمن. وأن يتسلم المبيع إن لم يكن قد تسلمه.

الثاني: أن يكون للخيار أجل محدد حيث لا يصح العربون إلا بتحديد مدة معينة للخيار.

الثالث: ألا يتصرف صاحب خيار العربون المشتري في المبيع بيعاً أو رهناً أو إجارةً أو وقفاً أو هبةً أو غير ذلك من التصرفات المختصة بالمالك في ملكه أثناء مدة الخيار، فإن تصرف فيه بما يظهر من التصرف خيارُ الإمساك فإن هذا التصرف ينهي الخيار وعلى المشتري تسليم البائع بقيمة الثمن. والله أعلم.

س ١٧٤: هل صحيح أن تكلفة التمويل الإسلامي أعلى من تكلفة التمويل التقليدي بواسطة البنوك؟ وهل مخاطر التمويل الإسلامي أعلى من مخاطر التمويل التقليدي؟ وهل التمويل الربوي أرحم على الممول من التمويل الإسلامي؟

الجواب: الحمد لله، لعل هذا السؤال يُذكَر بما قاله كفار قريش حينما قالوا: إنما البيع مثل الربا. فرد الله عليهم بقوله تعالى:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾. فالتمويل الإسلامي بغض النظر عن الإجراءات المتعلقة بتحصيله هو تمويل إسلامي يشتمل على أعيان مباحة وأثمان لها معرفة فهو بيع سلع بأثمان، أما التمويل عن طريق القروض البنكية، فهو بيع نقود بنقود،

ولا يخفى أن بيع الأثمان بالأثمان يعتبر مصارفة لا تصح إلا بتوفر شروط صحتها.

والمصارفة يشترط لها في حال اتحاد العوضين جنسا المماثلة والتقابض في مجلس العقد لقوله ﷺ: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والتمر بالتمر، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدًا بيد، سواء بسواء، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء، فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد) أما إذا اختلفت الأجناس بحيث تكون المصارفة مختلفة العوضين كذهب بفضة، أو ريال سعودي بدولار أمريكي فيشترط لصحة المصارفة التقابض في مجلس العقد لقوله ﷺ: (فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد).

فلا يجوز للمسلم أن يفاضل بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي فالتمويل الإسلامي بيع حلال والتمويل الربوي بيع حرام ﴿وَاحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ ومن يفاضل بينهما فهو يفاضل بين الحلال والحرام. وقد ذكر الله تعالى عن الربا بأنه محل

محق قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ . ثم إن أمر التمويل الربوي له مآل عسير في حال الإعسار عن دفع الحق، حيث إن الفائدة الربوية سائرة مسارها مطلقاً حتى في حال تعثر السداد مهما كان السبب في التعثر، بخلاف التمويل الإسلامي فإذا تعثر السداد بسبب العجز عنه فأمر ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ .

ثم إن التمويلات الإسلامية تُعنى بتنشيط الحركة التجارية في سوق السلع والبضائع، وتحريك عاملي العرض والطلب، وإثراء المصانع والمزارع بعوامل الحركة والنشاط بحكم حاجة السوق إلى الإنتاج، وإيجاد فرص الكسب الحلال والعمل المختلف لفئات المجتمع، وفي هذا قضاء على البطالة أو تقليل لها. وهذه المقاصد الشرعية تتحقق من المعاملات الإسلامية من بيع وشراء وشراكة ومضاربة وسلم واستصناع وتأجير وغير ذلك من قنوات الاستثمار الإسلامي. ولا يتحقق مثلها في التمويلات الربوية بل إن التمويلات الربوية تشتمل على حجب النقود عن الأسواق وجعلها محلاً للبيع والشراء مما يعتبر من أقوى

الأسباب لتفشي البطالة وازدياد التضخم الاقتصادي وانكماش نشاط المصانع والمزارع والأسواق التجارية.

وبهذا نستطيع القول بأن السؤال: هل التمويل الإسلامي تكاليفه أعلى من التمويلات التقليدية؟ سؤال من مسلم في غير محله، ثم إن الإجراءات المتخذة لتحقيق التمويل الإسلامي هي إجراءات تعطي حقيقة التعامل الإسلامي من حيث تحقق ملكية البائع لما باعه، ومن حيث تحقق قبضه ودخوله في دَرَكه وضمانه، ثم القدرة على التصرف فيه ببيع أو تأجير أو شراكة أو غير ذلك من أحوال التصرف المعترف.

وأما القول بأن التمويل الربوي أرحم للمستثمر أو المستهلك من التمويل الإسلامي، فهو قول غير صحيح، لا من الجانب التعبدية والإيماني ولا من الجانب المادي يتضح ذلك فيما يأتي:

أولاً: إن الله سبحانه وتعالى هو مالك الملك وما بأيدينا ملك الله ونحن مستخلفون عليه من قِبَل ربنا. فيجب أن ننفذ في مال الله ما أمرنا الله به من القصد في الإنفاق، وسلامة الكسب، وإدراك حق الله في المال من زكاة وصدقة وصلة وإسهام في مصالح المسلمين.

بخلاف فاقد الإيمان بالله والظالم لنفسه والخائن لأمانته، فهو في حال من القلق والاضطراب وازدواجية الشعور قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾. فهو عبد للمال يسعد بزيادته ويشقى بنقصه وقد تصل شقاوته بنقصه إلى الانتحار كما حصل لمجموعة من رجال الأعمال في يوم الاثنين الأسود، حينما حصل الانكماش الاقتصادي وكساد الأسواق.

ثانياً: أمرنا الله تعالى ونهانا، ويبيّن لنا مسالك الضرب في الأسواق فأحل الله البيع وحرم الربا. ووجهنا تعالى إلى السباحة في البيع والشراء والاقتضاء، والبعد عن الغش والتدليس والغرر والجهالة والميسر والقمار، وبارك لنا في المكاسب المباحة، وحماها بإخراج حق الله تعالى فيها من الآفات والنقص والخسارة. وحمى مملأها من المحق والآفات في أنفسهم وأموالهم وأهليهم وذريتهم، وأعطاهم نتيجة انقيادهم لأوامر الله في الكسب والإنفاق السعادة النفسية والطمأنينة الأمنية والشعور بالقناعة فيما أعطى الله وأخذ، بخلاف المتخبطين فيما تحت أيديهم من مال الله وجمعه من أي طريق، يظن أنه من طرق تحصيله، فأحوالهم الشخصية

والصحية والاجتماعية والأسرية في شقاء وبلاء. ومن ثمار أكلهم الربا اتصافهم بالشح والبخل، وقساوة القلوب، واستمرار الظلم والعدوان واللؤم في التعامل بيعاً وشراءً واقتضاءً، فضلاً عما هم فيه من محاربة لله ورسوله. فأبي المسلكين أرحم وأيهما أطف وأعطف؟! ثم إن المديونية بطريق الربا قد يكون باب الدخول فيها مغرياً، ولكن العاقبة في حال العجز عن السداد عاقبة وخيمة، من حيث تراكم الربا ومضاعفته وصرف النظر عن أي اعتبار موجب لتعثر السداد، أما المديونية بطريق التعامل المباح فهي مديونية ثابتة لا تزيد مطلقاً إلا في حال المطل مع الغني، وأما في حال العجز عن السداد فنظرة إلى ميسرة. فأبي الفريقين أحق بالأمن وأولى وأجدر، لا يستويان ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ ﴾. والحمد لله رب العالمين.

س ١٧٥: هل البنوك الإسلامية قاصرة عن الوفاء بمتطلبات

التجارية والصناعية والزراعية؟

الجواب: الحمد لله، كانت فكرة إيجاد بنوك إسلامية قبل

ثلاثين عاماً حلماً من الأحلام يراود بعض الغيورين على الهوية

الإسلامية الاقتصادية، ولكنها الآن صارت حقيقة من الحقائق

المبشرة بالخير والاتجاه بالمسلمين إلى ما يحبه الله ويرضاه، وفقاً للتوجيهات الإسلامية في الكسب والإنفاق. ولنجاحها وعوامل ثوابتها صار مجموعة من أهل الثراء والغنى يتنافسون في إيجاد هذه المصارف ويُلحُّون على حكوماتهم بالإذن في افتتاحها والترخيص لهم بذلك. كما اتجهت مجموعة من البنوك التقليدية إلى افتتاح أقسام في بنوكهم يخصصونها بالتعامل الإسلامي. وهذا يعني أن البنوك الإسلامية تسهم إسهامًا ملحوظًا ومشكورًا في تغطية متطلبات السوق الإسلامي من تجارة وصناعة وزراعة، ولكن هذا لا يعني أن المصارف الإسلامية قد بلغت الكمال فهي لا تزال في أولى درجات سلم الاكتمال. فنحن نأمل منها الكثير والأخذ بكل جديد في عالم الاقتصاد، مما لا يتعارض مع أصول الإسلام وقواعده. والله المستعان.

س ١٧٦: لدينا مزرعة فيها نخيل بكميات كبيرة نأخذ منه لأنفسنا ونبيع جزءًا منه والباقي يوزع، فما الزكاة المطلوبة في النخيل؟ وهل هي عينية أم نقدية؟ وكم النصاب ونسبة الزكاة فيه؟ وهل في فراخ النخيل التي تباع زكاة؟ ولو بلغ المبيع أكثر من النصاب؟

الجواب: الحمد لله، الناتج من النخيل من التمر تجب فيه الزكاة وقت صلاحه إذا بلغ نصاباً وقدره بالكيلو قرابة ثمانمائة وخمسين كيلاً - ثلاثمائة صاع بالصاع النبوي - وقدر الزكاة نصف العشر فيما يسقى، والعشر فيما لا مؤونة لسقيه كالذي يسقى بمياه الأمطار والأنهار. وأما القول بأن مالك هذه الثمرة من النخيل يوزعها هدايا ونحوها فلا يظهر لي أن توزيع هذه الثمرة يسقط حق الله منها وهو الزكاة. فعليه أن يخرج زكاتها ثم بعد ذلك يتصرف في الباقي حسبما يشاء من هبة أو عطية أو صدقة أو نَحْلَةٍ أو غير ذلك. والزكاة الواجبة عينية وليست نقدية، إلا أن يرى ولي الأمر الاستعاضة عن الثمرة بثمانها فلا بأس بذلك. وأما فروخ النخل فلا زكاة فيها ولا في قيمتها إلا فيما يحول عليه الحول من ثمنها. إن بيعت. والله أعلم.

س ١٧٧: هل يجوز أن يقوم المصرف بدور الوكيل في الصندوق الاستثماري والاستعانة بوكلاء خارجيين لإدارة الصندوق وبأجرة ثابتة تحتسب له في جميع الأحوال؟

الجواب: الحمد لله، إذا كانت المتاجرة في الصندوق الاستثماري في الأسهم محصورة في الضوابط والقيود الصادرة من

الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية حيث سبق صدور قرار
ببيانها واعتبارها، وضرورة التقيدها في التعامل، إذا كان كذلك،
فلا يظهر لي مانع من أن يقوم المصرف في إدارته صندوق المتاجرة
بالأسهم بدور الوكيل بأجر معين، لا دخل له في الربح والخسارة،
وفي حال استعانت بمكتب استشاري أو وكيل عنه في البيع أو
في الشراء فيجب أن تكون أجرته على المصرف الوكيل. وهكذا
جميع ما يتعلق بمصاريف هذا الصندوق فيما يتعلق بإدارته، ولا
بأس من أن يكون للبنك علاوة إضافية تشجيعاً وحفزاً له في الجد
والمتابعة كأن يكون له نسبة ١٥٪ مما يزيد من أرباح تزيد عن
٦٪ مثلاً وأما الشروط والأحكام، فيجب أن تراجع من قبل هيئة
الرقابة والفتوى في البنك بصفة دورية. والله أعلم.

س١٧٨: شاب يذكر أنه من أسرة فقيرة وتهيأ له العمل في
أحد البنوك الربوية وعمله فيه طابع آلة ومحرك شيكات وسكرتير
لمدير الفرع. فهل عمله في البنك حرام؟

الجواب: الحمد لله، ثبت عن رسول الله ﷺ قوله: «لعن الله
آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه» ولا يخفى أن البنوك الربوية
تأخذ الربا وتوكله، وموظفوها هم كتبة الربا وقد يشهدون

عليه، والذي يظهر لي أن العمل في البنوك من الأمور المشتبهة، إن لم تكن من الأمور الممنوعة والداخلية في اللعن الوارد عن رسول الله ﷺ، وقول السائل بأنه فقير ومحتاج ومضطر للعمل في البنك قول لا يؤيد الدخول في المحرمات أو المشتبهات، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام. ولا شك أن الأمر ما جاء عن الله سبحانه وتعالى من قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۗ﴾ والله أعلم.

س ١٧٩: سائل يسأل عن حكم شرائه السيارة مثلا بمبلغ خمسة وثلاثين ألف ريال، ثم يبيعها بالتقسيط بمبلغ خمسة وخمسون ألف ريال فهل هذا البيع صحيح؟

الجواب: الحمد لله، لا شك في صحة هذا البيع بالتقسيط بعد أن تم من البائع تملكه للسيارة ثم بيعها بعد ذلك، فهذا البيع مستكمل لشروطه وأركانه وكون البيع مؤجل الثمن ومقسطاً سداده على فترات معينة، ومعينا مبلغ كل قسط هذا من مبررات القول بصحة البيع. والله أعلم.

س ١٨٠: ما حكم شراء أسهم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار بثمان مؤجل؟

الجواب: الحمد لله، من المعلوم أن شركة الراجحي المصرفية شركة مصرفية إسلامية، والسهم في الشركة يعتبر حصة شائعة في عموم ممتلكاتها من أصول وديون ونقود، وغير ذلك مما ينسب إليها مثل القيمة المعنوية للشركة. - وهي ما بين قيمتها الدفترية وقيمتها السوقية في سوق تداول أسهمها - وبناءً على هذا فلا يظهر لي مانع من تداول أسهمها - بيعاً وشراءً بثمان عاجل أو مؤجل أو مقسط، ولشيخنا الشيخ محمد إبراهيم رحمه الله في مجموع رسائله وفتاواه فتوى بجواز تداول أسهم الشركات المحلية بيعاً وشراءً.

ولا يرد على القول بالجواز بأن من موجودات الشركة نقود من ديون ونقود حاضرة فبيع السهم وشراؤه ليست هذه النقود مقصودة وإنما المقصود شراء السهم الممثل لحصة شائعة في عموم ممتلكات الشركة أو بيعه، هذا ما ظهر لي، وعليه فلا يظهر لي مانع من صحة تداول أسهم شركة الراجحي المصرفية بيعاً وشراءً واستغلالاً. والله أعلم.

س ١٨١: ما رأيكم في تحفظ بعض العلماء على مبدأ الإيجار المنتهي بالتمليك واعتباره عقدين في عقد وفقاً لقولهم؟

الجواب: الحمد لله، من أسباب تحفظ بعض العلماء في ذلك تسمية هذا النوع من الإيجار بالإيجار المنتهي بالتمليك. هي تسمية غير صحيحة، ومن هذه التسمية وقع الوهم وتعمت الصورة. والتسمية الصحيحة هي الإيجار مع الوعد بالتمليك. فمتى انتهت مدة الإيجار أو اتفق الطرفان على تقصير مدته بعد ذلك ثم إنهاؤه بفسخه، تأتي إجراءات مرحلة التملك إما بهبة أو بقيمة منخفضة أو بقيمة المثل، حسبما يتفق عليه الطرفان.

ومن تعليل المتحفظين على القول بالجواز قولهم بأن محل العقد توارد عليه عقدان أحدهما عقد البيع والثاني عقد الإيجار، وهذا غير صحيح من أن محل العقد توارد عليه عقدان: عقد بيع وعقد إيجار، فمحل العقد مشغول بعقد واحد هو الإيجار. وقد أعطى المؤجر المستأجر وعداً ملزماً بتمليكه العين المؤجرة بعد انتهاء مدة الإجارة. والوعد ليس عقداً وإنما هو التزام من طرف لطرف آخر. والطرف الآخر ليس ملزماً بأي جزء من الوعد له.

وإنما الحق له بمطالبته الواعد بما وعد به إن أراد. وهذا هو الفهم الصحيح لهذه المسألة، وقد صدر قرار مجمع الفقه بإجازة الإيجار مع الوعد بالتمليك. والله أعلم.

س ١٨٢: إذا انتقلت ملكية السلعة في نهاية المطاف على أساس الهبة، وكان هناك وعد بالهبة فالمعلوم أن الهبة لا تلزم إلا بالقبض فكيف إذا بدله ألا يوفي بوعدته إلا في مقابل مبلغ إضافي؟ وإذا كان الوعد ملزماً فكيف ذلك والهبة نفسها لا تكون ملزمة إلا بقبضها؟

الجواب: الحمد لله، إذا انتقلت السلعة إلى ملكية المستأجر بالهبة بعد انتهاء مدة الإجارة حيث وهب المؤجر العين المؤجرة للمستأجر. فالعين بيد المستأجر ويده عليها قبض لها، وأما إذا نكل المؤجر عن الوفاء بوعدته الملزم فللمستأجر حق مطالبته بالتعويض عن الضرر اللاحق به لقاء إخلافه الوعد. ومن تضرره - أي المستأجر - أن يكون قد دفع أجره تزيد عن أجره المثل فيطالبه بهذه الزيادة. والله أعلم.

س ١٨٣: مجموعة إحدى شركات ستقوم بتأسيس شركة عقارية عن طريق الاكتتاب العام، وستقوم هذه الشركة العقارية بشراء العقارات التجارية التي تملكها هذه المجموعة

وتستخدمها لتجارة التجزئة، ثم بعد ذلك تقوم الشركة العقارية بتأجير هذه العقارات التجارية على هذه المجموعة لمدة ٢٤ عامًا وقد يكون لدى هذه المجموعة قدرة على استعادة هذه العقارات عن طريق شرائها من الشركة العقارية بعد خمس سنوات أو أكثر من توقيعها عقد الإيجار مع الشركة العقارية، والسؤال: هل يجوز ذلك؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع شرعي من هذا الإجراء والتصرف. فأول الإجراء بعد تأسيس الشركة العقارية أن تقوم الشركة العقارية بشراء عقارات هذه المجموعة، وهذا إجراء صحيح، فهذه المجموعة طرف بائع يملك العقارات محل البيع، والشركة العقارية طرف مشتري، له شخصيته الحكيمة في الأهلية للتصرف بيعة وشراءً وتأجيرًا. ثم بعد ذلك تقوم الشركة العقارية بتأجير العقارات على هذه المجموعة مدة معينة، ولها الحق في تقصير مدة الإيجار بالاتفاق بين طرفي الإجارة حينما يكون لها القدرة في استعادة العقارات بشرائها من الشركة العقارية. وليس في هذا ما يمكن الاعتراض عليه. وقد يقال بأن إعادة هذه المجموعة العقارات إليها بطريق الشراء من الشركة

يعتبر من قبيل بيوع العينة وليس ذلك صحيحًا؛ لأن بيوع العينة يشترط فيها المواطأة على التحيل. وكذلك بقاء العين المباعة على حالها ووصفها وثمرتها. ولا يخفى أن العين المباعة - العقارات - ستتغير حالها بعد مضي خمس سنوات أو أكثر من شرائها وتأجيرها على المجموعة. وذلك من حيث الوصف والتمن والاستهلاك، وعليه فلا يعتبر شراء هذه المجموعة من العقارات من الشركة العقارية من قبيل بيوع العينة والحال ما ذكر. هذا ما ظهر لي. والله أعلم.

س ١٨٤: إذا علم أحد الناس عن طريق عمله بفرصة كسب مستقبلية، كأن يكون مسؤولاً في شركة فيعرف من مسؤوليته أن أرباح هذه الشركة كثيرة، أو أنها ستوزع أسهمًا مجانية، أو أن يكون في بلدية ظهر قرارها بفتح شارع أو ميدان أو سوق تجاري أو نحو ذلك، فيكون من هذا الموظف اغتنام هذه الفرصة ليشتري أسهمًا بتمن أقل من الثمن المستقبلي دون أن يخبر بائع هذه الأسهم بمستقبلها، وإنما يشتري منه على سبيل تغييره إذ لو علم مالك الأسهم بما يعلمه الموظف لما باعها عليه بالثمن المخفض، وكذلك الأمر في مالك عقار على الموقع الذي صدر

قرار البلدية بتحسينه، وبالتالي ارتفاع أمتار العقارات في ذلك الموقع ونحو ذلك كل ما يشابه هذين المثالين. والسؤال: هل الشراء صحيح والحال ما ذكر؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي أن للبائع حق الادعاء بالتغريم والضرر من ذلك إذا استطاع أن يثبت أن المشتري - الموظف - كان يعلم مستقبل هذه السلعة التي اشتراها، وأنه كتم ذلك عنه وغيره بشرائه إياها بثمن أقل مما ستكون عليه بعد إنفاذ ما تقرر، مما له أثر في ارتفاع القيمة. وأرى أن للبائع الخيار بعد علمه بما تقرر إن شاء أمضى البيع وإن شاء عدل. وأما إذا لم يعلم المشتري بما تقرر فلا حق للبائع في الاعتراض. والأصل فيما ذكرنا قصة أحد الصحابة الذي يبيع ويشترى في السوق وهو لا يحسن ذلك فشكا أولاده لرسول الله ﷺ وضعه فوجههم ﷺ إلى أن يقول عند بيعه أو شرائه، لا خِلافة. وبذلك يضمن حق نقص البيع أو الشراء في حال وجود الغرر. ومثل ذلك الحكم حكم تلقي الركبان، والنجش، والاسترسال، وأما الموظف الذي يزاول عملا مثل هذا التصرف فلا شك

أنه مستحق للعقوبة الموجبة للزجر والردع، ومن ذلك فصله وإبطال تصرفه. هذا ما ظهر لي. والله أعلم.

س ١٨٥: هل الصناديق الاستثمارية الإسلامية عليها زكاة؟

الجواب: الحمد لله، هذه الصناديق مختصة بالاستثمار فيما وُسِّمَتْ به بما يظهر من أسماؤها، فهي نشاط تجاري وأصول أموال مهياة للتجارة بالإدارة والتقليب، فهي عروض تجارة تجب الزكاة فيها عند مرور كل حول عليها في رأس مالها وفي أرباحها وفي أصولها المعدة للبيع وذلك كل عام. هذا ما يظهر لي. والله أعلم.

س ١٨٦: ما حكم التأمين على المنشآت العامة؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر لي، والله أعلم، أن التأمين بصوره المتطورة من النوازل المعاصرة في الاقتصاد وجبر الخسائر. وقد عقد لبحث موضوع التأمين مجموعة من المؤتمرات والندوات والحلقات والدراسات، وكان الخلاف في الحكم في التأمين قويًا. فمنهم من منعه مطلقًا وقال بتحريمه، ومنهم من أجاز مطلقًا وقال بإباحته، ومنهم من فصل في أمره فأجاز بعضه ومنع البعض الآخر كالتأمين على الحياة. ومنهم من قسمه إلى تأمين تعاوني فأجاز به وإلى تأمين تجاري فمنعه. وقد صار مني تتبع لهذه

الدراسات، وما نتج عنها من أقوال متعارضة، وما استدل به لهذه الأقوال من أدلة وتعليقات، فظهر لي أن الموضوع لا يزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتأمل، ومناقشة ما استدل به كل فريق من أصحاب هذه الأقوال في ضوء قواعد ومبادئ وأصول شريعتنا الإسلامية وخضوعها للمقاصد والمصالح الشرعية، حيث إن الموضوع من الأمور المستجدة فليس فيه نصوص خاصة به من كتاب الله ولا من سنة رسوله ﷺ ويمكن أن يبحث الموضوع في ضوء الاعتبارات الآتية:

١ - الأصل في العبادات الحظر وفي المعاملات الإباحة، فهل التأمين عبادة أو معاملة؟

٢ - الشريعة مبنية على رفع المشقة وعلى التيسير ونفي الحرج، فهل في التأمين على المرافق العامة والخاصة جبر للمصائب والنكبات؟

٣ - المسلك النبوي لرسول الله ﷺ في التيسير ورفع الحرج والأخذ بما فيه اليسر ورفع المشقة وقد أبانته عائشة رضي الله عنها في قولها: «ما خيّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً».

- ٤ - الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الفردية.
- ٥ - لا اجتهاد مع نص، ولا حَجْرَ على اجتهاد.
- ٦ - الشريعة الإسلامية مبنية على تحقيق العدل والمصلحة وانتفاء المصرة في التعامل والتصرف والإجراء، فكل مصلحة يقتضيها التصرف فثمَّ شرع الله.
- ٧ - ضوابط الكسب والإنفاق مراعى فيها انتفاء الغرر والجهالة والغبن والتدليس والغش والربا والقمار، وأي تعامل يتحقق منه أكل أموال الناس بالباطل.
- ٨ - القول بالتحليل كالقول بالتحريم من حيث المسؤولية الفقهية، وإن القول بذلك من غير دليل قول على الله بغير علم وافتراء على الله. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الأسراء: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦].
- ٩ - النظر في المعاوضة في عقود التأمين هل هي معاوضة بين نقد ونقد أو هي معاوضة بين ثمن هو النقد ومثمن هو الأمن والالتزام بمقتضى تحقيق هذا الأمن على محل التأمين؟

وعليه فإن موضوع التأمين لا يزال محل إشكال لدى مجموعة من أهل العلم، وأرجو أن ينال من فقهاءنا المعاصرين ومن الجامعات الإسلامية ما يستحقه من النظر والتحقيق والدراسة، وأن ينتهي الأمر فيه إلى القول الذي تطمئن النفس إلى قبوله والأخذ به والإفتاء بمقتضاه، وأعتقد أن عقدة الخلاف في حكمه بين أهل العلم جهل نوع المعاوضة في عقود التأمين، هل المعاوضة في هذه العقود بين نقود ونقود أم أن المعاوضة شراء أمن بنقود. والله المستعان.

س ١٨٧: سائل يسأل عن الفوائد الربوية التي تدفعها البنوك لمن يودع عندهم أموالاً لغرض صرفها في مجالات الحاجة إلى الصرف، هل يجوز لمن يأخذها أن يدفعها إلى فقراء مسلمين في مناطق مشهورة بالفقر والعوز والحاجة؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن الإيداع في البنوك الربوية معاونة لهم على الإثم والعدوان؛ لأن البنوك الربوية تستخدم هذه الودائع في ممارسة عمليات الإقراض بفوائد ربوية. وعليه فلا يجوز للمسلم إيداع ماله في البنوك الربوية لغرض استثمارها ربويًا. وأما إذا كان الإيداع لمدة قصيرة ولغرض تيسير صرفها

في صفقات تجارية أو نحو ذلك، فلا يظهر لي مانع من ذلك. وإذا دفع البنك على بقائها فوائد ربوية، فيجوز للمودع أن يأخذها لكن بشرط أن يتخلص منها بصرفها في وجوه البر، ومن ذلك صرفها إلى فقراء المسلمين في المناطق المحتاجة إلى ذلك حسبما ذكر في السؤال، ولا يجوز أن يملكها أو يملك منها شيئاً. والله أعلم.

س ١٨٨: تقوم وزارة المالية بدفع بعض مستحقاتنا عن المشاريع من خلال سندات خزينة محددة فترة سدادها، ويضاف عليها فوائد، ونحن بدورنا نقوم بتسييلها لدى البنوك، ويقوم البنك بحسم نسبة من قيمة المستحق لنا تراوح بين (٢٪ و ٥٪) ويستفيد البنك من النسبتين النسبة المضافة على السند والنسبة المحسومة علينا، فهل يجوز تسييل هذه المستندات علماً أننا نقوم بتسييلها اضطراراً لدفع المستحقات التي علينا والرواتب وخلافه؟

الجواب: الحمد لله، تقديم وثائق هذه المستحقات إلى بنوك للاتفاق معهم على صرفها بعد حسم نسبة منها فائدة للبنك، يعتبر من أنواع تحصيل الكمبيالات من طرف ثالث لقاء الحوالة بكامل المبلغ من مالك هذه المستحقات إلى البنك. وهذا

الإجراء غير جائز فهو من قبيل بيع الدين، ومن قبيل المصارفة الباطلة. والحاجة لا تبرر التعامل بالباطل. ويمكن أن يكون بديل ذلك أن يشتري مالك هذه المستحقات سلعة - أراضٍ أو مبانٍ أو معدات - ممن يستعد بتقبل هذه المستحقات لاستيفائها ممن هي واجبة عليه، ثم تكون هذه المستحقات ثمنًا لهذه السلع يجري تحويل البائع بمبالغها لمن هي له على من استحقت عليه، والله أعلم.

س ١٨٩: لدى شركة عقار محل مؤجر على أحد البنوك الذي نعلم أنه يأخذ الفوائد ويدفعها، فهل هذا العمل يجوز؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن البنوك الربوية أصل نشاطها محرم؛ حيث إن غالب نشاطها الإقراض والاقتراض بالفوائد الربوية وقد ثبت عن رسول الله ﷺ قوله: «لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه» وعليه فإن تيسير أمر هذه البنوك بأي طريق من طرق التيسير يعتبر تعاونًا معهم على الإثم والعدوان وقد نهانا الله تعالى فقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]. والله أعلم.

س ١٩٠: يأتي إلينا في صالة التقسيط أحد راغبي شراء سيارة بالتقسيط ومعه كفيله، فيجري منا الاتفاق معه على شرائه السيارة بالتقسيط والدفعة الأولى والكفالة والتمن وجميع ما يتعلق بالشراء، ثم بعد هذا يكون منا الاتصال بأحد تجار التقسيط ونقدم له عرض الراغب في الشراء، وفي حال موافقته يقوم هذا التاجر بشراء السيارة وبيعها على هذا الراغب في الشراء وفقاً للاتفاق معه على النوع والتمن والتقسيط والدفعة الأولى، وليس لمكتب الصالة غير الوساطة بين المشتري والبائع. فما حكم هذا التعامل؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي بأس في صحة التعامل؛ لأن الاتفاق على طريقة الشراء والتقسيط وجميع ما يتعلق بهذه المبيعة ليس بيعاً. وإنما البيع المستلزم لأحكامه هو البيع الذي تم بين البائع - التاجر - وبين المشتري بعد تملك البائع للسيارة ثم بيعها بعد تملكه إياها، وأما عمل مكتب الصالة فهو سمسة يستحق بها أجره الدلالة على من يجري الاتفاق معه في استقرارها عليه. وهذه المعاملة هي ما يسمى بالاتفاق مع الأمر بالشراء؛ فالاتفاق وعد. والبيع بعد تملك البائع هو البيع المستلزم لأحكامه. والله المستعان.

س ١٩١: تم بيننا وبين الراغب في الشراء وعد منه بالشراء على الطريقة التي تم بها الاتفاق، ولكن هذا الوعد غير ملزم، فإذا لم يتم الشراء من الراغب وقد قدم دفعة، فهل نرجعها إليه وإذا تم شراء التاجر للسيارة وقد عدل الراغب عن شرائها فهل نفسخ البيع منا مع التاجر ونرجع له المبلغ الذي دفعه أم أن ذلك راجع إلى ما بيننا وبينه من اتفاق؟

الجواب: الحمد لله، بالنسبة للدفعة التي دفعها الراغب في الشراء فنظرًا إلى أن السائل يرى أن الوعد غير ملزم فيجب إرجاع الدفعة التي دفعها الراغب في الشراء إليه فهذه الدفعة تسمى هامش الجدية. والغرض منها في حال اعتبار الوعد ملزمًا أن يخصم منها الموعد ما يتضرر به من عدم الوفاء بالوعد. وأما في حال اعتبار الوعد غير ملزم ففي حال عدول الراغب في الشراء عن رغبته فيجب إرجاع كامل هذا المبلغ إلى صاحبه (الراغب في الشراء)، وأما بالنسبة لشراء التاجر للسيارة من مكتب الصالة فهذا راجع إلى ما جرى الاتفاق عليه بينهما من إمضاء البيع أو فسخه. والله أعلم.

س ١٩٢: يجري من بعض التجار شراء مجموعة من السيارات من عندنا ويقومون ببيعها بالتقسيط، ويطلبون منا شراء هذه السيارات المقسطة من أصحابها في حال رغبتهم في بيعها، فهل يجوز لمكتبنا شراءها منهم بالمبلغ الحال؟ وهل في ذلك شبهة العينة المحرمة؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع في جواز شراء المكتب ما يعرضه عليه مَنْ يشتري سيارة بالتقسيط من التاجر، وذلك بثمان حال سواء أكان ناقصًا عن الثمن أم لا. ولا يعتبر ذلك من العينة؛ لأن العينة هي أن يشتريها من مالكةا بالتقسيط مَنْ باعها عليه بثمان مؤجل، فهذا لا يجوز؛ لأن ذلك في معنى التواطؤ بين التاجر ومعارض السيارات وتحيلًا للأخذ بالعينة. والله أعلم.

س ١٩٣: يسأل أحدهم عن الجوائز المبنية على المسابقات المنتشرة في الصحف وفي مسابقات التلفزيون والمعارض التجارية وغير ذلك. فهل ما يحصل عليه المتسابق من فوز بالجائزة يعتبر كسبًا مباحًا أو محرّمًا؟

الجواب: الحمد لله، كل مسابقة يشترط للدخول فيها بذل مال سواء أكان قليلًا أم كان كثيرًا. وكان احتمال الفوز بالجائزة

ضعيفا جداً، فهو نوع من أنواع القمار وهو ما يسمى باليانصيب وهو كسب حرام وهذا الحكم محل اتفاق بين أهل العلم. ولا يخفى أن القمار هو الميسر الذي جاء النهي عنه، وتحريمه صريح في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]. والمسابقات المنتشرة في الصحف لا شك أنها من الميسر؛ لأن المسؤولين عن هذه الصحف يشترطون أن تكون الإجابة في كوبون هو أصل من أعداد الصحيفة ولا يستطيع الراغب في الدخول في المسابقات إلا بحصوله على الصحيفة المشتملة على الكوبون. وهذا يعني أنه بذل مالاً ليتم له الدخول في المسابقة.

ومعروف أن المسؤولين عن هذه المسابقات في الصحف يشترطون أن يكون الكوبون أصلاً وألا يكون من صحف غير مخصصة للبيع. وذلك لضمان شراء هذا الكوبون. وقد ذكر لنا أحد محرري إحدى هذه الصحف أن مبيعات الصحيفة كانت تراوح بين ٣٠ ألف نسخة، وبعد الدخول بالصحيفة في هذه المسابقات وصلت مبيعات هذه الصحيفة إلى ثلاثمائة ألف نسخة فالمتسابق يبذل ريالين لشراء الصحيفة المشتملة على الكوبون لأمل الحصول على الجائزة. وهذا هو القمار الذي هو الميسر.

وبناء على القاعدة التي أصَّلنا الفتوى عليها في أول الجواب، فإن المتسابق لا يتم له الدخول في هذه المسابقة حتى يشتري وسيلة اتصال ببرنامج المسابقة، وقد يفوز وهو النادر الأندر وقد يفشل ويخسر وهو الغالب الأغلب وعليه فإن هذا النوع من المسابقات في التليفزيون هو من جنس ما تتعاطاه الصحف، وتتابع الأخذ به، هداهم الله ولا شك في حرمة وأنه من أنواع اليانصيب.

وما يتعلق بما تأخذه المعارض التجارية من إعطاء كل مشترٍ إذا وصلت أثمان مشترياته حدًّا معينًا يعطى كرتًا يحمل رقمًا ليجري السحب بموجبه، وقد يفوز وهو النادر وقد يفشل ويخسر وهو الغالب الأغلب كان مني التوقف عن القول ولكن يمكن أن يقال بأنها قريبة مما تأخذ به الصحف، حيث إن المتسابق لا يحق له الدخول في المسابقات إلا بعد أن يشتري من المعرض بثمان يخول له الدخول في المسابقة وإعطائه كرتًا يجري السحب بموجبه، بدليل أن صاحب المعرض لا يعطي هذا الكرت لمن تقل أثمان مشترياته عن حد معين، ولا يُعطى لمن لم يشتري من هذا المعرض، وبناء على هذا فأرى أن هذا التعامل به فيه شبهة من مسالك الصحف في ذلك، وأما ما تفعله محطات البنزين - المحروقات - من إعطاء

المتعامل معها كروتا لتغسيل سيارته أو تغيير زيتها أو إعطاء كرتون مناديل ونحو ذلك، فلا يظهر لي مانع شرعي من ذلك وليست من قبيل القمار والميسر، حيث إن ما يحصل عليه المتعامل معها من قبيل الجائزة التشجيعية للتعامل معهم. والله أعلم.

س ١٩٤: أحدهم يسأل أن أحد عملائه مدين له بمبالغ في مقابل كمبيالات على عملائه مضمونة لدى أحد البنوك الأجنبية، وهي مؤجلة السداد، على أن يحتفظ بنككم بالكمبيالات وأن يكون سدادها من عملاء عميلكم أو من البنك الضامن لهم عن طريقكم، ويكون منكم حسم شيء من مبلغ التحصيل إنفاذاً لسداد ما عليه من مديونية. ويرغب العميل أن يتفق مع أحد البنوك في تحصيل كمبيالة أو أكثر، ويكون التحصيل بواسطة بنككم بحيث تسلمون للبنك المحصل الكمبيالة، ويسلم لكم مبلغ تحصيلها لتحسموا منها بعضها، وتسلموا الباقي للعميل وتسالون عن جواز ذلك.

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن تحصيل الكمبيالة من طرف ثالث يعتبر من بيع الدين ومن المصارفة الباطلة؛ لأن تحصيل الكمبيالة من طرف ثالث بيع نقد بنقد يتحدان في الجنس

ويختلفان في القدر، ولا يخفى أن المصارفة يشترط لها في حال اتحاد
العوضين جنسًا المماثلة والقبض في مجلس العقد، فشرط المماثلة
في العوضين مفقود في عملية تحصيل الكمبيالة من طرف ثالث.
ونظرًا إلى أن المصرف يده على الكمبيالات يد أمانة ورهن، فليس
مالكًا للكمبيالة ولا محصلًا لها، وإنما ذلك لمالكها وهو العميل
المدين له، وعميلكم في ذلك محصور في الإفراج عن الكمبيالة
من حجزكم إياها، وذلك في مقابل تسليمكم بعض مبلغها جزءًا
من سداد ما عليه - أي العميل - من دين لكم.

وعليه فلا يظهر لي ملاحظة شرعية في إفراجكم عن الكمبيالة؛
ليقوم العميل بتحصيلها وإثم التصرف على العميل نفسه ولكن
يشترط لبراءة ذمتكم من هذا التصرف ألا يكون منكم اتفاق مع
البنك المحصل في إجراءات التحصيل، وإنما يكون من العميل
نفسه، مع البنك - الطرف الثالث - ويجوز لكم وبالتعاون
مع العميل أن تدخلوا مع البنك الخارجي الضامن في عملية
التحصيل باعتباره بحكم ضمانه مدينًا بمبلغ الكمبيالة موضوعة
التحصيل، وذلك بالدخول معه في مسألة (ضع وتعجل)
فيقوم هذا البنك الخارجي بتعجيل سداد الكمبيالة للعميل عن

طريقكم في مقابل التنازل له عن بعض مبلغ الكمبيالة، ثم يقوم هذا البنك الخارجي بتحصيل مبلغ الكمبيالة في تاريخ سدادها ممن هو مدين بمبلغها، هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

س ١٩٥: لدينا عدد من الأغنام بحدود ١٢٠٠ رأس غنم (كبير وصغير) ويتم بيع الأغنام بالسوق وجزء للاستهلاك المنزلي، علماً أنه في السابق كان مندوب الدولة يأتي ويحصر الأغنام ويأخذ نصيب الزكاة من الأغنام. أمّا الآن فإنه يأخذ الزكاة نقدًا، فهل هذا جائز؟ أم الواجب علينا أن نخرج منها زكاتها؟ وهل على الدخل من المبيع إذا زاد عن النصاب زكاة وكم نسبة الزكاة فيه؟

الجواب: الحمد لله، يشترط لزكاة المواشي - الإبل، البقر، الغنم - أن تكون سائمة أي ترعى في البر غالب الحول، أما إذا كانت ترعى في مزارع مالكها أو أنه يطعمها في حظائرها فلا زكاة فيها إلا إذا أعدت للتجارة فتعتبر من عروض التجارة تجب الزكاة في قيمتها كل حول بواقع ربع العشر ٥, ٢٪.

وأما دخل هذه الأغنام فإذا لم تكن متخذة للتجارة فلا زكاة في الدخل إلا فيما يحول عليه الحول من مبالغ بيعها. إذا بيعت والله أعلم.

س١٩٦: لدينا عدد من الإبل رأس (كبير وصغير) فهل فيها زكاة وكم مقدارها؟ علما بأنها ليست معدة للتجارة وإنما للانتفاع والاستفادة من الحليب، وبالنسبة للرعي ففي الربيع ترعى وفي الصيف نتكلف بشراء الأعلاف لها؟

الجواب: الحمد لله، يشترط لوجوب الزكاة في المواشي - الإبل، البقر، الغنم - أن تكون سائمة أي ترعى في البر أكثر الحول وأما إذا كان صاحبها يعلفها الحول كله أو أكثره فلا تجب فيها الزكاة، إلا أن تكون معدة للتجارة فتجب الزكاة في قيمتها في تمام الحول وإن كان صاحبها يعلفها في حظائرها. والله أعلم.

س١٩٧: الشركة تصدر ميزانيتها وحصر المبالغ التي لها والتي عليها بالتاريخ الميلادي أي ١٢ / ٣١ من كل سنة ميلادية، فهل الزكاة تجب على هذا التاريخ الميلادي أم الهجري (الحول)؟ وما الحل العملي؟

الجواب: الحمد لله، الزكاة في المواشي والأثمان تجب في كل حول هجري ولا اعتبار للحول الميلادي. حيث إن السنة الميلادية تزيد عن السنة الهجرية القمرية بقرابة ثلاثة عشر يومًا. فإذا

اعتبرنا التاريخ الميلادي تَرْتَب على ذلك نقص في مقدار الزكاة.
وأما الحل العملي فهو لدى الجهات المحاسبية. والله أعلم.

س١٩٨: تملك الشركة عقارات معدة للاستثمار منها ما له
إيراد ومنها أراضٍ لم تبَنَ ومنها ما لم يؤجر، فهل الزكاة على قيمة
الأصل أم على الإيراد أم على الإجمالي لهذه العقارات؟

وماذا عن الأراضي المعدة للاستثمار ولكن لم تبع فهل عليها
زكاة كل سنة أم لا؟ وماذا عن الأراضي المعدة للبناء ثم التأجير
والبيع وحال عليها الحول ولم يبَنَ عليها فهل عليها زكاة؟

الجواب: الحمد لله، يحتاج الأمر إلى بيان المقصود من الاستثمار
هل المقصود به المتاجرة في العقارات - مبانٍ وأراضٍ - فإذا كان
هذا هو المقصود فتعتبر هذه العقارات عروض تجارة تجب فيها
الزكاة في قيمتها كل عام أصولها وواردها حيث تُقَوَّم آخر العام
ويزكى عن ثمنها بمقدار الزكاة فيه، وأما إذا كان المقصود من
الاستثمار استغلال هذه العقارات بالتأجير دون نية المتاجرة فيها
بالبيع والشراء، فهذه العقارات بهذا القصد والنية والعمل لا
تجب الزكاة في أصولها وإنما تجب فيما يحول عليه الحول من غلالها.

وأما الأراضي المعدة للتجارة والتي انتظر بها أكثر من سنة ولم يتم بيعها، هذه الأراضي تجب الزكاة في قيمتها كل عام باعتبار تقويمها عند تمام الحول، وإن امتد الانتظار بها إلى أعوام. وهذا ما عليه أكثر أهل العلم وتقتضيه عموم النصوص. والله أعلم.

س ١٩٩: تعمل الشركة بالاستثمار في الأسهم المحلية والدولية، إلا أنها لا تتعامل في الاستثمار في أسهم البنوك، وإنما بالشركات الصناعية وشركات الأدوية وشركات الكمبيوتر والإنترنت (والتي نعتقد أو نعلم من الجرائد أنها تأخذ القروض من البنوك وتدفع الفوائد) فهل الاستثمار في هذه الشركات حلال أم حرام؟ وتعاملنا عن طريق شركة الراجحي.

الجواب: الحمد لله، يظهر من السؤال أن شركة السائل تتاجر في الأسهم المحلية والدولية عن طريق شركة الراجحي المصرفية فإذا كان الأمر كذلك فإن لدى شركة الراجحي المصرفية هيئة رقابة شرعية تقوم بمراقبة تعامل الشركة بالتجارة والمتاجرة في الأسهم طبقاً لما لديها من ضوابط وقيود. وعليه فلا محذور في المتاجرة بالأسهم في حدود الصناديق الاستثمارية التابعة لشركة الراجحي المصرفية المعتمدة من هيئتها الشرعية والله المستعان.

س ٢٠٠: إذا كان الاستثمار في الأسهم لشركات نعتقد (أو نعلم من الجرائد اليومية) أنها تأخذ قروضاً من البنوك وتدفع الفوائد، فهل يجوز شراء أسهمها وبيعها لغرض المضاربة وأخذ أرباح من فروقات الأسعار، وليس الغرض الاستمرار مع هذه الشركة وجني الأرباح منها؟

الجواب: الحمد لله، لا شك أن الفرد حينما يستقل بالتجارة في الأسهم فهو في الغالب يجهل الكثير من الضوابط والشروط المميزة لذلك فقد يقع في الممنوع. وعليه فينبغي أن تكون المتاجرة في الأسهم عن طريق صناديق استثمار لديها هيئات رقابية شرعية، تقوم بمتابعة هذه الشركات ومراقبتها والنظر فيما تجوز المتاجرة فيه منها وما لا يجوز، طبقاً لما لديها من ضوابط وقيود للمتاجرة في أسهم الشركات. وعليه فلا بأس بالمتاجرة فيها وفق الضوابط الشرعية. والله أعلم.

س ٢٠١: ورد سؤال من بعض عمال شركة الزيت العربية المحدودة بالخفجي هذا نصه:

ما حكم المكافأة الممنوحة من الشركة حسب ما هو موضح بالبند «٩-٢» من نظام الادخار والاستثمار الصادر من الشركة.

وهل ترك جزء من الراتب ١٠٪ عند الشركة يعتبر في حكم القرض الذي يتقاضى صاحبه فائدة؟ وقد أرفق مع هذا السؤال صورة من نظام الاستثمار والادخار لدى الشركة. واشتمل السؤال على شرح مفصل عن طريقة اقتطاع جزء من راتب الموظف عند رغبته لتوظيفها في الاستثمار والادخار؟

الجواب: الحمد لله، لقد جرى منى تأمل نظام الشركة للاستثمار والادخار، كما جرى منى تأمل للشرح المشتمل عليه السؤال لا سيما ما يتعلق بالفقرة ٩-٢ من نظام الشركة فظهر لي أن المكافأة التي تدفعها الشركة، للعامل عند انتهاء خدمته لا ترتبط بما يدخره لديها ارتباطاً رئيساً وإنما ترتبط المكافأة بصافي الادخار ارتباطاً معيارياً لتقدير المكافأة، وهي مكافأة من الشركة لعمالها تقصد منها إغراءهم على البقاء في خدمتها وترغيبهم في الدخول في هذا النوع من الاستثمار لمصلحتهم.

وإذا كانت تربط المكافأة بنتيجة الاستثمار فإنها تجب ذلك وسيلة لتقدير مكافأة الموظف ولا شك أن الشركة تهدف من رعايتها هذا النظام وصرفها عليه المبالغ الكبيرة من مكافآت إضافية - انظر المادة ٩ - أو مستلزمات مالية في مقابلة إدارة

هذا النظام - انظر المادة ٧-٤ - تهدف من وراء ذلك الإغراء بالعمل لديها باستمرارية العمل ليكون لديها القدرة العمالية في قيامها بأعمالها الأساسية. بهذا التوجيه والتوضيح فإنه لا يظهر لي محذور فيما تقدمه الشركة لعمالها من مكافآت إضافية عند انتهاء الخدمة تقدر طبقاً للمادة ٩-٢ من نظام الاستثمار.

هذه إجابة على الشق الأول من السؤال، وأما الإجابة على الشق الثاني منه: هل ترك جزء من الراتب ١٠٪ عند الشركة يعتبر في حكم القرض الذي يتقاضى عليه صاحبه فائدة؟ فالإجابة عنه تتضح من التمهيد له:

فقد جاء في نظام الاستثمار والادخار أن الشركة تقوم بإدارة استثمار هذه الأموال بصفقتها أميناً مسؤولاً - انظر المادة ٧-١ - وهذا يعني أن الشركة بمنزلة الوكيل المفوض للاستثمار بموجب استمارة طلب الاستثمار. حيث جاء في نظام الاستثمار: إن الشركة تقوم باستثمار أموال عمالها في وجوه مختلفة ولصالحهم بعد اقتطاع مصاريف الاستثمار - انظر المادة ٧ - فإذا لم يكن في استثمار الشركة وجه من الوجوه المحرمة شرعاً كالادخار لدى البنوك بفائدة أو البيع والشراء في السندات النقدية. وتمحض استثمارهم

في وجوه مشروعة كالمصارفة في العملات من ورقية أو ذهبية أو فضية وكان ذلك يدًا بيد، أو البيع والشراء في العقارات، أو الدخول في مشاريع استثمارية على سبيل المضاربة أو المشاركة في البيع والشراء في أسهم الشركات أو البيوع إلى أجل في معاملات السلم، أو غير ذلك من المعاملات التجارية الخالية من أسباب بطلانها شرعًا، إذا كانت الشركة تقوم باستثمار ودائع عمالها في أعمال استثمارية مباحة فإن ما يتحصله العامل المستثمر المدخر من ربح شركته لا يظهر لي بأس فيه، ولا في اعتباره، وليس قرصًا جر منفعة. وإنما هو مال مستثمر بطريق مشروع لا غبار عليه، بدليل أن مَنْ تستثمر الشركة وديعته قد يخسر وقد يربح انظر المادة ٧-٢ من نظام الاستثمار والادخار، ويبقى علينا حكم من يدخر من العمال ولا يرغب استثمار وديعته فإذا انقضت خدمته في الشركة وتسلم منها مكافأته الإضافية طبقًا للقرار ٩-٢ من نظام الادخار والاستثمار فهل يعتبر ما تسلمه مرتبًا بمقدار وديعته؟ وما النسبة التي يستحقها طبقًا لسنين خدمته هل يعتبر ذلك من القرض الذي يجز نفعًا؟

لقد مرت الإجابة عن ذلك بصفة جملة، إذ هي داخلة فيما إذا كان المدخر قد رغب من الشركة في استثمار وديعته. ولتوضيح الإجابة عن ذلك بشيء من التفصيل، فإن الوديعة التي أودعها العامل لدى الشركة ليست قرضاً منه للشركة، وإنما هي وديعة مضمونة تقصد الشركة من قبولها هذه الودائع والترغيب في استيادها من قبل عمالها مصلحة عمالها في اطمئنانهم إلى وجود مبالغ لهم محفوظة ومهياة لهم عند الحاجة. وما تضيفه الشركة إلى هذه الودائع لمن تنتهي خدمته لديها هو بمنزلة مكافأة منها للعامل لقصد احتفاظ الشركة بحسن تعاملها، وذكرها لدى معارفه وأصدقائه بالذكر الحسن والسمعة الحسنة؛ لإغراء الآخرين في العمل لديها ولرعايتها الجانب الإنساني. فليس هناك رابطة نفعية بين الوديعة ذاتها والمكافأة نفسها، وإنما الوديعة لمصلحة العامل لتحفظها له خشية إنفاقها إذا كانت في يده، والمكافأة من الشركة للعامل إغراء له بالاستمرار للعمل لديها، لا أن الشركة استفادت من هذه الوديعة فأعطت صاحبها جزءاً من الفائدة. وعليه فلا يظهر لي أن هذه المكافأة من قبيل القرض الذي يجر نفعاً وبالتالي فلا يظهر لي فيها بأس. والله أعلم.

س ٢٠٢: أعمل في شركة تستورد على بواخرها لحوم الخنازير والخمرة. فهل يجوز لي أن أشرف على تنزيلها من البواخر؟

الجواب: الحمد لله، هذه الشركة آثمة في تجارتها ومعاملتها السيئة في التجارة بالمحرمات، والذي يعمل معها متعاون معها على الإثم والعدوان ومعصية الله ورسوله، وعليه فيجب على هذا السائل أن يتقي الله ربه وألا يعمل في هذا المجال الآثم، فالمتعاون على الخير كفاعله ومن يتق الله ييسر الله له الأمر، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۗ﴾. والله أعلم.

س ٢٠٣: ما معنى قول بعض الفقهاء بأن دين السلم دين غير مستقر ومع ذلك يقول وبوجوب الزكاة على المشتري شراء سلم وفي شروط الزكاة أن يكون المال الزكوي مملوكًا للمزكي ملكًا مستقرًا؟

الجواب: الحمد لله، هذه المسألة - ديون السلم - مما اختلف في زكاتها الفقهاء فجمهورهم على أن الزكاة فيها كالزكاة على الديون، فإن كانت على مليء باذل وجبت فيها الزكاة كل حول إذا كانت معدة للتجارة، فإن كانت على معسر أو مماطل، فلا

زكاة عليها حتى يقبضها ويستقبل بها حوّلًا، وهناك من أهل العلم من قال يزيكها إذا قبضها لعام واحد ولو بقيت عند المدين سنوات عدة.

والذين يقولون بأنها مال غير مستقر ومع ذلك يقولون بزكاتها مع تقريرهم شرط استقرار الملك لوجوب الزكاة فهم يقولون بأنه يزيك رأس ماله الذي دفعه إلى البائع سلمًا؛ لأن أمر المسلم - المشتري - لا يخلو من حالتين إما أن يفى البائع سلمًا بسداد ما عليه مما أسلم فيه، وإما أن يتعذر ذلك فيرجع المشتري على البائع برأس ماله الذي دفعه له وينسخ عقد المسلم. فقالوا بأن المشتري سلمًا رأس ماله مالٌ مستقر فتجب فيه الزكاة.

هذا وجه القول بإيجاب الزكاة عليه، وإن كان دينه سلمًا غير مستقر. فرأس ماله مالٌ مستقر إما باستيفائه دينه أو برد رأس ماله إليه في حال تعذر السداد. والله أعلم.

س ٢٠٤: هل يجوز شرعًا بيع عملة بعملة أخرى مختلفة القيمة والجنسية كبيع الدولار الأمريكي باليورو الأوربي؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع شرعي من ذلك إذا كانت المصارفة مستكملة شرطي صحة المصارفة - التماثل في

حالة اتحاد جنس المصارفة في العوضين، وأن يتم التقابض في مجلس العقد والله أعلم.

س ٢٠٥: هل يجوز للمؤسسات المالية الكبرى التعامل بالمصارفة فيما بينها بوسائل العصر الإلكترونية برأس مال ناتج عن عمليات مصارفة صادرة لها وعليها بضمان الالتزام القانوني ووجاهتها؟ ويعني بالوجاهة الالتزام بالأداء المؤسس على السمعة والثقة المتبادلة بين الطرفين مادياً ومعنوياً.

الجواب: الحمد لله، السؤال غير واضح وفيه شيء ظاهره التناقض فلا يخفى أن المصارفة تصح إذا تحقق فيها شرطان: أحدهما التماثل في حال اتحاد الجنس في العوضين والثاني التقابض في مجلس العقد. وقد صدرت الفتاوى باعتبار القيد في الحساب في معنى القبض. ولكن بشرط أن يكون القيد الحسابي على حساب دائن غير مكشوف. فإذا كان القيد الحسابي على سبيل الالتزام والوجاهة فهذا يعني أن الحساب محل القيد مدين ومكشوف، وأن القيد فيه مبني على الالتزام بتغطيته والثقة المبنية على الوجاهة بالوفاء بالتغطية. وهذا يعني فقد التقابض الحقيقي في مجلس العقد. وأن العوضين أو أحدهما دين في ذمة المصارف.

كما أن القيد الحسابي لنتيجة المصارفة قيد على حساب مكشوف مدين، وبالتالي فإن شرط التقابض في مجلس العقد مفقود، وبفقدته تكون المصارفة غير صحيحة، وباطلة لقوله ﷺ: «إذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم وإذا كان يداً بيد».

وأما المصارفة بوسائل العصر الإلكترونية فلا يظهر لي مانع من جواز المصارفة عن طريقها، لكن بشرط أن يتحقق فيها شرط صحة المصارفة وهو التقابض في مجلس العقد سواء أكان التقابض تقابضاً حسيّاً أم كان تقابضاً حكماً كالقيود الحسابية، بشرط أن يكون الحساب دائماً لا مديناً وبقدر القيد أو أكثر منه. والله أعلم.

س ٢٠٦: جرت العادة في الماضي أن يكون القبض في المصارفة فوراً من قبل الفرد بمبالغ يسهل حملها يداً بيد، بينما تتم عمليات المصارفة المعاصرة بين المؤسسات المالية العالمية فوراً بسعر محدد متفق عليه عبر القارات بوسائل العصر الإلكترونية، وبمبالغ ضخمة يتعذر حملها وعليه يتم التقابض بالقيود البنكية - قيد الخصم أو الإضافة - فهل هذه الصورة المعاصرة للقبض جائزة شرعاً وتقوم مقام التسليم يداً بيد؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع من جواز ذلك لكن بشرط أن يكون القيد على حساب دائن غير مكشوف. وقد صدر من مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قرار باعتبار القيد المصرفي قبضاً، وباعتبار الشيك المعبر قبضاً لما احتواه، حيث إن القبض لكل شيء بحسبه وبحسب ما يقتضيه العرف. والله أعلم.

س ٢٠٧: هل يجوز شرعاً في المصارفة التعامل بأسعار الصرف العالمية المعلنة على الشاشات الإلكترونية للتعاقد الحال المحدد المتفق عليه، أو التعاقد الحال بالسعر المستقبلي، بحيث يتم التقابض في التاريخ المحدد المتفق عليه بين الطرفين؟

الجواب: الحمد لله، بعد تأملي السؤال أكثر من مرة لم تظهر صورته، ولكن يظهر من عبارة (بحيث يتم التقابض في التاريخ المحدد والمتفق عليه بين الطرفين) يظهر أن عقد المصارفة قد تم بسعر محدد ومعلوم سواء أكان السعر حالياً أم مستقبلياً، وأن تسليم وتسليم العوضين كان مؤجلاً إلى تاريخ محدد. إذا كان هذا هو تصور السؤال فالذي يظهر لي أن القول بجواز ذلك غير صحيح فهو عقد بالمصارفة فاقد شرط صحته

وهو التقابض في مجلس العقد - يداً بيد - فالعقد بالمصارفة قد تم. وتقابض العوضين مؤجل إلى وقت لاحق لإبرام العقد ومستند هذا البطلان حديث رسول الله ﷺ حيث يقول: «إذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». والله أعلم.

س ٢٠٨: هل يجوز تقاضي الأجر المتفق عليه بين الطرفين مقابل أعمال الخبرة في عمليات المصارفة؟

الجواب: الحمد لله، بتأملي للسؤال ظهر أن فيه غموضاً في تصوير وقائع السؤال، والذي يظهر أن الأجر للخبير المستشار ليس محققاً إلا في حال الربح وبنسبة منه غير واضحة.

ولا يخفى أن الأجرة على العمل مشروعة ومباحة، ولكن يشترط أن تكون معلومة بغض النظر عن ربح المؤجر أو خسارته، والذي يظهر من السؤال - بالرغم من غموضه - أن الأجرة مقيدة بالربح في المصارفة، وهذا القيد يجعل الإجارة غير صحيحة لاحتمال ضياع الأجرة على الأجير وضياع جهده بغير حق، وذلك في حال الخسارة في المصارفة.

ونظرًا إلى أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وحيث إن هذا السؤال وما قبله فيهما من الغموض وعم التصور ما يمنع من إعطاء الجواب عن كل منهما. وقد كان مني الإجابة عن كل واحد منهما حسب تصوري الذي يمكن أن يكون غير المقصود من السؤال. والله المستعان.

س ٢٠٩: أنا تاجر عملة تجارتي بالريال السعودي، وأنا مدين لإحدى الشركات الألمانية بمائة مليون دولار لأجل محدد وأخشى ارتفاع سعر اليورو وقت السداد فما طريقة التحوط لهذا الاحتمال؟

الجواب: الحمد لله، يمكن للسائل أن يسلك لتحوطه إحدى طريقتين أو أن يأخذ بهما معًا. الطريقة الأولى أن يتفق مع أحد البنوك المليئة بأخذ وعد من البنك على أن يُصارفه المبلغ المحتاج إليه وقت حلول سداده مديونيته وذلك بسعر معين يحقق له التحوط. وللمتحوط أن يعطي البنك الواعد أجرة يجري الاتفاق على تحديدها مقابل الالتزام بالوعد، فإذا جاء وقت حلول مديونيته جرت المصارفة بينه وبين البنك وتحقق

له بالمصارفة المبلغ المحدد لمديونيته . والطريقة الثانية أن يجري تورقاً مع أحد المؤسسات المالية أو مع أحد أفراد رجال التجارة، بحيث يبيعه سلعة معينة بقدر مديونيته وبأجل حلول مديونيته وبالعملة التي بها مديونيته المطالب بها، وبهذه الطريقة يستطيع تحقيق التحوط . والله المستعان .

س ٢١٠: ما الفرق بين الحسابات الجارية والودائع والاستثمار والصكوك الإسلامية؟ وما الفرق بين الوديعة المضمونة والوديعة غير المضمونة؟

الجواب: الحمد لله، الحسابات الجارية لدى البنوك تأخذ حكم الديون، بحيث يجوز للبنك أن يتصرف في الحسابات الجارية بصفتها ملكاً للبنك، على أن يتحمل في ذمته هذه الحسابات بصفتها ديوناً لأهلها على البنك، وهي ديون غير مؤجلة بل أمر سدادها عند طلب أصحابها . وفي حال تفليس البنك وإجراء تصفيته تكون هذه الحسابات من موجودات البنك ومن مشتملات التصفية . ويكون أصحاب هذه الحسابات من ضمن دائني البنك، يجري السداد لهم من صافي التصفية عن طريق المحاسبة .

وأما الودائع الاستثمارية لدى البنك فهي بيده أمانة يتصرف فيها وفق الاتفاق بينه وبين صاحب الوديعة، فإن كان وكيلاً فله أجر الوكالة. وإن كان مضارباً فله حصته من الربح وفق ما يجري عليه الاتفاق بينهما في تقاسم الربح. والوديعة بيده أمانة لا يجوز له أن يضيفها إلى موجوداته، ولا إلى قوائمه المالية في ميزانيته، ولا أن تحسب ضمن موجوداته في حال تصفيته، بل يجب أن يكون لها حساب خاص بها. وفي حال خسارتها جزئياً أو كلياً وهي بيد البنك من غير أن يكون سبب الخسارة من البنك من إهمال أو تقصير أو تعدد أو مخالفة، فلا ضمان على البنك وتكون الخسارة على صاحب الوديعة الاستثمارية. فإن كان من البنك سبب في الخسارة فعليه الضمان. وللصكوك الإسلامية في يد البنك الممثل لحملة الصكوك نفس الأحكام المتعلقة بالودائع الاستثمارية مما ذكر أعلاه.

والوديعة غير الاستثمارية لدى البنك إما أن لا يتصرف فيها بل مسؤوليته منحصرة في حفظها، وقد بذل جهده النافي للتقصير في حفظها، ثم يحصل عليها تلف فلا ضمان عليه، ولو كان تلفها وهي تحت يده.

وأما الوديعة غير الاستثمارية التي تصرف فيها البنك فتتحول من وديعة غير مضمونة إلى وديعة مضمونة على البنك لتصرفه فيها من غير إذن مودعها، ويُمثَّل هذه الودائع المضمونة بالحسابات الجارية. والله أعلم.

س ٢١١: خطاب مفتوح إلى رؤساء مجالس الشركات التجارية وأعضائها:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يسرني أن يكون توقيت هذا الخطاب في شهر رمضان المبارك، شهر التقوى، وزيادة الإيمان، وقوة الشعور بسلطان الله وعظمته وغيرته على حدوده، وأن يكون خطابًا لأهل الإسلام والإيمان.

إخواني - حفظكم الله - تعرفون أنكم وكلاء المساهمين ونوابهم في الشركات اللاتي تمثلونهم فيها، فيما يتعلق بدمم الشركات من حيث الإلزام والالتزام والامثال لداعي الرحمن، وأنكم بوكالاتكم عن المساهمين أمناء على تسيير أعمال الشركة. يلزمكم العمل وفق ما تقتضيه الأحكام الشرعية من حلال وحرام وغبطة ومصلحة، وأنكم محاسبون على ما تقررونه في أعمال الشركة، إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر. ومن المسلم به، والحمد

الله، أنكم مسلمون وممثلون لمسلمين، وأن معايير عملكم في هذه الشركات تتطلب تقوى الله تعالى والأمانة والخبرة والقوة، قال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ أَسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾.

فأموال الشركات اللاتي تحت أيديكم أموال مسلمين ائتمنوكم عليها لتستثمروها استثماراً إسلامياً خالياً من المكاسب الآثمة والعوائد المشبوهة، والنشاطات المبنية على التجاوز عن الالتزام الشرعي، من حيث الحظر والتحريم والوسائل المفضية إليهما.

ولا شك أن قرارات كل مجلس مرتبطة بدمم مصدرها - مجالس الإدارات - فإن كانت قرارات تهدف إلى استثمار أموال الشركة حسبما يقتضيه الوجه الشرعي، مبتعدة عن كل وسيلة إلى المكاسب الخبيثة، فقد برأت ذمة كل عضو وقّع على هذه القرارات وأجازها. وإن كانت القرارات تتعلق بطلب تمويلات ربوية، أو بإيداعات استثمارية ربوية، أو بإجازة تعاملات محرمة

إما لحرمة ذاتها أو لحرمة وسيلة إجرائها وتنفيذها، فلا شك أن كل عضو وَقَّع على مثل هذه القرارات قد علق ذمته بسوء تصرفه في حياته الدنيا وفي الآخرة بآثار لعنة الله؛ فقد قال رسول الله ﷺ: «لعن الله أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه». ولا شك أن عضو مجلس كل شركة حين يوقع على قرار الاستثمار باقتراض ربوي أو إقراض ربوي أو بهما جميعاً فقد أكل الربا وأكَّله، واستحق بذلك لعنتين، إن لم يكن أكثر من ذلك، وصار في صف الشيطان ومن حزبه، محارباً لله ورسوله، قال تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ

وليعلم إخواننا رؤساء المجالس الإدارية لهذه الشركات وأعضاؤها أنهم نواب عن المساهمين في شركاتهم، وأن المساهمين مسلمون، فوضوا أمر استثمار أموالهم في هذه الشركات إليهم، واستأمنوهم على استثمار أموالهم بما لا يتعارض مع أحكام دينهم ومبادئه، سواء أكان تقييد ذلك منصوباً عليه في النظام أم هو مقتضى الإيمان بالله وأداء الأمانة. فإذا كان من المجالس الإدارية بهذه الشركات تجاوز وانتهاك للأحكام الشرعية فيعتبر ذلك

خيانة منهم، وتعلق بذمهم مسؤولية خيانة الأمانة ومسؤولية المكاسب الخبيثة، وقديماً قيل وصدق القول: «شر الناس من يظلم الناس للناس».

إخواني، رؤساء وأعضاء المجالس وأعضاءها أمامكم - وفقكم الله - رب العالمين سيحاسبكم على مسؤوليتكم تجاه أموال إخوانكم المسلمين في حال تصرفكم فيها تصرفاً يتنافى مع المقتضيات الشرعية من حيث الأمانة في القرار. ومن حيث الأمانة في وجوب الأخذ بالمكاسب المباحة. ومن حيث الأمانة في استهداف الغبطة والمصلحة في الاختيار في التعامل بما لا يتعارض مع المقتضيات الشرعية، ومن حيث البعد عن التفريط في أموال الشركة على سبيل تسليط العاطفة على مصلحة الشركة وأموالها. ونظراً إلى أن غالب الشركات - إن لم يكن جميعها - قد طرحت في سوق التداول، ويتداولها في الغالب مسلمون مخاطبون بالوعد والوعيد والترغيب والترهيب والأمر والنهي. فأصدار قرارات من مجالسكم فيها التجاوز وانتهاك المحظورات الشرعية يجعل هذه الشركات في أقفاص الاتهام، من حيث الحظر والتحریم وصحة التداول في الشراء والبيع والتملك. والمتاجرون في أسهم

هذه الشركات أو المكتفون بأخذ عوائدها الدورية مع الاحتفاظ بها على سبيل الاقتناء هم في ذمة مجلس إدارة كل شركة، حيث إن ملاك أسهمها من مضارب ومستغل لم يقدموا على تملكها إلا وهم يعرفون أن أصل نشاط هذه الشركات مباح، وأنها بأيدي مسلمين مخاطبين بأصول الشريعة وفروعها. وهذا يعني أن مسؤولية رؤساء مجالس الشركات وأعضائها مضاعفة وأنهم بتجاوزهم المقتضيات الشرعية يصدق عليهم أنهم من أشرار الناس، فشر الناس من يظلم الناس للناس. وإنهم بإجازتهم الربا للشركة مشمولون باللعن في أكلهم الربا وتأكيهه، كما أنهم من حزب الشيطان حينما يكونون بأكلهم الربا في صف قتالي ضد الله ورسوله والمؤمنين من عباده.

إخواني رؤساء مجالس الشركات وأعضاءها:

لئن كان لكم في السابق خيط عنكبوت في اللجوء إلى البنوك الربوية لأخذ التمويلات لشركتكم فليس لكم اليوم - بعد وجود المصارف الإسلامية، وانتشارها والتسابق والتنافس في إثارها للاستثمار والتمويلات، حتى لدى من لا يدين بالإسلام - عذر في ذلك ولا خيط عنكبوت. فالمصرفية الإسلامية فاتحة أبوابها قادرة على تغطية حاجة كل شركة بمنتجات إسلامية، من

مربحة أو مشاركة أو إيجار أو تورق أو استصناع أو بيوع سلم، أو غير ذلك من المعاملات الإسلامية المبنية على شفافية التعامل، والبعد عن وسائل أكل أموال الناس بالباطل، من غش وغرر - وجهالة وقمار وربا وظلم، وذلك كله تحت رقابات شرعية. إنكم حفظكم الله وهداكم ووفقكم - تستطيعون تغطية حاجتكم التمويلية بهذه المنتجات المباحة البعيدة عن الغش والتدليس والغرر والجهالة والربا والظلم والعدوان، وأكل المال بالباطل، حفظكم الله وهداكم إلى صراطه المستقيم. والله المستعان.

س ٢١٢: هل يجوز بيع تذاكر السفر، أو تذاكر النوادي الرياضية، أو بطاقات الاختصاص بالتسوق من أسواق مخصصة وذلك بأكثر من قيمتها التي اشترت به.

الجواب: الحمد لله، هذه التذاكر وكذلك بطاقات الاختصاص ليست أوراقاً مالية - نقود - حتى يقال في تداولها بيعاً وشراءً بوجوب التقييد بشروط المصارفة، وإنما هي وثائق على تملك المنفعة المعينة والمحددة فيها. فبيعها بيع منفعة لا بيع نقود بنقود، وعليه فلا يظهر لي مانع ببيعها بمثل شرائها أو بأقل من ذلك أو أكثر، وسواء كان ثمن بيعها حالاً أم كان مؤجلاً. والله أعلم.

س ٢١٣: صدر منذ عامين أو أكثر معيار اقتصادي يعالج المشاكل الاقتصادية، ولكنه يتسلط على الودائع الاستثمارية لدى المصارف بالاستيلاء عليها في حال تعثر هذه المصارف وفي حال بؤادر إفلاسها، وقد وجهت البنوك المركزية الخليجية إلى الأخذ بها. فما رأيكم في ذلك؟

الجواب: الحمد لله، المعروف والمفروض أن مؤسسة النقد العربي السعودي وهي البنك المركزي للدولة حصن حصين لحماية حقوق المواطنين ورعايتها لمن يستثمرون فائض ما لديهم من أموال، وذلك لدى المصارف المحلية. ولا شك أن رعاية حقوق الطرفين - المستثمر، البنك - يجب أن تكون خاضعة لمعيار عادل يحمي الطرفين، فلا طغيان على أرباب الأموال من البنوك، ولا طغيان على البنوك من أرباب الأموال. وبحكم عملي في المصرفية الإسلامية في كثير من المصارف المحلية والخليجية، فقد أبصرتُ سُحَبَ طغيان تحت الخطى نحو حماية البنوك من التعثر والتفليس وذلك بأموال المستثمرين فيها وعندها. بابتزازها ونهبها وبتسليط سيادي من البنوك المركزية في العالم، ومنها البنوك المركزية الخليجية بما فيها مؤسسة النقد السعودي. لعل هذا القول محل استغراب، ولكنه الحقيقة، فقد صدرت

التوجيهات إلى البنوك بتضمين النشرات الصادرة بخصوص الصناديق الاستثمارية والصكوك الإسلامية بأن البنوك القائمة بإدارة الصناديق الاستثمارية والصكوك الإسلامية لها الحق في حال إفلاسها أو تعرضها لذلك أن تسدد التزاماتها وديونها من أموال هذه الصناديق والصكوك على سبيل الاستيلاء عليها لا على سبيل افتراضها. وأنه يجب على البنوك المصدرة لهذه الصناديق والصكوك أن تُضمّن في نشراتها وضمن مخاطر الاستثمار أن للبنوك الحق في ذلك. ولو كان ذلك قضاءً على كامل المال المستثمر. حتى لو كان نشاط الاستثمار رابحاً فليس للمالكه منه شيء إلا فيما يبقى بعد سداد البنك كامل ما عليه من مستلزمات لا تعلق لها بنشاط الاستثمار لديها.

من المعلوم أن البنوك المركزية مسؤولة عن حماية الأموال المودعة لدى البنوك سواء أكان ذلك على سبيل الحساب الجاري، أم كان ذلك على سبيل الوديعة الاستثمارية، أم كان ذلك على سبيل التعامل مع البنوك. ونتيجة المسؤولية أن البنوك المركزية ضامنة البنوك المرخص لها من قبلها بمزاولة المصرفية. وهي بهذا الضمان تلزم البنوك بإيداع نسبة من رأس مالها ومن الإيداعات الاستثمارية والحسابات الجارية لديها بدون فائدة ضماناً لتعهداتها

بضمان أموال المودعين لديها في حال تعثر أي بنك مما لها حق الإشراف عليه، ضمانا السداد التزاماته للمتعاملين معه. وبعد حصول الأزمة المالية التي مر بها العالم منذ بضع سنوات، وكانت نتيجتها أن أعلنت مجموعة من البنوك العالمية تفليسها. وكان لزاماً على البنوك المركزية أن تفي بالتزامها للمودعين بضممان أموالهم. ففزع شياطين المال إلى هذه الكارثة ووضعوا لها من الحلول الآثمة والظالمة بما صار خطراً على أموال المودعين، لاسيما أموال الودائع الاستثمارية بضياعها كلياً أو جزئياً. وكان من هذه الحلول أن للبنك المتعثر حق الاستيلاء على أموال المودعين لتغطية كفاية رأس مال البنك المتعثر، وأن هذا الإجراء يجب أن يضاف في نشرات الإصدار ضمن بند مخاطر الاستثمار.

هذا المعيار الجائر الظالم استقبلته البنوك المركزية بالاستبشار والفرح. فهو دعم قوي للبنوك المركزية لكونها ضامنة أموال المودعين لدى البنوك المشرفة عليها. ووجهت البنوك المركزية البنوك التابعة لها إلى العمل به، وإبراز العمل به في النشرات الصادرة منها عن استثماراتها، سواء أكان ذلك عن طريق الاستثمار في صناديق الاستثمار أم كان ذلك عن طريق الاستثمار في الصكوك.

وجه إنكار هذا المعيار الغاشم الظالم أن يد البنك على أموال المستثمرين يد أمانة. فليست هذه الأموال الاستشارية متعلقة بذمة البنك. وإنما هي أمانة في يده لأصحابها سواء أكان البنك مضارباً أم وكيلًا أم مدير استثمار. فلا علاقة لهذه الأموال بأصول البنك ولا بخصومه، ولا يجوز أن يضمها في قوائمه المالية عند إعداد الميزانية، لا في أصوله ولا في خصومه. وهي ليست كالحسابات الجارية. حيث إن الحسابات الجارية ديون على البنك وفي ذمته، وتعتبر من أصوله وتخصم ضمن خصومه وتشملها ميزانيته.

وبناء على ما تقدم فإنني أتوجه إلى ثلاث جهات: أولى هذه الجهات مؤسسة النقد العربي السعودي، أذكرها بالمادة الأولى أو الثانية من نظامها. وهي تنص على أن جميع تعاملاتها يجب ألا تتعارض مع الأحكام والمبادئ الشرعية. ولا شك أن أخذها بمعيار بازل فيما يتعلق بالودائع الاستثمارية في البنوك وتوجيه البنوك في حال تعثرها عن القدرة على الوفاء بالتزاماتها أن تستخدم هذه الأموال - الودائع الاستثمارية - في الوفاء بالتزاماتها مما هو خارج نشاط هذه الأموال. لا شك أن موقف المؤسسة من هذا المعيار بالأخذ به يتنافى مع ما ألزمها به ولي الأمر في تنظيم عملها. فهذه الودائع حقوق لأهلها لا علاقة لنشاط

البنوك بها. والتسلطُ عليها ظلم وعدوان وأكل لأموال الناس بالباطل. فعلى مؤسسة النقد أن تعرف صفتها وأنها مؤسسة إسلامية هدفها الأساسي حماية الاقتصاد المحلي من أي عامل اهتزاز أو مؤثر وأنها المرجع المأمون لحماية أموال المواطنين من التلاعب بها والتسلط عليها. وكم أتمنى أن تسلك المؤسسة ما سلكته البنوك المركزية في مجموعة من البلدان الإسلامية في إيجاد هيئة شرعية، ترجع إليها فيما تقرره وتلزم العمل به، وتصدر في قراراتها وفق ما تقرره هيئتها الشرعية.

الجهة الثانية البنوك المحلية: فهي شركات تجارية ملاك أسهمها أناس مسلمون يتورعون من أكل أموال الناس بالباطل، وقد علقوا على ذم العاملين في هذه البنوك حقوقهم، من حيث المحافظة عليها واستثمارها فيما فيه الربح الحلال والكسب المباح، والبعد بها عن الشبهات والحيل الباطلة. بما في ذلك تقبل هذا المعيار الظالم - معيار بازل - المسلط على أموال الاستثمار بالسلب والغصب والعدوان.

فهذه الأموال أمانة في أعناق القائمين على هذه البنوك، إن حصل الاعتداء عليها بتعدُّ أو إهمال أو نقص فما يحصل عليها من نقص فهو مضمون على أهل هذه البنوك لأرباب هذه

الأموال، ولا يقيهم من المسؤولية عنها أمام الله تعالى ثم أمام خلقه الحيل الباطلة والتأويلات المضلة. الجهة الثالثة المستثمرون من المواطنين ومن هم تبعهم، فأموالهم المستثمرة لدى البنوك في صناديق أو في صكوك واقعة تحت مِرْزَبَة العدوان عليها في سبيل الاعتداء عليها، والأدهى من ذلك أن الاستيلاء على هذه الودائع ليس على سبيل اقتراضها، وإنما على سبيل مصادرة تملكها من ملاكها.

وعليه فاحذر إخواني المستثمرين لدى البنوك من هذا التسلط الظالم، وأنصح لهم ألا يشتركوها في صناديق الاستثمار وصكوكه حتى يكون لديهم المزيد من الحذر من التسلط عليها. فنشرات الإصدار فيها البيان الشافي عما يراد من هذه الأموال من سوء نية، وهناك أمر ثانٍ من آليات التسلط على الودائع لاسيما في صكوك الاستثمار حيث يُنص في إجراءات الاستثمار فيها على أن الربح بعد تصفية الصكوك وسلامة رأسها من النقص أن هذا الربح لمدير الاستثمار حافز ومكافأة له على حسن الأداء. مع أن مدير الاستثمار يتسلم أجرته الدورية من صندوق الاستثمار إن كان أجيْرًا؛ وإن كان مضاربًا فيتسلم حصته من الربح كلما تم تنضيض المضاربة. ولكن الأمر لا يعدو أكل أموال الناس بالباطل.

وكم أتمنى من مؤسسة النقد، وهي الحامية للأموال والمشفرة على سلامة استثمارها، ألا تكون في غفلة عن هذا وأن تشعر بما حمَّلها به ولي الأمر من المسؤولية عن أموال المواطنين. وكذلك النظر في عدالة التعامل بين البنوك والمواطنين بما في ذلك الرسوم المتعددة والمذكورة في نشرات الإصدار. هذا ما لزم بيانه ووجب النصح به. والله المستعان.

س ٢١٤: اتجه لدى مجموعة من الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية إجازة عقود الإجارة المبنية على تغير الإجارة ارتباطاً بتغير المؤشر العام للفائدة وقد علل جواز ذلك بجواز البيع بما ينقطع به السعر. فهل ذلك صحيح؟

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن الجهالة في العقود مؤثرة على صحتها وقد كاد إجماع أهل العلم ينعقد على أن الثمن في البيع يشترط أن يكون معلوماً وفي الإجارة كذلك يشترط أن تكون الأجرة معلومة. وتغير الثمن بعد انعقاد عقد البيع وكذلك الأجرة في الإجارة بعد إبرام عقدها يوجد في العقد جهالة. فثمن المبيع لا يعرف مقداره وكذلك الأجرة لا يعرف مقدارها. ومن مزايا الطمأنينة في شفافية العقود الإسلامية أن تكون سليمة من الغرر والغبن والجهالة، وعليه فأرى أن العقود المشتملة على

اعتبار الثمن أو الأجرة متغيرة وفق تغير مؤشر مالي معين - أرى أن هذه العقود فاسدة أو باطلة.

وأما القول بصحتها والاحتجاج على ذلك بما ذكر بعض أهل العلم من جواز الشراء بما ينقطع به السعر، فلا يظهر لي انطباق هذا التوجيه على المسألة. فانقطاع السعر لا يشتغق السنين أو الشهور، وإنما مدته يوم أو يومان أو نحوهما، وأرى أن الباعث للأخذ به مراعاة المصرفية التقليدية في تغير الفائدة، وهذا مسلك أثيم مما تنحرف به المصرفية الإسلامية عن سلامة اتجاهها. والله أعلم.

س ٢١٥: هل يجوز لطرفين أن يتواعدا على مصارفة في المستقبل، بحيث يعد أحدهما الآخر وعدًا ملزمًا أن يصرف له مبلغ مليون دولار بعملة سعودية، يجري الاتفاق على سعر الصرف وقت صدور الوعد على ألا تجري المصارفة إلا في وقتها المحدد وفق الاتفاق على تحديده، وأن يكون لهذا الوعد أجرة للواعد يستحقها سواء تم الوعد أو لم يتم إذا كان عدم إتمامه بإرادة من الموعود؟

الجواب: الحمد لله: لا يظهر لي مانع شرعي من جواز هذه المواعدة، وجواز أخذ الأجرة للواعد من الموعود، وهذه المعاملة ليست مصارفة في وقت صدور الوعد بها. وإنما المصارفة تكون

في وقتها المحدد لها وبطلب من الموعود. ومن المعلوم أن الوعد صدرت بلزومه مجموعة من القرارات الشرعية من المجمع والهيئات الشرعية. وبجواز أخذ الأجرة عليه وأنه ليس عقداً، وإنما هو التزام من طرف واحد بإرادة منفردة لطرف آخر هو خير في طلب تنفيذ الوعد من عدمه. والله أعلم.

س ٢١٦: هل يجوز لمؤسسة مالية كأحد البنوك من تحول عليه رواتب موظفي بعض الإدارات التشغيلية ليقوم بصرفها لأهلها في وقتها أن يوجد برنامج إقراض هؤلاء الموظفين في حدود معينة قبل تاريخ صرف رواتبهم وبدون فوائد، على أن يكون هذا البرنامج مختصاً لمن ينضم في عضويته، وبرسم سنوي لا يخضع لمقدار الغرض ولا لتعدد ولا لاستخدامه، ويستحق الرسم من العضو سواء استقرض من البنك مرة أو مرتين أو أكثر أو لم يستقرض، فهل هذا الرسم يجوز أخذه؟

الجواب: الحمد لله، من منطلق تصور هذا البرنامج مما ذكر في السؤال لا يظهر لي مانع شرعي من جوازه فهو - أعني هذا البرنامج - تنظيم اختصاص لأعضائه تحتاج إدارته وتشغيله إلى مقابل مالي يغطي متطلبات الاقتراض والتحصيل. والرسم المتحصلة من استخدامه هي ما يقابل هذه الأعمال. ومما يدل على

أن هذه الرسوم ليست نفعا يجره هذا القرض أن الرسم مستحق على العضو المنضم في خدماته ولو لم يقترض. ومما يستأنس به على القول بجوازه ما صدر من شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - من أنه يجوز لبنك التسليف الزراعي أن يأخذ ممن يقرضه مبلغاً من المال يكون في مقابلة خدمة البنك للقرض. والله أعلم.

س ٢١٧: ما معايير الفتوى في النوازل الفقهية؟

الجواب: الحمد لله، اتجه جمهور أهل العلم ومحققوهم إلى أن الأصل في العبادات الحظر فلا يجوز منع شيء من العبادات ولا إباحة شيء منها إلا بنص شرعي من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ؛ لأن العبادة أمر تشريعي يقصد منه الامتثال لأمر الله وشرعه، وأن الأصل في أمور الدنيا الإباحة لقوله ﷺ: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم». وأن ينتهج المفتي في ذلك الاهتداء والاستدلال بما في كتاب الله أو في سنة نبيه محمد ﷺ. ومن منطلق المقاصد الشرعية، وتحقيق المصالح، ودرء المفاسد، والأخذ بالتيسير ورفع الحرج عن الأمة ما لم يكن إثماً. فأمر من أمور العبادات الأصل فيه الحظر. فإذا قال المفتي في أمر من أمور العبادات: هذا لا يجوز. فمن يعترض عليه يطالب بالدليل المثبت للقول للإباحة. وإذا كان الأمر يتعلق بشؤون الدنيا وقال المفتي بالجواز، فمن يعترض

عليه بعدم الجواز يطالب بالدليل على ذلك. ونحن حينما نفتي في أمر شرعي ونبرر فتوانا بالمقاصد الشرعية وتحقيق المصالح ودرء المفسد فهذا تطبيق للقول بأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ومجتمع، بحكم اشتماله على قواعد ومبادئ وأصول تتحقق بالانطلاق منها مصالح العباد وانتفاء مفسدها. والله أعلم.

س ٢١٨: هل يعتد بإخوة المتوفي في حرمان أم المتوفي من الثلث إلى السدس في حال وفاته عن أمه وأبيه وإخوته. والحال أنهم محجوبون عن الإرث بأبي المتوفي.

الجواب: الحمد لله، لا يخفى أن الأحكام الشرعية مبنية على مقاصد ومصالح وعلل، تظهر في الأخذ بها نتائج تطبيقها. وطالما أن الإخوة في الحال المذكورة في السؤال حكمهم في حال الوجود كحكمهم في حال الفقد. وحكمهم في حال الفقد أن أم المتوفي تستحق الثلث في حال انحصار الإرث في الأم والأب، وعليه فالذي يظهر لي ويتفق مع مقاصد التشريع أن تأثيرهم في حجب الأم من الثلث إلى السدس لا يكون إلا في حال إرثهم، وهذا القول قال بخلافه مجموعة من أهل العلم، وقال به مجموعة من المحققين من أهل العلم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وهو رواية عن الإمام أحمد. والله أعلم.

س ٢١٩: ذهب بعض أهل العلم إلى أن الرد في الإرث لا يتناول الزوجين، فهل هذا القول وجيه؟

الجواب: الحمد لله، نعم ذهب بعض أهل العلم إلى أن الرد في الإرث لا يتناول الزوجين ولعل التعليل بذلك أنهما في الغالب ليست لحمة أحدهما من الآخر، فليس بينهما رابطة نسبية. ولكنني لا أعرف دليلاً نقلياً من الكتاب أو السنة يستثنيهما من ذلك. فرابطة أحدهما بالآخر من أقوى الروابط البشرية فقد جعل الله بينهما رابطة الرحمة والمودة والسكون إلى بعضهما، واعتداد الزوجة على زوجها أشهراً، بينما لا يجوز ذلك لغير الزوجة على زوجها. ولهذا ذهب المحققون من أهل العلم إلى القول بالرد عليهما بالإرث كالرد على أهل الفروض من غيرهما وممن ذهب إلى ذلك الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله. انظر الفتاوى السعدية ص ٤٨١، وهذا القول وجيه والنفس تميل إليه. والله أعلم.

س ٢٢٠: إذا توفي المدين ودينه مؤجل، فهل يجوز تعجيل سداده من التركة والتنازل عن بعضه لقاء التعجيل؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع من تعجيل المؤجل والتنازل عن ربح المدة المؤجلة بعد تعجيلها. وهذه من مسائل

«ضع وتعجل». وربط المبلغ المتنازل عنه بربح المدة المستقبلية
يعتبر نصفاً وعدلاً ومعياراً دقيقاً في تحديد المبلغ المتنازل عنه،
وللشيخ عبدالرحمن بن سعدي - رحمه الله - فتوى في إجازة
ذلك هذا نص المقصود منها: الذي نحن نفتي به إذا كان المدين
له مصلحة مثل أن يباع عليه ما يساوي مائة ريال بمائة وعشرين
ريالاً إلى أجل. ثم مضى نصف الأجل مثلاً وقلنا يحل لعدم
التوثيق فإنه لا يحق للغريم إلا مائة وعشرة بحسب ما مضى من
الوقت، وهو قول لبعض العلماء وهو العدل الذي لا يليق القول
إلا به. اهـ. الفتاوى السعدية ص ٣٨٢.

س ٢٢١: المصاريف المتعلقة بتصفية مال المفلس هل تدخل
في المحاسبة أم تؤخذ بكاملها قبل التوزيع؟

الجواب: الحمد لله، الذي يظهر أن جميع المصاريف المتعلقة
بتصفية أموال المفلسين لا تدخل في المحاسبة، بل تحسم من مبالغ
التصفية دون نقص ولا إدخال في حساب التصفية؛ لأن هذه
المصاريف لم تكن في حال سابقة للإفلاس. ولو قيل بدخول هذه
المصاريف في حساب التصفية لما وجد من يقوم بتصفية أموال
المفالس. وقد علل لذلك الشيخ عبدالرحمن بن سعدي تعليلاً

آخر هو قوله: الحقوق المتعلقة بالمال الحاضر تقدم على الحقوق المتعلقة بالذمم. كما تقدم أجرة النادي والدلال والحافظ. اهـ. الفتاوى السعدية ص ٣٨٤. والله أعلم.

س ٢٢٢: هل يتأجل القرض بتأجيله من قبل المقرض؟ وهل يلزم التأجيل؟

الجواب: الحمد لله، هذه المسألة من مسائل الوعد، فذهب بعضهم إلى أن الوعد جائز غير لازم قضاءً ولا ديانةً وذهب بعضهم إلى أنه لازم ديانةً لا قضاءً؛ وذهب المحققون منهم إلى أن الوعد لازم قضاءً وديانةً. وهذا القول هو الذي تقضيه الأصول الشرعية، وهو من جزئيات الالتزام كالنذر والحلف والكفالة والضمان. فالوعد التزام بما لا يلزم قبله. وللشيخ عبدالرحمن بن سعدي - رحمه الله - فتوى بلزوم تأجيل القرض من المقرض إذا أجله، حيث قال:

الصواب أن القرض والعارية والديون الحالة تلزم بالتأجيل. ولا يطالب صاحبها قبل حلول الأجل. اهـ.

وذكر - رحمه الله - أن القول بذلك أحد القولين في مذهب الإمام أحمد، واختاره الشيخ - يعني به تقي الدين ابن تيمية -

وجملة من الأصحاب. ١. هـ. الفتاوى السعدية ص ٣٥٣ - ٣٥٤.
والله أعلم.

س ٢٢٣: هل يجوز لي أن أقرض أحد عملائي مبلغاً من المال مساوياً لقيمة سلعته التي بعثها لي لأبيعها وقد بعثها ولم أتسلم ثمنها لأسدد عنه القرض من ثمنها بعد قبضه. وذلك محافظة على تعامله معي.

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي مانع شرعي من جواز ذلك وليس هذا من جزئيات القروض التي تجر نفعاً؛ لأن العميل المقرض لم يُنقص بسبب قرضه بشي، وقد أفتى بجواز ذلك الشيخ محمد بن إبراهيم - . وكذلك الشيخ عبدالرحمن بن سعدي - رحمهما الله -، حيث قال ابن سعدي في مثل ذلك: إذا دين إنساناً سلعة ثم وكله المدين على بيعها فهل يجوز له أن يسلفه ويستوفي؟

الجواب: لا بأس بذلك؛ لأنه إرفاق لأجل بيع سلعته. فلم يُكرها. ولا صار بينها شرط. اهـ. الفتاوى السعدية ص ٣٥٣.
والله أعلم.

س ٢٢٤: متى يتم الحجر على المفلس هل بحكم الحاكم أم بمجرد وقوعه؟

الجواب: الحمد لله، الذي عليه جمع من أهل العلم أن ذلك لا يتم إلا بحكم الحاكم، وقد اتجه بعض المحققين من أهل العلم ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم إلى أن الحجر على المفلس يتم بوقوع إفلاسه ولو لم يحكم به حاكم؛ لأن العبرة بالواقع. فمتى ثبت الإفلاس ثبت الحجر. وحكم الحاكم بالإفلاس أشبه في ذلك بالتوثيق والإثبات. والإثبات يتم بمجموعة وسائل ومن ذلك حكم الحاكم، ومن قال بذلك من المتأخرين من فقهاءنا الشيخ عبدالرحمن بن سعدي - رحمه الله - فقد قال: قال الأصحاب: وكل ما فعله المفلس قبل الحجر عليه نافذ ولو استغرق جميع ماله.

وعند الشيخ - الكلام لا يزال كلام الشيخ السعدي - تقي الدين لا ينفذ التصرف المضر بالغريم ولو لم يحجر عليه وهو أرجح الأقوال وأقرب إلى العدل. اهـ. والله أعلم.

س ٢٢٥: جاء في الحديث «كفارة النذر كفارة يمين». هل هذا شامل لجميع النذر؟

الجواب: الحمد لله، قد يكون النذر بصيغة يمين كأن يقول: والله لئن فعلت كذا لأصومن شهراً متتابعاً فهذا النذر - والله أعلم - يمكن أن يلحق بالأيمن. وفي حال الحنث في أدائه يترتب على المحالف به كفارة يمين ويستدل على إلحاقه بالأيمن بالحديث: «كفارة نذر كفارة يمين». وقد يكون النذر بصيغة إيجاب طاعة غير واجبة. كأن يتندر بقوله: علي الله إطعام ثلاثين مسكيناً أو صيام عشرة أيام أو الحج في هذا العام. أو نحو ذلك مما لا صيغة للحلف فيه، فهذا النوع من النذر ليس فيه شبهة بالحلف ولا أعرف أحداً من أهل العلم اعتبره من الأيمان المكفرة في حال الحنث، بل يجب الوفاء به وهو دين على الناذر به حتى يوفيه. وفي حال عدم الوفاء به لا يسقطه أداء كفارة اليمين. هذا ما ظهر لي، وبهذا يظهر الجمع بين حديث: «كفارة نذر كفارة يمين» وبين القول بأن النذر لا تسقطه الكفارة. والله أعلم.

س ٢٢٦: صدر لفضيلتكم رأي شرعي في التشكيك في صحة عقود الإيجار المبنية في تحديد الأجرة فيها على مؤشرات مستقبلية لا يظهر بالأخذ بها معرفة الأجرة ولا تحديدها فهي بذلك عقود مبنية على الجهالة المؤثرة في صحة العقود. فما البديل؟

الجواب: الحمد لله، وجه تفضيل العقود الشرعية على العقود التقليدية ظهور الشفافية فيها، وذلك بمعرفة كل طرف من أطرافها ما له من حق وما عليه من التزام على سبيل الدقة والوضوح. ومن ذلك اشتراط أن تكون الأجرة في عقود الإيجار معينة بمقدار لا تزيد ولا تنقص ولا تخضع لتقلبات أسعار الأسواق لا بزيادة ولا بنقص، وذلك مدة سريان العقد ولا أعرف أحدًا من أهل العلم ممن يعتد بعلمه. قال بجواز تغير الأجرة وفق تقلب الأسواق بعد إبرام العقود. لما يترتب على ذلك من الجهالة الموجبة لظهور الخصومات وضياع الحقوق. ولا يخفى أن العقود هي مقاطع الحقوق. فأبي عقد لا يتضح منه الحق فليس عقدًا صحيحًا. فمن يستأجر منزلًا مثلاً مدة عشر سنوات، السنة الأولى بمبلغ محدود معين، وما بعد السنة الأولى يخضع لتحديد أجرته لمؤشر مُعَيَّن حسبها يمليه واقع السوق كل عام. فالمستأجر بذلك في محيط جهالة. لا يدري ما هي أجرة منزله الذي استأجره، هل تزيد على أجرته الأولى أو تنقص؟ مع أن عقد الإيجار واحد وشامل لكامل المدة عشر سنوات. فهذا هو وجه تشكيكي في صحة هذه العقود المبني تقدير أجورها على مؤشرات مستقبلية مجهولة المقدار.

والبديل عن هذا - في رأيي - أن يتفق طرفا الإيجار على أن يكون الإيجار متغير المقدار كل عام عن العام الآخر وعلى أن يكون ذلك المقدار معلومًا قدرًا لكلا طرفي العقد لكل فترة من فترات الإيجار. ويمكن أن يعطى المؤجر المستأجر وعدًا ملزمًا بأن يتنازل عن نسبة من زيادة فترة على الفترة السابقة لها. ويظهر، والله أعلم، أن هذا الإجراء وإن كان قريب الشبه بالصورة الأولى إلا أنه بعيد عن الجهالة المؤثرة على صحة العقد. والمثال لذلك أن يكون مقدار الأجرة للعام الأول مثلاً عشرة آلاف وللعام الثاني أحد عشر ألفاً وهكذا تكون أجرة كل عام لكامل مدة الإيجار متغيرة تغيرًا معلوماً مبلغه ومقداره. والله أعلم.

س ٢٢٧: أخذت بعض القنوات الفضائية بمنتج إعلامي ملخصه أن تعرض على مشاهديها تزكية بعض من المشاهير في المجتمع على سبيل التصويت له بالتزكية في مقابل مبلغ يدفعه المصّوت ليدفع للمزكى. فهل هذا الإجراء مباح أو حرام مع العلم أن المرشح للتزكية لا يدفع شيئاً مطلقاً؟

الجواب: الحمد لله، لا يظهر لي ملاحظة على جواز هذا المسلك لأن المرشح لا يخسر شيئاً في سبيل ترشيحه سواء كسب في الترشيح أم خسر.

وهذه المسألة تشبه ما ذكره الفقهاء في مسائل السباق فلو قرر أحد الناس لمتسابقين مبلغاً للسابق منهما كان للسابق حق أخذه وإباحته له بخلاف ما إذا وضع المتسابقان مبلغاً من كل واحد منهما واتفقا على أنه للسابق منهما فهذا لا يصح وهو نوع من القمار والله أعلم.

س ٢٢٨: هل الحسابات الجارية قروض إلى البنوك أم هي ودائع لديها وما الفرق بين أن تكون قروضا أو ودائع؟

الجواب الحمد لله: الذي يظهر لي أن الحسابات الجارية ديون في ذمة البنوك معجل سدادها عند طلب صاحب الحساب - الدائن - وهي في حكم القرض من حيث تعلق ذمة البنك بمديونيتها واعتبارها عند إعداد ميزانية البنك من أصوله وهي بهذا تختلف عن الودائع سواء أكانت كانت ودائع استثمارية أم ودائع ادخارية أو غير ذلك من أنواع الودائع. ووجه الاختلاف أن الحسابات الجارية ملك للبنك ولأصحابها مقابلها في ذمة البنك، فلو

أفلس البنك أو تعرض لجائحة قضت على أصوله فإن مبالغ الحسابات الجارية لا يضيع مقابلها على أصحابها فهي دين في ذمة البنك متى أيسر بسدادها تعين عليه أداؤها. وأما الودائع فإذا لم يتصرف البنك فيها تصرفا غير مسموح له فيه وترتب على ذلك ضياعها أو ضياع جزئها فما ضاع منها فهو مضمون على البنك لصاحب الوديعة. وكذلك تصرفه في الوديعة بما يسبب لها الضياع على سبيل التعدي أو التقصير أو الإهمال ويدخل في ذلك ودائع الاستثمار سواء أكانت يد البنك على الوديعة - ووديعة الاستثمار - يد وكالة أم يد مضاربة.

وأما تكييف الحساب الجاري هل هو قرض من صاحبه للبنك يأخذ جميع أحوال وأحكام القرض أم هو قرض من حيث تعلق ذمة آخذه - البنك - من صاحب الحساب دون أن يكون له أحكام القرض وبواعث إقراضه. بمعنى أن له بعض خصائص القرض دون أن تكون له كامل خصائصه؟

الجواب على هذا يحتاج إلى تمهيد وتفريق بين القرض المقصود منه القربة والاحتساب وبين القرض - الحساب الجاري - المقصود منه انتفاع المقرض بإقراضه، ومن ذلك حفظ ماله

والحصول على مستندات للإيداع والسحب منه وغير ذلك من
المنافع العائدة عليه أي صاحب الحساب الجاري.

من المعلوم أن التشريع الإلهي يعتمد من حيث جريانه على
الأحكام الخمسة - الوجوب الاستحباب، الإباحة، الكراهة،
التحريم - على تحصيل الخير للعباد ونفي الضرر عنهم، بمعنى
اعتبار القصد في التشريع وأنه أهم باعث للحكم. فأحكام الله
معللة بما تتحقق به المصالح وتتنفى به المطالح.

والقرض من الأمور المستحبة وقد جاءت النصوص الشرعية
من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ بالترغيب في ذلك وذكر
ثواب الآخذين به وأنه من تفريج الكرب، ومكارم الأخلاق،
ومبادئ التسامح والمحبة والأخوة. وأن تقديم القرض لا يجوز
أن يكون الباعث له استغلال ضعف المحتاج واضطراره وإلحاح
حاجته. وأن أي قرض يستهدف ذلك يتنافى مع روح الإسلام
وروابط الإخوة بين أهله. فإذا كان القرض مقدما من غني
إلى فقير ضعيف محتاج فأخذ زيادة على القرض مما يتضرر بها
المضطر إلى أخذه يعتبر مسلكا خارجا عن التراحم والتعاطف
بين المسلمين ويخرج القرض لذلك عن أن يكون إرفاقا وإحسانا

إلى أن يكون تعاملًا تجاريًا يُبتَغَى من ورائه الفوائد والأرباح واستغلال ضعف الفقراء وحاجاتهم: وبناءً على هذا التصور فقد جاء النهي عن القروض الجارة نفعاً وأنها من الربا وأكل أموال الناس بالباطل.

فهل ينطبق هذا التصور على البنوك وعلى أصحاب الحسابات الجارية؟

إننا نستطيع أن نستخلص من إيداع الأموال من قبل أصحاب الحسابات الجارية لدى البنوك ما يلي:

أولاً: صاحب الحساب الجاري - وهو مقرض حسب الاصطلاح - لا يقصد بقرضه إرفاقاً ولا إحساناً ولا تقرباً إلى الله بإيداعه في حسابه الجاري ما يعتبر إقراضاً للبنك. وإنما يقصد بذلك تحصيل منافع دنيوية - حفظ ماله، حصوله على مستند نشاطه مع هذا الحساب من حيث الإيداع والسحب - وهو المحتاج لقبول البنك فتح حساب جارٍ له.

ثانياً: البنك وقد قبل من عميله أن يتلقى الفائض من سيولته لتكون له حساباً جارياً مهياً للسحب منه والإيداع فيه دون

تحديد وقت لذلك ليس البنك بذلك فقيراً ولا ضعيفاً ولا محتاجاً ولا مضطراً. بل قد يكون محسناً مع عميله في تقبُّله الفائض من سيولته بفتحه حساباً جارياً له. فكأن البنك خزينة لصاحب الحساب الجاري.

ثالثاً: بناء على أولاً وثانياً فليس لدينا محتاج للإقراض ولا محسن بالإقراض. وإنما لدينا محتاج للإيداع وهو صاحب الحساب الجاري ولدينا، مستعد لتقبل هذا الإيداع وهو البنك، على سبيل تحمله ديناً في ذمته سداًه عند الطلب.

رابعاً: من العلوم إن الإقراض لدفع الحاجة والاقتراض مبعثه الحاجة وليس لدينا في عمليات الحسابات الجارية مقصد لتغطية الاحتياج بالاقتراض، ولا مقصد للإحسان بالاقتراض. وإنما لدينا مصالح مشتركة بين طرفي الإقراض والاقتراض دون تضرر أحدهما على حساب مصلحة الآخر. فكل واحد منهما منتفع ومثل ذلك السفتجه والسمسار - الدلال - حينما يقرض صاحب السلعة ثمن سلعته التي باعها عن طريق السمسرة ولم يتسلم ثمنها من المشتري.

خامساً: من المعلوم أن الغرض من الإقراض الإرفاق والإمساك، ولهذا صار قرضاً حسناً واستحق المقرض الأجر على الإقراض، وهذا المعنى منتف من إجراءات الحسابات الجارية. فليس فيها مقاصد إرفاق وإحسان ولا ترصد للاضطرار. فإذا تخلف المقصد والنتيجة من التصرف فيلزم تخلف الحكم عليه. فإذا بذلت البنوك حوافز وجوائز لأهل الحسابات الجارية فقد لا يتجه القول بأن هذه الجوائز من الانتفاعات التي جرها المقرض وتضرر يدفعها المقرض وهو البنك.

سادساً: الأصل في القروض الحسنة أنها تكون من غني محسن إلى فقير مضطر. وهذه الحسابات الجارية عكس هذه الحال، وهذا التصوير. فالمقرض هو البنك وهو غني والمقرض هو صاحب الحساب الجاري والغالب الأغلب أن المقارنة بين غني البنك وغني صاحب الحساب الجاري تأتي مع الفارق الكبير.

سابعاً: المقاصد الشرعية في التشريع مستند في التحليل والتحریم والاستحباب والكراهه وكذلك الإباحة. وإعطاء القرض سياًجا من حماية المحتاج إليه من الاستغلال ومن انتهاء أحوال الاحتياج إليه مقصد شرعي ابنتى عليه النهي والتحذير

من استغلال هذه الأحوال والضغط على الفقراء بالاسترباح منها فجاء المنع من الزيادة على استيفاء القرض أو التحيل على ذلك باستخدام المقرض بما يضره وينفع المقرض. وليس في الحسابات الجارية شيء من هذا المعنى.

ثامناً: نظراً إلى أن القرض تنتهي العلاقة به بعد سداده فقد أجاز الشارع الحكيم للمقرض أن يسدد قرضه ومعه ما تطيب به نفسه من زيادة تعبيراً عن شكر المقرض على إحسانه ببذل القرض للمقرض لتغطية حاجته - أحسنكم أداءً أحسنكم قضاء. وذلك لأن العلاقة الحقوقية قد انتهت بالسداد فليس هناك قصد من المقرض لأن يمدد المقرض أجل السداد؛ أو يهون من أسلوب المطالبة بسداده. فجاء التشريع بإباحة ما يبذله المقرض للمقرض زيادة على قرضه لانتفاء المحذور من ذلك.

وبناء على ما ذكر وحيث إن البنوك وإن كانت محتاجة إلى السيولة لتلبية حاجتها إلى توسيع نشاطها التجاري فليست في حال ضعف الفقراء المحتاجين إلى قروض لتلبية حاجات معاشهم الدنوية. وليس أصحاب الحسابات الجارية في حال من الغنى واليسار فيكونون محتسبين في إقراض البنوك ما يودعونه

في حساباتهم الجارية. وعليه فإن الحسابات الجارية لا يظهر أنها تأخذ أحكام القروض. وإنما تكييفها أنها ودائع تصرف فيها مَنْ أودعت عنده وهم البنوك. ولا يخفي أن الوديعة إذا تصرف فيها مَنْ أودعت عنده فهو ضامن لها. بمعنى أن ذمته تعلقت بها كالدين. وعلى هذا فالحساب الجاري والقرض الحسن يجتمعان في قاسم مشترك هو اعتبارهما ديناً في ذمة مَنْ هما بيده وهم البنوك ويفترقان في المقاصد. وافتراقهما في المقاصد يلزم منه افتراقهما في الحكم. فليس الحساب الجاري قرضاً وإنما هو وديعة متصرف فيها. فهي مضمونة لذلك. بخلاف القرض الحسن فأحكامه باقية لبقاء المقصد الشرعي في إقراضه، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن قاعدة كل قرض جر نفعاً فهو ربا لا تنطبق على الحسابات الجارية. فهي ليست قرضاً. وإنما هي ودائع متصرف فيها. فهي مضمونة. وعلى أي حال فالمسألة جديدة بتكثيف الجهود البحثية والتداولية في النظر في ذلك.

وأما الاحتجاج بعمل الزبير بن العوام وبعمل ابنه عبد الله ومصعب. فإن الزبير (رحمه الله) يأخذ الودائع من الناس ويعلمهم أنها في حكم القرض من حيث استقرارها في ذمته، لا مَنْ حيث

تخزينها في خزائنه. حيث إنها في حكم الودائع المضمونة لتصرفه فيها بإضافتها إلى ممتلكاته العينية. وأما ابنه عبد الله وابن مصعب فإن تعامل عبد الله مع الآخرين في تقبله أموالهم لإيصالها إلى العراق عن طريق أخيه مصعب فهو تعامل معهم على سبيل السفتجة - الحوالة أو نقل المال إلى بلد آخر - والسفتجة أخذ بإجازتها مجموعة كبيرة من الفقهاء في القديم والحديث، وقد صدرت مجموعة فتاوى بإجازتها لانتفاء ضرر أطرافها بعضهم من بعض، ولحصول الانتفاع لكل من التعامل. بها فليس في هذا دليل على أن الحسابات الجارية قرض يحمل كامل خصائص وأحكام القرض ومقاصده الاحتسابية.

فما يفعله الزبير مع المتعاملين معه ممن يودعون فوائض أموالهم لديه ليس من قبيل القرض والإقراض وإنما هو من قبيل الإيداع وما يفعله أبناؤه عبد الله ومصعب فليس من ذلك أيضاً وإنما من قبيل السفتجة. فالزبير (رحمه الله) وهو في معنى المقرض ليس محتاجاً إلى القرض وليس طالبا القرض. ومن يعطيه المال لتحويله إلى العراق ليس محسناً إلى الزبير بذلك. وإنما يعتبر الزبير شبه محسن إليه في تلبية طلبه التحويل. ونظراً إلى أن الزبير

لا يقوم بتحويل أعيان ما يطلب منه تحويله وإنما يتصرف فيها بإضافتها إلى ماله، ويعطى أصحاب هذه الأعيان مستندات استقرارها في ذمته وتحويلها إلى مَنْ يُراد التحويل إليه فهو رحمه الله يمارس معهم أعمالاً مصرفية. ولهذا أطلق عليه بعض فقهاء العصر بأنه أول بنك إسلامي. وكذلك الأمر في ابنه عبد الله ومصعب وبناء على ما ذكر، فالذي يظهر لي أن الحسابات الجارية لا تأخذ أحكام القرض من كل وجه ولا يعتبر ما تقدمه البنوك من حوافز وجوائز لأصحاب الحسابات الجارية من قبيل القروض الجارية نفعاً. وإن كانت هذه الحسابات في حكم الديون المتعلقة بذمة البنوك فهي ودائع مضمونة لتصرف البنوك بها بإضافتها إلى خزائنها البنكية. وأكرر قولي أن الحسابات الجارية من المسائل المحتاجة إلى البحث والنظر، وعقد دورات فقهية لبحثها والوصول بذلك إلى حقيقتها والتفريق بينها وبين القروض الاحتسابية والله المستعان.

س ٢٢٩: سألني أحد الإخوان بأنهم ينوون تشكيل سوق للبيع والشراء والمزاد ويشترطون لدخول هذه السوق والتعامل فيه رسماً محددًا بثلاثين ريالاً في السنة أو في نصفها أو في الشهر

ويتيحون لمن يدخل هذه السوق ويتعامل فيها ويدخل مزادها أن يشتري ما يريد ثم يعدل عن الشراء، وذلك عن طريق المزايدة في السلعة ثم العدول عن شرائها حينما ترسو عليه المزايدة. فهل هذا التعامل في هذه السوق وبهذه الصفة صحيح؟

والجواب الحمد لله: الذي يظهر لي أن هذه السوق من أسواق التغرير والنجش وأكل أموال الناس بالباطل. فهي سوق معتمدة على النجس. والنجس محرم لما فيه من التغرير بالناس وغبنهم ورفع أقيام السلع عن طريق المزايدة الكاذبة، وعليه فهذه السوق لا يجوز إنشاؤها ولا الدخول فيها وهي سوق كذب وغش ونجش وتعاون على أكل أموال الناس بالباطل وعلى الإثم والعدوان. والله أعلم.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
البحث الخامس والعشرون:	
بحث في الصكوك الإسلامية وشروط صحتها	٩
البحث السادس والعشرون:	
بحث في استحقاق الفائض بعد تصفية الصكوك	٣٣
البحث السابع والعشرون:	
الإيجار مع الوعد بالتمليك	٥٣
البحث الثامن والعشرون:	
الديون المتعثرة وعلاجها	٧١
البحث التاسع والعشرون:	
المشاركة المتناقصة	٨١

الفتاوى العامة في المسائل المالية

- ٩٨ حكم بيع الدين بأقل أو أكثر منه
- ٩٩ حكم بيع السلعة سلمًا على من هي في ذمته
- ١٠٠ حكم بيع حق شراء أسهم في شركة ما
- ١٠٢ الفرق بين بيع الدين ومسألة «ضع وتعجل»
- ١٠٣ حكم رهن أسهم الشركات
- ١٠٣ التصرف في المبيع قبل قبضه
- ١٠٤ حكم شراء مرافق عامة يجري بعد شرائها إعادة تملكها..
- ١٠٩ حكم العمل في شركات التعامل بالدخان تجارة أو تصنيغًا
- ١٠٩ حكم العمل في وكالات الدخان
- ١١٠ هل الراتب التقاعدي للموظف المتوفى يعتبر تركه
- ١١٠ حكم تنازل الوارث عن ميراثه
- ١١١ اتفاق القبيلة على إنشاء صندوق تعاوني بينهم
- ١١٢ هل تعتبر الديه لورثة المقتول من التركة
- ١١٢ هل يسدد دين المقتول من ديته

- ١١٤ ما هو التورق المصر في المحرم
- ١١٤ هل التواطؤ في التورق مؤثر على صحته
- ١١٦ ضوابط التورق الصحيح
- ١١٧ سبائك معدنية فيها قرابة ٣٠٪ من الذهب هل لها أحكام الذهب
- ١١٨ وكلاء شركات يعهد إليهم الشراء ويطلبون من البائعين التغيير في الفواتير
- ١١٨ حكم الخصم للمشتري من الثمن
- ١١٩ هل المصارف الإسلامية أدت الطموحات المرجوة منها.
- ١٢١ هل لدى المصارف الإسلامية خطة في تحقيقها كامل أهدافها
- ١٢٢ هل الأمر كما يقال بأن البنوك الإسلامية وجه لعملة وجهها الآخر التقليدية
- ١٢٣ يشكو بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية من كثرة إجراءات التعامل
- ١٢٦ هل تقارب العوائد بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية مؤثر على اتجاهها
- ١٢٧ هل عائد المرابحة وقربه من عائد الفائدة الربوية مؤثر على سلامة الكسب

- ١٢٨ الرد على تشبيه المصارف الإسلامية بالمصارف التقليدية
من حيث النتيجة
- ١٣٤ هل القول بأن التمويل الربوي أرحم من التمويل
الإسلامي
- ١٣٩ انتقادات الإجراءات التمويلية في المصارف الإسلامية
بالتعقيد
- ١٤٠ الرد على القول بأن المصارف الإسلامية عاجزة عن
متطلبات السوق
- ١٤١ حكم نظام الادخار لدى شركة أرامكو والمكافأة المترتبة
عليه
- ١٤٣ استثمار المال استثمار ربوي وحرمة ذلك قل أو أكثر
- ١٤٤ الرد على فتوى شيخ الأزهر بإباحة الفوائد البنكية
- ١٤٥ حكم جوائز البنوك لمن يبقى حسابه الجاري مدة طويلة ..
- ١٤٥ حكم المصارفة بين الريال السعودي الورق والعملات
المعدنية
- ١٤٧ حكم مبادلة ذهب قديم بذهب مثله وزيادة
- ١٤٨ حكم شراء إنسان سلعة وجدها في المزاد وكان قد باعها
نسيئة على عارضها
- ١٤٨ حكم بيع عملات حديدية بريالات ورقية مختلفة العدد

- ١٤٩ عاملة تركت عملها عند مؤسسة قبل انتهاء عقد عملها
وهربت ولها مبلغ عندها
- ١٥٠ عامل يعمل لدى مؤسسة وسرق منها مبلغا من المال
فكيف يعيد ما سرق
- ١٥١ حكم قروض تعطيها الدولة لأصحاب مهن صغيرة
وبفوائد ربوية مخفضة
- ١٥١ كتابة بعض التجار في فواتيرهم - البضاعة لا تسترد -
هل هذا صحيح
- ١٥٢ مسألة في السلم
- ١٥٢ هل يجوز العمل في مزرعة تربية خنازير
- ١٥٣ حكم سداد القرض بأكثر من مبلغ القرض بدون شرط .
- ١٥٤ متى يحرم البيع والشراء يوم الجمعة
- ١٥٤ ما معني بيع النجش
- ١٥٤ من اشترى سلعة بـ ٧٥ ريال وأعطى صاحبها ١٠٠ ريال
وأجل الباقي فهل هذا جائز
- ١٥٥ حكم الإيداع في البنوك الربوية
- ١٥٦ هل يجوز شراء بطاقات التخفيض
- ١٥٦ حكم المتاجرة بالعملات

- ١٥٨ من اشترى سلعة بـ ٥٠ ريال ودفع لصاحبها ١٠٠ فهل يجوز تأخير الباقي؟
- ١٥٨ قول الإنسان ذهب فلان إلى مثواه الأخير. هل هذا جائز.
- ١٥٨ هل يجوز بيع تذكرة السفر بثمن أكثر أو قل من قيمتها ...
- ١٥٩ هل يجوز شراء تذاكر دخول المعارض أو بيعها؟
- ١٥٩ حكم تداول بطاقات التخفيض بيعاً وشراءً
- ١٦٠ الرد على الشيخ محمد طنطاوي في فتواه بجواز أخذ الفوائد البنكية
- ١٦٣ حكم الزيادة في بيع الذهب بالذهب إذا كان حلياً؟ وكذلك التأجيل في بيعها
- ١٦٤ هل الذهب عيار ١٨ يعامل كمنقذ لا يجوز فيه الزيادة والنسأ أو كسلعة يجوز فيها ذلك
- ١٦٥ مصنع حلي يبيع مصوغاته إلى تجار الحلي بثمن حال وبسعر أعلى من مواد الصنع
- ١٦٦ هل يجوز لصائغ أن يأخذ من إنسان ذهباً قديماً بذهب جديد وزناً بوزن وبأجرة يجري الاتفاق عليها
- ١٦٧ هل يجوز للصائغ أن يتفق مع تاجر حلي على أن يقوم الصائغ ببيع ذهب على التاجر ويكون التسديد متأخراً ...

- ١٦٧ بعد تمام مصارفة بين الصائغ والتاجر ثم تصنيع الذهب بعد ذلك بأجره.....
- ١٦٨ هل يجوز لمصنع الحلي أن يعطي عميله حلياً مصنوعاً يقوم ببيعه ويعيد إليه ما لم يتم بيعه؟
- ١٦٩ هل يجوز أن يبيع الإنسان ذهباً على تاجر على أن يبيعه ذهباً جديداً؟.....
- ١٧٠ هل تجوز المقايلة في المصارفة
- ١٧٠ هل يجوز لمن اشترى ذهباً أن يؤجل بعض ثمنه؟
- ١٧٠ هل يجوز بيع الحلي المشتمل على بعض الأحجار الكريمة على اعتبار أنها جزء من الذهب؟
- ١٧١ نصيحة للشباب الملتزم بالدخول في تجارة الذهب
- ١٧٢ حكم حجر الذهب بما يسمى التكسير «أي المواعدة على المصارفة في المستقبل»
- ١٧٢ حكم مصارفة تتم بتسلم أحد العوضين وتأجيل الآخر..
- ١٧٣ حكم شراء مجموعة من حلي الذهب من أحد المصانع على أن تكون المحاسبة في المستقبل
- ١٧٢ حكم وجوب الزكاة على حلي النساء للاستعمال
- ١٧٤ ما مقدار نصاب الذهب

- ١٧٤ هل يجوز بيع ذهب قديم بذهب جديد بزيادة؟
- ١٧٥ هل يعتبر القيد في الحساب قبضاً في حال المصارفة
- ١٧٦ هل يجوز بيع ذهب بذهب مثله وزناً وبزيادة في الثمن على اعتبار أن الزيادة في مقابلة الصنيع
- ١٧٦ مسألة في المسؤولية الوظيفية
- ١٧٧ هل يجوز لأحد موظفي أحد المتاجر الذهبية أن يضيف مع عمله المتاجرة للآخرين
- ١٧٧ أحد الموظفين في المتاجر الذهبية تحت مسؤولية صاحب المتجر هل يجوز أن يعمل لصالحه مع عمله في المتجر
- ١٧٨ مسألة في المسؤولية الوظيفية لدى إحدى شركات الصياغة هل يجوز له أن يعمل لصالحه
- ١٧٨ مسألة في المسؤولية الوظيفية
- ١٧٩ مسألة تتعلق بالغش والتغريب
- ١٧٩ هل يجوز بيع المجوهرات من الماس المشتغل على الذهب بنسبة قليلة بأثمان مؤجلة؟
- ١٨٠ هل يجوز بيع عقود الماس وكذلك الساعات المرصعة به بيعاً مؤجلاً؟
- ١٨٠ هل يجوز لبس الساعة المرصعة بالألماس

- ١٨١ هل يجوز استخدام السبح من اللؤلؤ والألماس
- ١٨١ هل يجوز استخدام أسنان من الذهب
- ١٨١ هل يجوز استخدام وتملك الأواني الذهبية والفضية
- ١٨٢ هل يجوز شراء سلع ذهبية أو نحوها بثالث قيمتها على
سبيل التغيرير لصاحبها؟
- ١٨٢ هل يجوز لمن يعمل لدى متجر أن ينفصل منه بعد أخذ التجربة
والتدريب على العمل؟
- ١٨٣ ماذا تعني الأمانة في المسؤولية
- ١٨٤ ما حكم نشر الشائعات السيئة عن البضائع لغرض
المنافسة في البيع
- ١٨٤ هل يجوز لمن كان ذا خبرة في عمل أن يحجب خبرته خشية
أن يحل غيره محله
- ١٨٥ ما معنى أن الخلق لن ينفعوا أحداً لم يرد الله نفعه
- ١٨٥ مسألة في التفريط في المسؤولية وضمأن ما يتعلق بها
- ١٨٦ هل هناك دعاء يقوله المؤمن مبتدأ عمله اليومي؟
- ١٨٧ متى تلزم الإقالة بين الطرفين
- ١٨٧ هل يجوز خيار الشرط في المصارفة

- ١٨٨ شراء حلية واشترط استبدالها في حال الرغبة هل يجوز ذلك
- ١٨٩ بيع ذهب بذهب مؤجل
- ١٨٩ مسألة في أداء النصيحة
- ١٩٠ في العدل بين الأولاد في العطية
- ١٩١ حكم المسابقات والجوائز عليها
- ١٩١ بيع الدين بثلثين أقل منه
- ١٩٢ من كان بيده مكاسب غير مباحة وتاب فماذا يترتب عليه
- ١٩٤ هل الصناديق الاستثمارية يباح الاشتراك فيها مطلقا
- ١٩٤ كيف يمكن الاحتياط لسلامة الصناديق الاستثمارية
- ١٩٥ هل يجوز الاستثمار في الصناديق الدولية
- ١٩٧ مسألة في صناديق الاستثمار الدولية
- ١٩٧ هل لأسهم الوحدات الاستثمارية في الصناديق الدولية أثر على الاقتصاد الإسلامي
- ١٩٩ هل للمصرفية الإسلامية تأثير على الصناديق الاستثمارية الدولية

- ١٩٩ هل يجوز للمسلم أن ينتفع بالفوائد الربوية من حساباته
الجارية
- ٢٠٠ هل يجوز لمن باع على آخر سلعة مؤجل ثمنها ووجدها في
المزاد أن يشتريها
- ٢٠٠ وكيل لآخر اشترى له سلعة بثمن معين ثم حصل على خصم
فهل يجوز للوكيل الخصم
- ٢٠١ رجل له حساب جار في أحد المصارف وأعطاه فوائد ربوية
فهل يعطيه فقراء بلده
- ٢٠٢ هل يجوز للرجل أن يربح في بيعه سلعة ربحاً كثيراً جداً .
- ٢٠٢ هل يجوز بيع الذهب بالذهب متفاضلاً
- ٢٠٣ هل يجوز المصارفة بين جنسين من العملات الورقية
بتفاضل بينهما
- ٢٠٤ ما حكم بيع خلو القدم
- ٢٠٥ حكم الهدية من المدين لدائنه عند سداده الدين
- ٢٠٥ حكم بيع ثمار الأشجار قبل صلاحها
- ٢٠٦ هل تصرفات الصبي في البيع والشراء نافذة
- ٢٠٦ هل يجوز الدخول مع بنك ربوي في شراكة مضاربة

- ٢٠٨ هل يجوز الدخول مع بنك للاستثمار يعطي ربحاً متغيراً .
- ٢٠٨ هل يجوز للطلاب الاشتراك في ملكية مقصف المدرسة ..
- ٢٠٩ مسألة في شراء قطعة زراعة بعاجل وبمؤجل
- ٢١٠ مسألة في تخزين بضاعة عند بائعها
- ٢١١ مسألة في المسابقات التجارية وحكمها
- ٢١١ حكم أخذ جزء من كسب عامل ثم ترك ليعمل لدى الغير
- ٢١٢ مسألة في تباعح حلى قديم بحلى جديد وبزيادة
- ٢١٣ مسألة في بيع ما لا يملكه البائع
- ٢١٣ هل يشترط أن يكون رأس مال المضاربة ما لا مباحا
- ٢١٥ ما معنى أو كس البيعتين
- ٢١٥ هل على الأمين ضمان ما تلف بيده من غير تفريط
- ٢١٦ هل بتغير الالتزام بتغير قيمة الالتزام
- ٢١٧ هل يجوز فتح حساب جارٍ لدى البنوك التقليدية
- ٢١٩ مسألة في المصارفة

- ٢٢٠ مندوب مشتريات أسماك يحصل على خصم هل يجوز له ذلك الخصم
- ٢٢٠ فتوى لشركة أرامكو بخصوص الادخار وربط مكافأة نهاية الخدمة به
- ٢٢٤ مسألة في حكم السلم في الشركات المساهمة
- ٢٣١ مسألة في إنشاء شركة عن طريق السلم
- ٢٣٢ هل تنطبق المثلية على المنتجات الصناعية
- ٢٣٣ هل من صفات السلع في السلم الماركات التجارية
- ٢٣٥ هل يجوز السلم في الأراضي
- ٢٣٦ هل يجوز تسليم السلعة في السلم قبل حلول الأجل
- ٢٣٧ هل يجوز العمل في شركات محرمة
- ٢٣٨ حكم العمل في شركات التأمين
- ٢٣٩ هل يجوز أن يشترط على المضارب نسبة محددة في الربح ..
- ٢٤٣ هل تستحق أجرة على السحب من الكونتر في البنك بالبطاقة
- ٢٤٤ هل تستحق أجرة على السحب من جهاز الصرف

- ٢٤٤ رجل عليه دين بعملة ورده بعملة أخرى عن طريق
المصارفة
- ٢٤٥ حكم المبادلة بذهب قديم بذهب جديد وزيادة
- ٢٤٥ حكم بيع حق الاكتتاب في شركة ما
- ٢٤٧ المتاجرة في الأسهم الدولية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي
- ٢٤٨ العمل في البنوك الربوية
- ٢٤٩ التورق للحصول على مال للاستثمار
- ٢٤٩ هل للتورق تأثير على المنتجات الاستثمارية الأخرى
- ٢٤٩ هل التورق من صيغ الاستثمار
- ٢٥١ ما هو تأثير التورق على الاستثمار العام
- ٢٥٣ ما معنى استقرار دين السلم
- ٢٥٤ ماهي بيوع الإبشن وما حكمها
- ٢٥٧ حكم السحب على الشهادات وما معناها
- ٢٥٩ مسألة في التأمين والمتعاملين به من الأطباء
- ٢٦٠ مسألة في السعي بين مكاتب العقار

- ٢٦١ مسألة في التنازع في السعي عند مكاتب العقار
- ٢٦٢ مسألة في التنازع بين مكتب العقار ومالك العقار
- ٢٦٣ مسألة أخرى في التنازع بين مكتب العقار ومالك العقار .
- ٢٦٤ حكم بيع خيار العربون
- ٢٦٦ مسألة في المفاضلة بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي
- ٢٧١ هل البنوك الإسلامية عاجزة عن تمويل التجارة
- ٢٧٢ مسألة في زكاة ثمار النخيل
- ٢٧٣ هل يجوز لمدير صندوق استثماري أن يستعين بغيره من المدراء
- ٢٧٤ مسألة في العمل في البنك الربوي
- ٢٧٥ مسألة في البيع بالتقسيط
- ٢٧٦ حكم شراء أسهم ثم بيعها بثمن مقسط
- ٢٧٧ مسألة في الإيجار مع الوعد بالتمليك
- ٢٧٨ مسألة في الوعد بالهبة
- ٢٧٨ مسألة في الغرر

- ٢٨٢ حكم وجوب الزكاة على الصناديق الاستثمارية
- ٢٨٢ حكم التأمين على المنشآت العامة
- ٢٨٥ حكم الفوائد الربوية هل يجوز لمن عرضت عليه أن يأخذها
- ٢٨٦ مسألة في خصم الكمبيالات المالية
- ٢٨٧ هل يجوز تأجير العقار على بنك ربوي
- ٢٨٨ مسألة في بيع السيارات في المعارض التجارية للسيارات
- ٢٨٩ حكم الدفعة المالية على جدية الاتفاق هل هي حق لدافعها
- ٢٩٠ هل يجوز للمعرض شراء سيارة من مالكة بطريقت التورق
- ٢٩٠ حكم الجوائز المبنية على السحب
- ٢٩٣ مسألة في الكمبيالات وخصمها
- ٢٩٥ مسألة في زكاة أغنام لدى مالكة
- ٢٩٦ مسألة في زكاة إبل عند مالكة
- ٢٩٦ هل يجوز احتساب الزكاة بالتاريخ الميلادي
- ٢٩٧ من كانت تجارته إنشاء المساكن وبيعها كيف يزكى
- ٢٩٨ مسألة في التعامل التجاري مع الصناديق الاستثمارية

- ٢٩٩ هل يجوز المتاجرة في أسهم شركات الاستثمار.....
- ٢٩٩ حكم نظام شركة الخفجي في الادخار.....
- ٣٠٤ العمل في شركة نقل بحري تقوم بنقل لحوم الخنازير.....
- ٣٠٤ من شروط الزكاة أن تكون في دين مستقر فهل تجب الزكاة
في دين السلم.....
- ٣٠٥ هل تجوز المصارفة بالتفاضل بين عملتين مختلفتين.....
- ٣٠٦ هل تجوز المصارفة بالأجهزة الإلكترونية.....
- ٣٠٧ هل القيود الحسابية في البنوك يعتبر قبضاً.....
- ٣٠٨ هل تجوز المصارفة وفق الشاشة الإلكترونية.....
- ٣٠٩ مسألة في أجره الأجير.....
- ٣١٠ مسألة في التحوط للحصول على عمله الدين المتعلق بذمة المدين
- ٣١١ الفرق بين الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية.....
- ٣١٣ خطاب للمجالس الإدارية في الشركات.....
- ٣١٨ حكم بيع تذاكر السفر ونحوها.....
- ٣١٩ الاعتراض على معيار بازل رقم ٣.....

- ٣٢٥ العقود الإيجارية المبنية على تغير المؤشرات المالية
- ٣٢٦ المواعدة في الصرف
- ٣٢٧ حكم الاتفاق مع الموظف في دخوله في نظام الإقراض ...
- ٣٢٨ معايير الفتوى في النوازل الفقهية.....
- ٣٢٩ إخوة المتوفي المحجوبون بالأب هل يحجبون الأم إلى السدس
- ٣٣٠ هل الرد في الأثر يتناول الأزواج.....
- ٣٣٠ هل يحل الدين بوفاة المدين.....
- ٣٣١ المصاريف المتعلقة بتصفية الشركة هل تدخل في المحاصة
- ٣٣٢ هل يتأجل القرض بتأجيله.....
- ٣٣٣ هل يجوز إقراض الوكيل موكله بثمن سلعة باعها له
- ٣٣٤ هل يحصل الحجر على المفلس بمجرد ظهور الإفلاس ...
- ٣٣٤ ما هو البديل عن الأخذ بتغير الأجرة وفق المؤشر.....
- ٣٣٨ هل الحسابات الجارية قروض حسنة أم ودائع مضمونة
حكم تشكيل شركة لترويج المبيعات على سبيل النجش
- ٣٤٧ مسأله في أخذ رسوم على تزكية بعض المشهورين في برامج
تلفزيونية

